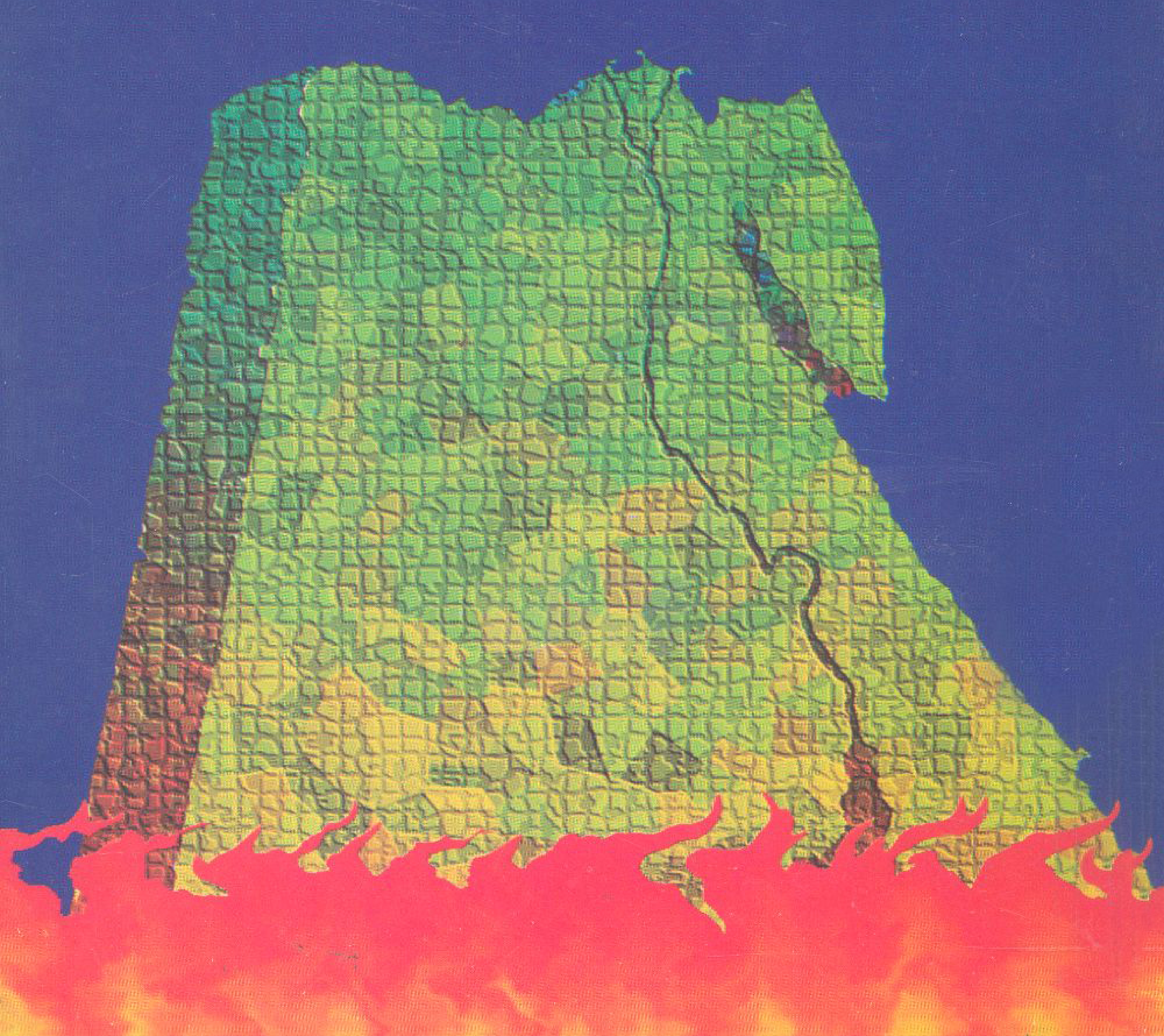
كتاب الأهالي رقم ٥٦

فى التأسلم

د. رفعت السعيد



ضـد التأسـلم

د. رفعت السعيد

كتـاب الأهــالـى

رقــم ٥٦ / يونيو ١٩٩٦

رئيس الحزب : **خالد محيى الدين**

رئيس مجلس الإدارة : **لطفى واكد**

مجلس التحرير : د. إبراهيم سعد الدين/ أبو سيف يوسف / حسين عبد الرازق / د. عبد العظيم أنيس / عبد الغفار شكر / د. محمد أحمد خلف الله.

الإدارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج.م.ع

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة

الأعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة أو خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على أساس أن الجنيه يعادل (دولار أمريكى) ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف «دولار» واحد خارجها إلى الثمن ويحول ثمن الكتاب بحوالة بريدية باسم الأهالى .

كتاب الأهالى سلسلة كتب شهرية

تصدرها جريدة الأهالى «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» مصر.

أعمال الصف والتوضيب الفنى : بوحدة أجهزة الجمع بجريدة «الأهالى» ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت .

أما وقد صمتت مدافع الأمة عن الدفاع. وحول العدوان نيران مدافعه لى جبهة الوعى والانتماء، فقد كان لابد وأن يصدر كتاب الأهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل ليساهم فى إعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والأمة وبين هؤلاء جميعا والكون الذي نعيش فيه

ولأننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته إلى تشوش فى اليقين فإن حاجتنا إلى العودة للتبشير بالبديهيات وإعادة إحياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا إلى التعمق الذى يمحى اليقين لا الذى يشوش عليه وإذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فإن جوهر دور اليسار على صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك أن الأمر هنا أمر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده إلى آفاق المستقبل وأحلامه.

كتاب الأهالى
ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير : أمينة شفيق

الغلاف للفنان : عصام حنفى

يقبل كتاب الأهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب أصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن.

ليست مقدمة

ولكن..

.. فلم نعد بحاجة فى هذا الموضوع بالذات إلى مقدمات. لكننا من فرط التفريض فى حقائق الحقيقة الإسلامية، قد نحتاج - بل نحتاج بالفعل- إلى توضيح ما كنا نعتقد أنه واضح، فإذا هو ملتبس .

ولعله ملتبس عن عمد متعمد. فالتأسلم الذى ينسج وينشط مناخا ملائما له، ومتلائما دوما مع كل ما يفرز من أفكار وآليات، قد نجح (وها نحن نعترف له بالنجاح) فى أن يجعل ما يستند إليه من أفكار وإدعاءات نعتقد نحن أنها محل خلاف، بل ومحل اختلاف منذ القدم نجح فى أن يفرضها.. فإذا بها تتحول من مجرد اجتهادات قد تخطيء وقد تصيب إلى «جوهر الحقيقة».. وإذا ما ينتقون من شوك شائك هو النقى التقى، والباقى ملفوظ، مرفوض.. وقد يكون «الكفر» أو «الكفر البواح» وفق ما يختارون.

وإذا «بالافتراض» يتحول إلى المبدأ. والرأى (وهو إنسانى) يحتال كى يتحول إلى «المقدس» (الإلهى) .

وإذا بهم ينسجون من هذا كله خيمة فكرية (ماهى بصحيح الإسلام وإن قرروا هم انها كذلك).. يحاولون أو يحتالون كى يفرضوها علينا فرضا مقررين ضرورة التمسك بها باعتبارها فرضا، وماهى بالفرض ولا بالسنة .

ومن ثنايا هذه الخيمة الزائفة المزيفة يتواكب مناخ من تداعيات يستدعى بعضها بعضا ، لتحاول أن تحاصرنا، فتحاصر إرادتنا.. وعقلنا.. ومتاعنا الروحى. وتحصر كل همنا وهمومنا فى الانصياع لما يدعون. وتفرض علينا أن ننساق بعيدا عن التطلع نحو المستقبل لتلوى أعناقنا كى نؤمل ونتأمل فى محض الماضى، وياليته كان الماضى الحق، لكنه ماض أمضى المتأسلمون - فى كل الحقب- أزمانا فى إعادة صياغته، وإعادة طلائه كى يبدو ملائما.. ومتلائما مع مايدعون .

وهم إذ يجهدون أنفسهم بكل هذا الجهد إنما يبتغون شيئا واحدا.. هو أن يغمسوا

السياسة بالدين كي يجعلوها سهلة الابتلاع... فإذا بهم يبغون على الدين بإغراقه (وهو المقدس) في بحر السياسة المتلاطم.. والمتناحر. فيشوهون جلال المقدس، ويفقدون السياسة زهوها المتألق بحرية الخلاف والإختلاف.. والحق في الانتقاد، والاعتراض، والمخالفة .

ولعل محاولات تسييس الدين، أو تديين السياسة تستدعي وسريعا مقولة ابن المقفع الصارخة «الدين يثبت بالإيمان، والرأي يثبت بالخلاف، فن جعل الدين رأيا فقد جعله خلافا ومن جعل الرأي دينا فقد جعله شريعة».

وهم يسعون بالفعل، وبلا أدنى حرج أو تحرج لأن يجعلوا رأيهم (وهو مجرد رأى) شريعة. يستحق مخالفه عقاب المخالف للشرع.

ولعل ذلك يستدعي أيضا قول على ابن أبى طالب رضى الله عنه «القرآن لاينطق وهو مكتوب وإنما ينطق به البشر» ثم.. «والقرآن حمال أوجه».

فإن نطق به البشر حمالا للأوجه المختلفة، كان الاختلاف مفترضا بل مفروضا، وكان ضروريا أن يتسع الحقل لحق الاختلاف.

لكن المتأسلمين يفرضون علينا رأيهم دون غيره، مفترضين أنه وحده صحيح الإسلام.. فمن قال بذلك؟

وهم يزعمون أنهم أهل الحل والعقد في الإسلام.(أى هم أنفسهم) يمتلكون الحق فى إحقاق ماهو صحيح، وماهو غير صحيح، فمن قال بذلك؟

ومن قال أنهم «أهل الحل والعقد؟» ومن اختارهم لذلك؟ إنما هم يفرضون أنفسهم علينا فرضا.. أهى إمارة المتغلب إذن؟.

بل ومن قال بمقولة أهل الحل والعقد أصلا؟ ففى حدود علمي أن أول من صاغ هذه العبارة أوصكها هو الماوردى (سنة ٤٠٠ هجرية) فى كتابة «الأحكام السلطانية» . هو إذن رأى واجتهاد.. قد يخطىء .. وقد يصيب .

ولعل هذا الأمر يمكنه أن يوضح لنا المجمل الإجمالي للأمر كله..

فهم يختارون.. أو يقتنصون من بين تلال الاجتهادات والآراء والأقوال قول لمجتهد.. أتى بعد أربعة قرون من الهجرة.. ثم يفترضون صحته.. ثم يضفون عليه قداسة الصحة المطلقة.. ثم يفرضون أنفسهم دون غيرهم أهلا للحل والعقد،، ثم يتخذون من ذلك

سلما للصعود، للتحكم في رقاب البشر، ثم يقولون بتكفير من خالفهم في رأى أو قول أو موقف، بمقولة أنه خالف موقف أهل الحل والعقد..

بل وصل الأمر بشاب متأسلم هو «شكرى مصطفى» (الجماعة المسلمة.. المسماه إعلاميا بجامعة التكفير والهجرة) إلى أن اسمى نفسه «أمير آخر الزمان ووارث الأرض ومن عليها».. وأن قال أن مفارق مجموعته (التى كانت تعد بالعشرات) هو مفارق للجماعة.. ثم : «ومن فارق الجماعة فاضربوه بحد السيف».

هذا المثال وحده يكفي ويزيد ليصور حالنا. وليجسد حقيقة التأسلم الذى فرض ظله البغيض أويحاول.

ولذا .. وإذ لم يعد الأمر بحاجة إلى مقدمات تبرر أو تمرر الكتابة، فإنه لم يزل يلح علينا بضرورة الإيضاح لأمور ينسجون منها خيمة التأسلم.. ويحاولون القول بأنها صحيح الإسلام ، وماهى كذلك.

ولعلنا إذ نختار الحديث عن بعض أوتاد الخيمة المتأسلمة لنبين موقعها من صحيح الإسلام إنما نستهدف أيضا الفارق بين ماهو صحيح الإسلام وماهو غير ذلك، محاولين إزاحة غيوم الوهم عن عقول هؤلاء الذين يتوهمون أن مقولات المتأسلمين هى صحيح الإسلام. وإزاحة القداسة عن أوهام المتأسلمين الذين يحاولون إيهامنا بأن مفارقتنا لما يدعون هى مفارقة للإسلام.

ولعل هذا يفرض علينا أولا أن نفرق ، بين الإسلام والتأسلم .

فالإسلام هو القرآن الكريم وصحيح السنة.. أما الفقه بكل تفقهه المختلف في مختلف مناحى الحياة.. فهو اجتهادات بشرية تتعارض مع بعضها البعض.

والتأسلم هو محاولة الانتقاء المفتعل والمتعمد من الفقه على اختلاف توجهاته وخلق نسق فكرى (هو إنسانى بالضرورة) والانتحاء به جانبا عن سياق الفهم العام للإسلام.. والباسه ثياب الحقيقة المطلقة.. والحاقها قصرا بالمقدس الذى لايكون الإيمان إلا بالإيمان به.

والتأسلم هنا هو إدعاء بأن ماهو إنسانى.. هو أيضا مقدس وفوق الجدال والجدل. وأن مفارقته هى مفارقة للإسلام ذاته.. ومفارق الإسلام كافر..

والنتاج لذلك نتيجته معروفة .

والتأسلم لغة هو التظاهر بشيء على غير حقيقته.. فالتاء أن تقدمت الفعل كانت علامة كأن تقول «تأرجح» أي تشبه بالأرجوحة لكنه ليس كذلك، أو «تأمرك» أي تشبه بالأمريكيين لكنه ليس منهم.

ولسنا على أية حال نصفهم بأنهم غير مسلمين لكننا نقول أن مقولاتهم التى يقولون أنها وحدها صحيح الإسلام ليست كذلك، بل هي اجتهاد قد يخطيء وقد يصيب، وأنها بتركيبتها المركبة بافتعال إنما تستهدف إلباس الحق بالباطل بهدف يستهدف فرض إرادة سياسية على الجمع الوطنى بإدعاء إنها تمثل صحيح الدين وماهى كذلك.

ويبقى أمامنا من أوتاد هذه الخيمة بضع ركائز.. فلنحاول التأمل فى مدى صحتها..

★ عن حد الردة

والإيمان فى الدين هو تصديق بالقلب والضمير. ومن هنا «لا إكراه فى الدين» لأن الإكراه يولد نفاقا. وفارق كبير بين الإيمان المبنى على إستضاءة القلب والنفس، وبين من يُفرض عليه، أو يفرض على نفسه، أو يتظاهر أمام الآخرين، بالإيمان، ففى الأولى إكراه للذات على أن تتلبس بغير ما تعتقد، وفى الثانية نفاق للآخرين بالتظاهر بإيمان غيرنابع من القلب، وإنما من الخوف.

ولعله من المفيد أن نعود أو نعيد تلاوة بعض الآيات لعلها توضح لنا الحقيقة بوضوح واضح لا لبس فيه ..

وأولا نبتديء بمعنى «حد» كما هو وارد فى القرآن.

فالقرآن أورد «حد» و«حدود» بمعنى حقوق الله وتشريعاته وليس بمعنى العقوبة.. أما كلمتى «حد» و«حدود» فلم تستخدما بمعنى «العقوبة» إلا فى أزمنة لاحقة، وخاصة بين فقهاء العصر العباسي، ولأسباب سياسية.

ولنقرأ القرآن «والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله» (١١٢/٩)

وأيضا «ومن يعصى الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها» (١٤/٤)

والقرآن عندما قرر العقوبات على الزاني والسارق مثلا لم يسمها «حدودا».. وإنما أسميت كذلك على أيد بشرية .

أما تلاوة الآيات المتعلقة بالردة فإنها تعلمنا الكثير ..

«وقل الحق من ربكم، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، إنا أعتدنا للظالمين نارا

أحاط بهم سرادقها»(١٨/٢٩).

وأيضا «وإن جادلوك فقل : الله أعلم بما تعملون، الله يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون»(١٨/٦٨).

وكذلك «قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون».. ثم «لكم دينكم ولي دين». وحتى هؤلاء الذين إرتدوا في زمن الرسول لم يطلب القرآن منه معاقبتهم بل أمهلهم ليوم القيامة. فالله تعالى هو الأعلم بما في قلوبهم..

«يا أيها الرسول لايحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم (٥/٤١).

ومرة أخرى : «ولايحزنك الذين يسارعون في الكفر إنهم لن يضروا الله شيئا، يريد الله ألا يجعل لهم حظا في الآخرة ولهم عذاب عظيم»(٣/١٧٦).

وحتى الذين يخادعون الرسول ويتآمرون عليه «ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذى تقول والله يكتب ما يبيتون، فاعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا»(٤/٨١).

وحتى إذ يتآمر الكافرون على الرسول وأصحابه في معاركهم وقتالهم فإن الله يترك حسابهم ليوم القيامة : «الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم، وأن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين، فالله يحكم بينكم يوم القيامة، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» (٤/١٤١).

وكذلك نقرأ في القرآن الكريم : «وإن جادلوك فقل الله، يحكم بينكم يوم القيامة فيما كنتم فيه تختلفون»(٢٢/٦٨).

مرة أخرى الإيمان تصديق بالقلب. والقلب لايعلمه إلا الله ، ولهذا جعل الحساب عليه يوم القيامة.. ولنقرأ مرة أخرى من آيات القرآن : «فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر، إلا من تولى وكفر فيعذبه العذاب الأكبر، إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم»(٨٨/٢١).

ولأن الإيمان تصديق بالقلب فلا إكراه فيه: «ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين، وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله» (١٠/٩٩).

وهكذا فإذا أكرهنا إنسانا على الإيمان.. أو هددناه بالقتل كي يتوب فكأننا نخيره بين أمرين كلاهما مر.. ومرير : أن يتوب بغير إيمان حقيقي، أى أن يصبح منافقا أو أن يقتل.

فأي اختيار هذا؟ بل وأى إيمان هذا؟

وقد التزم الرسول «صلعم» بألا يكره أحدا على الإيمان.. وبألا يشق قلب أحد أو ضميره مفتشا فيه عن إيمان أو كفر.. حتى ولو أفلت من لسانهم أوتصرفهم ما ينم عن كفر أو كراهية.

قال جابر بن عبد العال «لما قسم رسول الله (صلعم) الغنائم بين الناس، قام رجل من بني تميم فقال : إعدل يا محمد، فقال الرسول : ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، لقد خبت وخسرت إن لم أعدل، فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : يارسول الله، ألا أقوم فأقتل هذا المنافق؟ فقال الرسول : معاذ الله أن تتاسمع الأمم أن محمدا يقتل أصحابه»(رواه أحمد).

أما رأس النفاق في زمن الرسول (صلعم)، عبد الله بن أبى سلول والذى توعد المؤمنين قائلا: «لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل (فالرسول وجماعته في نظره هم الأذل بل هو يتوعدهم بقتال يقصيهم عن مستقرهم فى المدينة) فإن عمر بن الخطاب إذ سمع قوله هذا أتى الرسول مستأذننا : يارسول الله دعنى أضرب عنق هذا المنافق. فقال النبى (صلعم) : ياعمر، دعه، لئلا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه (رواه البخارى ومسلم والترمذى).

وهكذا فإن تجربة الرسول على امتدادها.. وحتي عندما استقر حاكما فى المدينة لم تشهد أية عقوبة دنيوية على «الارتداد».

ويفسر الإمام ابن جرير الطبرى ذلك بقوله «لقد أجرى الله الأحكام بين عباده على الظاهر، وتولى الحكم فى سرائرهم دون أحد من خلقه، فليس لأحد أن يحكم بخلاف ما ظهر، لأنه حكم بالظنون، ولو كان ذلك لأحد، كان أولى الناس به رسول الله (صعلم)، وقد حكم للمنافقين بحكم الإسلام بما أظهروا، ووكل سرائرهم إلى الله، وقد كذب الله ظاهرهم في قوله : «والله يشهد أن المنافقين لكاذبون» (الجامع لأحكام القرآن – ج١ – ص٢٠٠).

هكذا خلا القرآن والسنة العملية مما يسمى بحد الردة.

فمن أين أتى هذا القول؟ وإلام يستند؟

حديث آحاد.. حديث واحد، يرويه فرد واحد.

عن عبد الله بن عمر «قام فينا رسول الله (صلعم) فقال : والذى لا إله غيره، لايحل دم إمرىء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأنى رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزانى، والنفس بالنفس، والتارك لدين، المفارق للجماعة».

وثمة قول كثير حول أحاديث الآحاد والتحرج من الاستناد إليها. فما بالنا إذ تؤدى إلى إزهاق حياة إنسان. ولكن وحتى لو تجاوزنا عن موضوع حديث الآحاد، فإن المنسوب إلى الرسول (صعلم) هو قتل «التارك لدينه المفارق للجماعة».

.. ليس فقط التارك لدينه، لأن ذلك علمه عند الله، والله وحده المالك لعقابه، وإنما أيضا وفوق ترك الدين «مفارقة الجماعة» أى الخروج عليها.

والجماعة هنا هى الأمة.. والوطن.

وفى القاموس نقرأ فى باب «فرق» «فرق بين الشيئين من باب نصر » (مختار الصحاح. طبعه ١٩١٨ ص٥٠٠) أبى نحن إزاء حالة يفرق فيها التارك لدينه بين أمته وآخرين مناصرا الآخرين (الأعداء) على أمته ووطنه. أنها بقولنا الحديث عقوبة «الخيانة العظمى» . أنه ما يسمى بحد الحرابة .

ولهذا فإن أكثر الأئمة يجمعون على عدم قتل المرأة المرتدة لعدم تحقق آثار الحرابة في ردتها (راجع لمزيد من التفاصيل - الجامع لأحكام القرآن ج٢-ص٤٨).

.. هكذا فإن حرية الاعتقاد محررة فى الإسلام من أي إكراه، والعقوبة التى يجرى الاتسناد إليها فى حديث الآحاد هذا هى عقوبة على الخيانة العظمى.

.. وهكذا أيضا نجد أن كل محاولات التفتيش فى قلوب وضمائر البشر ومحاولات الترويع.. والتكفير.. فالقتل، كل هذا مجرد تأسلم. لا علاقة له بصحيح الإسلام.

وبهذا نقتلع واحدا من أهم أوتاد خيمة التأسلم..

فماذا عن الأخرى..

★ عن دعوى الحسبة

ولعله من الملفت للنظر أننا بحثنا عن معنى كلمة «حسبة» فى معجم مختار الصحاح لواضعه الإمام محمد عبد القادر الرازى لم نجد لها أية إشارة.. (تجدر الإشار إلى أن مختار الصحاح هو واحد من أهم معاجم اللغة العربية.. ويقول واضعه أنه ضمنه «ما لابد لكل عالم فقيه أو حافظ، أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه» – مقدمة طبعه ١٩٢٠ تحقيق محمود خاطر بك ص٢).

فهذا الموضوع فى نظر الإمام محمد عبد القادر الرازى لا يعتبر مما «لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه». وهكذا– ومنذ البداية الأولى – نكتشف أن المتأسلمين يدفعون إلى ساحتنا ما لم يهتم به الأئمة الأولون. أو يعتبروه من الأصول أو الفرو ع..

حسنا.. ماذا عن هذه القضية وكيف وضعت على خارطة الفكر الإسلامي؟.

وابتداء نقرر أن الحسبة كنظام أوحتى كأسلوب لم ترد لا فى القرآن ، ولا فى السنة الشريفة.

ولم يشهد عهد الرسول لاحسبة ولامحتسبين وكان الرسول يشرف على الأسواق بنفسه.. ثم استعمل سعيد بن العاص على سوق مكة، واستعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة (الموسوعة الذهبية الإسلامية–ص٦١٦)

لكن لفظ الحسبة لم يكن مستخدما.

ولأن «الجماعة» فى زمن الرسول ثم ما بعده كانت تفتقر إلى نظم الدولة التى نعرفها، ولم تكن فيها وزارات ، ولا إدارات، ولا شرطة.. فإن فكرة «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» أو بالدقة «آمر بمعروف ظهر تركه، ونهى عن منكر ظهر فعله» كانت معروفة ومتعارفا عليها فى ذلك الحين.

ثم جاء أبو بكر ليبدأ فى إقامة نظام «الشرطة» وأسماها «العسس» ثم أسماها على بن أبى طالب «الشرطة» .

ثم شهد عهد عمر بن الخطاب تجاوزات فى الأسواق (فى البيع والشراء) فانتدب بعضا من المؤمنين، (ونتوقف هنا لنؤكد على كلمة انتدب أى أنهم تم تكليفهم من الحاكم) للرقابة على الأسواق فيما يتعلق بصحة الموازين والمكاييل وسلامة البضائع،

ولأن هؤلاء «المنتدبين» من قبل الحاكم كانوا لايتقاضون أجرا بل يقومون بعملهم تطوعا، فقد اعتبر الفرد منهم «محتسبا» أي أنه يقوم بعمله حسبة لوجه الله تعالى دون أجر أو غرض أو هوى، وذلك أخذا من الآية الكريمة «حسبي الله ونعم الوكيل».

.. لكن اسم «محتسب» لم يستخدم إلا في عهد الخليفة المهدى العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هجرية).

فقد أقامت الدولة العباسية نظاما للدولة تأثر بالفكرة الفارسية على أساس قيام الخليفة بالنظر العام في سياسة الدولة.. ثم وزير، ثم ولاه للأقاليم، مع تقسيم نوعي: قاض، ووال للمظالم، وولاية الحسبة، والشرطة.. الخ.

وفي زمن الحكم العثماني لمصر ثم ما تخلله من حكم للمماليك كان للمحتسب النظر في الأسواق بيعا وشراء.. وإن كان بعض المحتسبين قد تجاوزوا هذا الحد فحرموا على المصريين كثرة الكلام كي لا يزداد اللغو واللغط في حق الحكام (راجع : دعاوى الحسبة - د. حسن البليدى (١٩٨٣) - ص١٦٨) .

لكن المحتسب «ظل على الدوام ومنذ «انتداب» عمر بن الخطاب له وحتى قيام الدولة الحديثة «موظفا» أو «منتدبا» من الحاكم، ولم يعرف نظام الدولة على امتداده هذا فكره قيام «الفضولى» (وهو لفظ قانوني يطلق على من يتداخل في دعوى لا مصلحة محددة ومباشرة له فيها) بعمل غير منوط به، أوغيرمأمور بقيامه به.

وهكذا يمكن القول أن الفكر الإسلامي قد عرف نوعين من ولاية الحسبة :

أ- الولاية الأصلية :

وهي المستمدة من كون القائم بها أولى الناس بالقيام بها بحكم ولايته على من يمارسها ازاءهم. وبحكم أن الله قد كلفه بالولاية عليهم كالزوجة، والأولاد، أو المرؤوسين في العمل.

ب- الولاية التبعية :

وهي المتسمدة من قرار صادر من الحاكم بولايته على أمر ما في إطار «الأمر بالمعروف الظاهر تركه والنهي عن المنكر الظاهر فعله» (راجع في هذا الموضوع : د. عبد الله مبروك النجار - الحسبة ودور الفرد فيها . كتاب مجلة الأزهر - ص٥٣

ومابعدها).

ويشترط الفقهاء في المحتسب شروطا منها ضرورة إسلامه وذكورته.

.. وإذا توقفنا أمام ما سبق نكتشف أن «الحسبة» ليست من أصول النظام الإسلامي ولاحتى من فروعه (في فترة الخلافة العثمانية ألغى اسم دار الحسبة وحل محله «دار البلدية» أما المحتسب فقد أسمى رئيس البلدية).

وأنها قد انتهت كنظام لرقابة الأسواق بقيام تنظيمات الدولة الحديثة، والقوانين الوضعية ومحاولة إعادتها تتناقض مع أسس الدولة الحديثة والتقنين الحديث القائم على أساس «لامصلحة، لادعوى».

ففي قانون المرافعات : أن المصلحة التي تبرر قبول الدعوى يجب أن تستند إلى حق اعتدى عليه، أو مهدد بالاعتداء عليه.

وفي قانون مجلس الدولة (القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢) تنص م ١٢ «لاتقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية».

وفي الدستور نقرأ : م ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

فكيف نحرم كل النساء وجميع غير المسلمين من حق المساواة في إقامة هذه الدعوى؟.. إن كان من الجائز إقامتها.

ويحاول البعض أن يجد لفكرته مخرجا مستندا إلى فكرة المحاكم الشرعية.. وأن محاكم الأحوال الشخصية كلفت بالنظر في القضايا التي كانت رفع إليها..

ونعود إلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لنجد أن المادة ٢٨٠ منها تنص «تصدرالأحكام طبقا المدون في هذه اللائحة أو لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد». ولنا في هذا الأمر ثلاث ملاحظات :

أ- أن المصريين في الأغلب شوافع أي يأخذون بالمذهب الشافعي وأن الأخذ بالمذهب الحنفي هو مجرد ميراث عثماني (العثمانيون كانوا أحنافا).

ب- أن هذاالنص الذي يحيل القاضي إلى «أرجح الأقوال» في مذهب.. يجعل من

بخليفة، ولاحتي بأسلوب لإختيار الخليفة. لقد سكت عن عمد في هذا الأمر. والمسكوت عنه متروك لاجتهاد البشر ولأعمال العقل وفق مقتضى الحال.. أي وفق تحقق المصلحة للعباد في كل حال على حدة. أي ما يسمى في الفقه «الاستحسان».

وثمة مبدأ فقهي «المسكوت عنه متروك للاستحسان وفق مصالح العباد».

ومبدأ فقهي آخر «إن تحققت مصالح العباد فثمة شرع الله».

أما القاعدة الشرعية الأصيلة فتقول «ما يتناهى لايضبط ما لايتناهى». ولأن أحوال الناس وتقلبات الزمان والمكان، واحتياجات البشر وابتكاراتهم وتغير مصالحهم لاتتناهى،و بمعنى أنها تتغير تغيراغير متناه، فإن ضبطها بنص ، أو أمر ، أو فعل ، لم يكن ممكنا.

ولهذا فإن الرسول لم يترك خليفة، أو وصية بخليفة، أوحتى اقتراح بأسلوب إختيار خليفته. فكان ما كان من اختلاف المسلمين في سقيفة بني ساعدة حتى إستقر الأمر لأبي بكر.

ونلاحظ أن الخلفاء الراشدين تولى كل منهم بأسلوب مختلف.. ولعل هذا من رحمة الله بعباده، فلو استقر أسلوب واحد لاختيار الخليفة في زمنهم، لتحول إلى نسق واجب الاتباع.

وهكذا تولي عمر بطريقة تختلف عن تولية أبي بكر للأمر، وعثمان غير عمر. وعلى غير الآخرين ، وهذا خير دليل على أن الأمر متروك لاجتهاد البشر.

لكن عمرا قد تحرج من أن يوصي بأحد قائلا وهو يحتضر «ما أردت أن أتحملها حيا وميتا عليكم بهذا الرهط» وقام بتفويض مجلس بإخيتار خليفته، وجعل عليهم حكما في حال اختلافهم هو عبد الرحمن بن عوف. وأراد ابن عوف بعد مشاورات مع أصحابه في المجلس مبايعة علي بن أبي طالب وقال : أبسط يدك أبايعك على اتباع كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين (أبو بكر وعمر).. فأجاب على أنه سيتبع الكتاب والسنة، ولم يقبل الالتزام بسيرة الشيخين قائلا أنه سيجتهد برأيه. ألح ابن عوف مرتين. وأصر عليّ مرتين. فتحول ابن عوف إلى عثمان فبايعه.

وعند إلغاء الخلافة في الدولة العثمانية كتبت مجموعة من فقهاء المسلمين الأتراك بحثا ضافيا بعنوان :«الخلافة وسلطة الأمة» نفوا فيه ضرورة تنصيب خليفة، أو قيام

القاضى مشرعا وليس مطبقا ومنفذا للقانون. وبالطبع فإن الرؤى قد تخلف فيما هو القول الراجح بما يفتح المجال لتضارب الأحكام. كما أن تكليف القاضى بالتشريع خروج على مبدأ الفصل بين السلطات .

ج - نصت المادة الأولى من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى المحاكم الشرعية والمالية على ما يلى:

«تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم الملية ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات».

لكننا بكل هذه الحجج تتكلم لغة لايفهمها المتأسلمون ولايقبلونها، بل لعلهم يعتبرون أن الالتزام بها هو من قبيل الكفر البواح.

فلم لانعود إلى الأصل الأصيل.. «الحسبة» كوظيفة، أو دعوى، أو حق، أو واجب، لم ترد لا فى القرآن ولا فى السنة.

واتخاذها الآن مادة للجدل أو للترويع بالصورة التى تعطى لآحاد الناس الحق فى التشهير بالناس وفرض إرادته عليهم وعلى تصرفاتهم ومواقفهم هو مجرد «تأسلم» لا علاقة له بصحيح الإسلام.

أوهذا ما نعتقد، والله أعلم .

★ عن «الخلافة».. والدولة الدينية

ومرة أخرى نعود فنستند (ولعل هذا حقنا وواجبنا فى آن واحد) إلى القرآن والسنة.. فنفتش ، ونواصل التفتيش بين الآيات الكريمة والأحاديث والممارسات المكونة للسنة، فلا نجد أى قول أو إشارة أو تلميح إلى الحكومة الدينية أو شكلها أو أسلوب تشكيلها.. أو اسم من يتولاها، أومهامها، أو كيفية ترتيبها، وممارستها للحكم، وبأية أدوات.

والرسول الذى علم المسلمين كل ما يجب (حتى تفاصيل كثيرة تتعلق بالمأكل والملبس ونظافة البدن ونظافة الأسنان)،.. ثم أكد عليهم فى حجة الوداع أنه قد أبلغهم بما وجب كل ماوجب «ألا هل بلغت، اللهم فاشهد» لم يشر مطلقا إلى الدولة.. والحكم.. ونظامه.. والحاكم.. وكيفية اختياره. والرسول كان عالما بلقاء ربه الوشيك ولم يوص

دولة دينية. وقالوا :«ولو كانت مسألة الخلافة كما يظن البعض من المسائل الدينية الرئيسية لبين الرسول الأكرم الذى لم يضن ببيان وصاياه بأبسط الفروع والآداب.. بين لنا مسائل الخلافة، وفضلا عن هذا فإنها لو عدت من المسائل الدينية الأصلية للزم حينئذ أن يكون دين الإسلام ناقصا لم يكتمل فى زمن النبى. لأنه لم ترد نصوص شرعية بخصوصها فى زمنه، والآية الكريمة تقول : اليوم أكملت لكم دينكم» (الخلافة وسلطة الأمة - ص ٩٢).

أما الفقيه الآمدى فيقول فى «غاية المرام فى علم الكلام» : «واعلم أن الكلام فى الإمامة ليس من أصول الديانات، ولا من اللابديات (من لابد أى من الضروريات) بحيث لايسع المكلف الأعراض عنها والجهل بها. بل لعمرى أن المعرض عنها لأرجى حالا من الواغل فيها، فإنها لاتنفك عن التعصب والأهواء، وإثارة الفتن والشحناء» (الآمدى - غاية المرام فى علم الكلام - إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - (١٩٧١) - ص ٣٦٣).

ولعل الحوار التالى الذى أورده إبن الأثير فى «الكامل فى التاريخ» يكفى لإيضاح أن الأمر كله كان متروكا للاستحسان، وللتجربة، والاختيار، وإعمال العقل».

«عندماولى أبو بكر ناداه أحدهم يا خليفة الله» فغضب قائلا : إنما أنا خليفة رسول الله. وعندما ولى بن الخطاب ناداه المغيرة بن شعبة ياخليفة الله...

فقال عمر: ذاك نبى الله داود.

فقال: ياخليفة رسول الله.

فقا لعمر: ذاك صابحكم المفقود (أبو بكر).

فقال : ياخليفة رسول الله

فقال عمر: ذاك أمر يطول

فقال المغيرة : ياعمر

فقال عمر : لاتبخس مكانى حقه، أنتم المؤمنون وأنا أميركم.

فقال المغيرة : ياأمير المؤمنين».

هكذا نرى أن الأمر كله متروك للاستحسان .

وهناك فوق ذلك الحديث الشريف «الخلافة بعدى ثلاثون عاما، وبعدها ملك

عضوض» (عضوض بمعنى وراثى) ويكتشف البعض، وربما كان معاوية أولهم – أن المسافة بين وفاة الرسول وانتهاء خلافة على بن أبي طالب تسع وعشرون عاما وستة أشهر، وهكذا انتهى الأمر– ولعله رتب عن عمد وتعمد– بتولى الحسين الخلافة ستة أشهر ليكمل الأعوام الثلاثين ثم يبايع معاوية، ليعلن ملكه الوراثى. قائلا بفخار «أنا أول الملوك». وبدأت منذ ذلك الحين فكرة «ولاية المتغلب» أى ولاية الأقوى القادر على انتزاع الحكم انتزاعا بحد السيف.

ولم يخف معاوية ذلك، فعندما زار المدينة، وحاول أهلها أن يرحبوا به قال فى خطبته فيهم : أما بعد. فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم. ولا مسرة بولايتى، ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالده».

ثم أراد معاوية توريث الملك لابنه يزيد فجمع مجلس البيعة ليرغمه إرغاما على مبايعة يزيد. ووقف خطيبه يزيد بن المقفع ليلخص نظرية الحكم الجديد «أمير المؤمنين هذا (وأشار لمعاوية)، فإن هلك فهذا (وأشار ليزيد)، ومن أبى فهذا (وأشهر سيفه فى وجوههم)».

ولم يخف معاوية إعجابه بهذا الإيجاز المعجز فقال له : «أنت سيد الخطباء».

أنها «ولاية المتغلب».

بل أن مسلم بن عقبة قائد معاوية الذى كلف بإكراه أهل المدينة على البيعة لمعاوية أشاع القتل والسلب بل والسبى فى بنات المدينة، ويقال أن جنوده إفتضوا بكارة ألف بكر من حرائر المدينة المسلمات، وكانت معركته مع أهل المدينة أنهم يريدون أن يبايعوا معاوية على كتاب الله وسنة رسوله، أما مسلم بن عقبة فقد كان مصمما على أن يبايعوا بلا شرط من الكتاب والسنة. فقط يبايعون دون شرط، وهى ما تسمى «ببيعة العبيد».

مرة أخرى نتأمل الكلمات..

ما سبق من كلمات ثم كلمات أخرى تالية.

فالمتأسلمون إذ يطرحون فكرة «الخلافة» .. والدولة الدينية ، لايحاولون إحياء شعيرة دينية، وإنما إقتناص حكم.. يفرضون من خلاله سطوتهم على أعناق البشر.

إستمعوا لحسن البنا إذ يؤكد «أن الخليفة الذي هوالإمام الذى واسطة العقد،

ومجمع الشمل، ومهوى الأفئدة، وظل الله فى الأرض. (حسن البنا - رسالة المؤتمر الخامس، ص٤٨).

وإلى الشيخ عمر عبد الرحمن إذ يقول «الخليفة في الإسلام مهمته وراثة النبوة» (عمر عبد الرحمن -حتمية المواجهة-ص٦٣).

بل أن الشيخ عمر يؤكد ببساطة تمسكه بولاية المتغلب فيقول «نسعى إلى إعادة الخلافة على النحو الوارد فى الكتب الشرعية بما فى ذلك خلافه المتغلب» (الجماعة الإسلامية الجهادية - ميثاق العمل الإسلامى).

وكانت جماعة الإخوان المحظورة هى أول من دعا لفكرة «ولاية المتغلب» فى العصر الحديث، ومن ثم أول من دعا لاستخدام العنف من أجل فرض «ولايتهم» على الناس.

فأحد قادتهم الأوائل «عبد الحكيم عابدين» يهددنها فى أواسط الثلاثينيات شعرا.. فيقول:

لنجرينها دماء جد ثائرة

وثورة الحق لايدري لها أمد

أو يرجع الشرع دستورا لأمتنا

فليحذر القوم أنى منذر صعد

(عبد الحكيم عابدين - البواكير - مجموعة شعرية- ص٤١)

والإنذار بولاية المتغلب ليس وليد صدفة أو زلة لسان، ولا هو ينتظر «الولاية» بمعنى الحكم، بل هو يفترض الولاية على البشر وعلى تصرفاتهم حتى دون الوصول إلى الحكم (راجع فكرة الحسبة) ولكى نوجز القول.. نكتفى بفقرة من مقال..

فى عام ١٣٥٨ هجرية (١٩٣٦) أصدرت جماعة الإخوان مجلتها «النذير» وتعجل الشيخ عبد الرحمن الساعاتى (والد المرشد العام حسن البنا) فى أن يجعلها نذيرا من الجماعة يهدد به الناس جميعا فكتب مقالا حادا عنوانه «استعدوا ياجنود» يقول فيه : «استعدوا ياجنود، وليأخذ كل منكم أهبته، ويعد سلاحه، ولايلتفت منكم أحد، امضوا إلى حيث تؤمرون» ثم يقول: «خذوا هذه الأمة برفق فما أحوجها إلى العناية والتدليل، وصفوا لها الدواء فكم على ضفاف النيل من قلب يعانى وجسم عليل، واعكفوا على إعداده فى صيدليتكم، ولتقم على إعطائه فرقة الإنقاذ منكم» ثم يظهر أنيابه قائلا: «فإذا

الأمة أبت فوثقوا يديها بالقيود، وأثقلوا ظهرها بالحديد، وجرعوها الدواء بالقوة، وأن وجدتم في جسمها عضوا خبيثا فاقطعوه، أو سرطانا خطيرا فأزيلوه.. استعدوا ياجنود فكثير من أبناء هذا الشعب في آذانهم وقر وفي عيونهم عمى».

.. تأملوا الكلمات الشرسة التي تحاصرنا جميعا بولاية مفروضة وغير مفترضة.. فهو يحرض الأعضاء «الجنود» على الاستعداد. والدواء يصفوه بأنفسهم، ويعدوه في صيدليتهم، ويجرعوه للناس بأيديهم، والويل لمن أبى.. فهناك القيود، والحديد، والقوة، والبتر.

ولنا أن نسأل وببساطة : بأي حق؟

ومن منحهم هذه الولاية علينا؟ وبأية صفة؟ وماذا لو تنازع الولاه.. أهي الحروب الضروس مرة أخرى؟ أم هي أفغانستان ثانية؟

إن الأمر كله من أوله إلى آخره لم يرد لا في القرآن ولا في السنة، إنه اختراع إنساني، فلنتعامل معه، وبه ، وضده في حدود أنه اجتهاد إنساني قد يخطيء وقد يصيب، ولنحذر من استخدام لغة العنف والإكراه فهي بعيدة عن الدين وحدوده .

أليس كذلك.؟.

وإذ نتأمل في كل ما سبق نكتشف أن المقولات المتأسلمة لا أساس لها في صحيح الدين، ولا في أصوله أوحتى فروعه.

ولعلهم يجبروننا على التأمل في قول أحد الشيوخ «المسلمون تركوا الكتاب للسنة، ثم تركوا السنة لأقوال الأئمة، ثم تركوا الأئمة للمتون.. فأصبح التراث حاجزا يحول بين المسلمين وبين مصادرهم الأساسية». (محمد الغزالي - كيف نتعامل مع القرآن- ص٢٠٨)

.. لكنني فقط أتمنى أن أضيف عبارة كي يكتمل المعنى..

«تركوا الكتاب للسنة، ثم تركوا السنة لأقوال الأئمة، ثم تركوا الأئمة للمتون.. ثم تركوا المتون للمصلحة الذاتية، فأصبحت مصلحتهم حاجزا يحول بينهم وبين صحيح الإسلام»

***

وبعد.. فإن كان هذا هو صحيح الإسلام، ففيم كل هذا الضجيج المتأسلم، وفيم

هذا الانحياز المفتعل والمتعمد بعيدا عن الصحيح، وفيم هذا العنف الشرس سواء بالفكر ، أو القول، أو الفعل.

إلا أنه «الفرض» والمثل الشعبي يعرف كيف يعرف الغرض إذ يقول أنه «مرض».

والمرض المتأسلم ينبع من تسييس الدين كخطوة نحو التغلب علينا (علينا جميعا) ثم فرض ولايتهم «ولاية المتغلب» عنوه.. وقهرا.. ثم يمضون في أحكام قبضتهم على أعناقنا تحت ستار من تأسلم زائف.

وما كانت دعاوى الأمويين والشيعة والعباسيين والعثمانيين والزعم بأنهم أصحاب الولاية على المسلمين وهي دعاوى استخدمت السيف دوما لحسم الخلافات الفكرية التي تتبدى لتبرر المنزاعة على السلطة.. ما كانت هذه الدعاوى جميعا سوى محاولات لتسييس الدين، أي تديين المنازعة على السلطة، وإعطاء الفعل (الذى غالبا ما كان عنيفا بل وبشعا في عنفه) غطاء ومبررا دينيا، فيتبدى «التوحش» في معاملة «الاخر» (المعارض أو المنافس) وكأنه اقتراب أو مزيد من الاقتراب من أبواب الإيمان .

وكان حسن البنا هو أول من اكتشف أو بالدقة أعاد إكتشاف لعبة تديين السياسة كمحاولة للبدء في محاولة فرض ولاية المتغلب.

الدين شيء والسياسة غيره

دعوى تحاربها بكل سلاح

(اسماعيل أحمد الشافعي – الاخوان المسلمون دعوة البعث والإنقاذ– ص٣)

وتتوالى محاولات فرض ولاية المتغلب فيعلوا الزعم بأنهم «جماعة المسلمين» وأن من والاهم فقد والى صحيح الدين ومخالفهم مخالفة.. ومفارقهم مفارقة.

ويستند ذلك كله (كما قلت وكما كررت) إلى الدعوة الملحة لتديين السياسة.

فهل نعيد على أسماعكم قول الأستاذ حسن البنا «أتحسب أن المسلم الذى يرضى بحياتنا اليوم ويتفرغ للعباده، ويترك الدنيا والسياسة للعجزه والاثمين يسمى مسلما؟ كلا أنه ليس بمسلم» (حسن البنا – «الخوان المسلمون»(الأسبوعية) ٤-٣-١٩٤٥).

ثم تستند محاولة تسييس الدين إلى محاولة تفسير «النص» تفسيرات تنطبق على «الأهواء» و«الغرض» الذى هو «مرض».

ألم يصرخ على بن أبى طالب «القرآن لاينطق بنفسه وهو مكتوب»؟

ولعل عليا كان أول وأكثر من عانى من التفسيرات الخاطئة والمصطنعة للنص.. والتي جرى اصطناعها اصطناعا إرضاء لغرض أو شهوة، وسندا لموقف أو رأى.

فالخارجون عن صفوفه فسروا الآيات القرآنية تفسيرا نصيا (أى محض نظر فى النص دون إلتماس لأسباب التنزيل وبواعثه) فأدى بهم ذلك إلى مواقف مشينة.

فقد استندوا إلى الآية الكريمة :«وقال نوح رب لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا إنك أن تذرهم يضلوا عبادك، ولايلدوا إلا فاجرا كفارا» للإفتاء بقتل الخصوم (الكافرين) وقتل أولادهم حتى لايشبوا كافرين هم أيضا».

أما الآية الكريمة «قاتلوهم يعذبهم الله على أيديكم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين» فقد كانت سندا لتبرير القتل، والتعذيب للخصوم، بل والتشفى فيهم قتلا وتعذيبا يشفي الصدور.

ولقد كانت بداية «الخوارج».. هى التلاعب بالتفسير النصي للقرآن.

فعندما رفع جيش معاوية المصاحف طالبين الاحتكام إلى كتاب الله هربا من هزيمة محققه، رفض علي .. فقد أدرك الخدعة، وصاح قائلا «ياعباد الله، امضوا إلى حقكم، وقتال عدوكم، فمعاوية ورجاله ليسوا بأصحاب الدين ولا قرآن فأنا أعرف بهم منكم.. ويحكم ما رفعوها إلا مكيدة وخديعة».

فإذا بمسعد بن فدك التميمي، وزيد بن حصين وغيرهما يصيحون فيه «أجب إلى كتاب الله، وإلا دفعنا برمتك إلى القوم، أو فعلنا بك ما فعلنا بعثمان» ويجبر على بن أبى طالب على قبول التحكيم ويكون ما كان. فإذاً بذات الأشخاص، ذات الأسماء.. ينقلبون عليه ويكفرونه لأنه قبل التحكيم بينه وبين معاوية بينما الله قد أمضى حكمه فى معاوية ومن معه» (ابن الأثير - الكامل فى التاريخ -ج٣ ص١٧١).

.. وهكذا فإن أصحاب أسلوب التفسير النصى للقرآن.. قد تلاعبوا بتفسير النص لتبرير موقفين متناقضين.. فمرة قبلوا التحكيم أو فرضوا قبوله على المجموع مستندين إلى الآية الكريمة «إن الحكم إلا لله».. ومرة أخرى كفروا من قبلوا التحكيم.. مستندين إلى ذات الآية.

ألم يكن على بن أبى طالب على حق تماما.. ويعد أن عانى من مفسرى القرآن وفق الهوى السياسى إذ صاح «القرآن لاينطق بنفسه وهو مكتوب، وإنما ينطق به البشر».

ومن سوء حظ صحيح الإسلام.. أن هؤلاء المتأسلمون قد ارتفع صوتهم فى بعض الأزمان ومنها زماننا هذا، بحيث استطاعوا أن يوهموا البعض، وأن يروعوا البعض الآخر بتفسيرات هى فى النهاية «رأى شخصى «إنسانى».. وهى مع تجميع ما لدينا، كل ما لدينا من حسن النية.. اجتهاد قد يخطىء وقد يصيب.

إستطاعوا أن يوهموا البعض بأنهم وحدهم صحيح الإسلام.. وأن يقيموا من أوهامهم أو ادعاءاتهم المتأسلمة خيمة تلقى بظلالها السوداء على صحيح الإسلام وعلى مناخنا العام فتجعله عنيفا شرسا، ولايطاق.

وما كان ذلك كله.. وما يكون سوى اندفاعا نحو شهوة الحكم والتحكم.. لكنه فى النهاية اندفاع بعيدا عن صحيح الإسلام.. وعن إطار مصلحة العباد.

ألم نقل منذ البداية الأولى.. أنه تأسلم ضد الإسلام.

القاهرة فى ١٩٩٦/٢/٢٠

د. رفعت السعيد

حــوار

أجرى الحوار : سامح فوزي

أخيرا بات من حق المصريين أن يقرأوا رواية «أولاد حارتنا». بهذا العنوان عبرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن سعادتها الغامرة لقيام جريدة الأهالى بطبع الرواية دون أن تنتظر موافقة أحد ودون أن تخشى أحدا في ذات الوقت، وليس لدينا الآن ما نريده فلقد قرأ العالم كله «أولاد حارتنا» منذ أكثر من ثلاثين عاما، وانتظر المصريون أن يقرأوا الرواية التي كرم العالم أديب مصر من أجلها إلا أن دعاوي الانغلاق قد حالت دون تحقيق رغبتهم المشبوبة، وأخيرا حققت الأهالي رغبتهم ومع هذا فقد قوبلت مبادرة الأهالي من جانب من بعض المثقفين باستنكار شديد استنادا إلى ما أسموه بحق المؤلف في نشر إنتاجه الفكري.

وحول مبادرة التنوير وحقوق المؤلف كانت بداية الحوار مع الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع..

قلت: خمسمائة مثقف وقعوا على بيان مستنكرين قيام الأهالي بنشر رواية «أولاد حارتنا» للأديب العالمي نجيب محفوظ، وذكر أن جريدة الأهرام تمتلك وحدها حق النشر، مما يعني أن ما قامت به الأهالي ليست خطوة في مسيرة التنوير بقدر ما هي اقتناص لفرصة نشر الرواية.. فما قولك؟

قال: نحن لم نقرأ البيان. نحن فقط قرأنا عن هذا البيان، ولم نعرف أسماء

الخمسمائة مثقف الذين وقعوا على البيان، ومع هذا فإن هناك عدة حقائق يجب إبرازها في هذا الصدد، أولها أنه ما من أحد يستطيع أن يزايد علينا في الدفاع عن نجيب محفوظ، فنحن الذين استنكرنا منذ البداية التهم الموجهة إليه عندما صمت كثيرون، وحين خرجت علينا مجلة «عقيدتي» بعنوان عريض تقول فيه إن نجيب محفوظ مستعد للتوبة بشروط، نحن الوحيدون – وأكرر نحن الوحيدون– الذين هاجمنا هذا الأسلوب الذي ينم عن تحريض، لأنه معنى أنه قرر التوبة فإنه بذلك يعلن ارتداده ويضع شروطا لإيمانه، وعندما نقرأ مادة الحديث المنشور نكتشف أن كل ما ذكر محض اختلاق. الحقيقة الثانية، أننا نرحب بأي عريضة يوقع عليها خمسمائة مثقف، فإن هذا في حد ذاته خطوة إيجابية هامة حتى لو كانت موجهة إزاء تصرف قمنا به، ودعنا نتساءل أين كان هؤلاء المثقفون حين ألمت بمصر أحداث خطيرة ولم يمسكوا فيها بقلم، ماذا فعلوا حينما صودرت الأهالي ثماني مرات ثم منعت من الظهور، ولم يمسك أحد بقلمه؟ وفي الزمن الحالي قتل فرج فودة وقتل عشرات الأقباط في الصعيد، وتوالت عمليات القتل والتدمير لمنازل الأقباط، لم يمسك أحد بقلم ويوقع على بيان..وفيما يتعلق بنجيب محفوظ، فإنه في عام ١٩٥٩ صدرت الفتوى الشهيرة ضده.. وتجددت هذه العملية بعد صدور كتاب «آيات شيطانية» يوم أن ذكر أحد الادعياء بأننا لو كنا قد عاقبنا نجيب محفوظ لما تجاسر سلمان رشدي، أين كانوا هؤلاء المثقفون؟

قلت : بيان المثقفين ارتبط بما سمي بحقوق المؤلف، وطبقا لرأيهم فإن الأهالي لم تحترم حق نجيب محفوظ في نشر روايته .

قال: نحن نعترف بحقوق المؤلف ونحترمها، وكما أن للمؤلف حقوقا فإن للوطن حقوقا أيضا، بعد محاولة ذبح نجيب محفوظ بادعاء أنه مرتد، وأنه أصدر هذه الرواية التي تعبر عن ارتداده، فكان من الضروري أن يكون هناك قدر من التحدي للقرار الجائر الذي حاول تفسير النص تفسيرا خاصا، لم يشق قلب المؤلف ليعرف ما إذا

كان مؤمنا أم غير مؤمن، ويصدر حكما دون نقاش لكي يمنع نشر الرواية، يجب إذن أن نواجه بتحدي محاكم التفتيش واضعين في الاعتبار أن حقوق الوطن تفوق حقوق الفرد، أما أية استحقاقات مالية للاستاذ نجيب محفوظ فهي محفوظة له عندما يريدها، ونحن جاهزون لها.

وأخيرا أقرر أننا نحترم بكل الصدق هؤلاء الموقعين على البيان، ولكني أدعوهم للتوقيع على بيان لحماية الأستاذ يوسف شاهين، فها هي نفس المؤسسة تكرر نفس المأساة وتتدخل في تفسير نص فيلم «المهاجر» وتشق قلب المخرج والمؤلف لتعرف مدى صدق إيمانه، فنحن نريد التوقيع على عريضة نستنكر فيها ذبح يوسف شاهين كما ذبح نجيب محفوظ بذات السكين. ليس الصبي الذي شهر السكين في وجه نجيب محفوظ ولكن ذات اليد التي تنكر حق الفنان في أن يبدع، وتفسر النص على هواها وتكفر أصحاب الإبداع. هذه دعوة مفتوحة للجميع ليس فقط لكي يثبتوا مصريتهم وإنما ليثبتوا استنارتهم ويثبتوا قبل هذا وذاك حسن نيتهم..

قلت: ذكر الأستاذ محمد سلماوي في مقال له بجريدة الأهرام أن اتصالات قد جرت معك شخصيا وعدت فيها بعدم نشر الرواية، ثم فاجأت الأهالي المثقفين بنشرها..

قال: الاستاذ محمد سلماوي روى واقعة غير صحيحة، الرواية التي نشرها تقول إن الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس مجلس الشورى والأستاذ ثروت أباظة قد اتصلا بي وقد وعدتهما بعدم النشر، والشق الأول من الموضوع صحيح فقد جرى الاتصال المذكور ولكن الشق الثاني غير صحيح لأنه ما كان لي أن أعد بشيء ، كل ما وعدت به هو عرض الأمر على الجهة المختصة في الحزب. فالجميع يعرفون أننا لسنا من نوعية الأحزاب التي يستطيع أي قيادي فيها اتخاذ قرار ملزم لأحد . وبالفعل قمت بعرض الأمر على الهيئة الحزبية المختصة واتخذت هذه الهيئة قرارها بالنشر..

قلت: وماذا عن موقف أجهزة الدولة الرسمية؟

قال: الدولة لم تتدخل، وهي ليست طرفا في الموضوع، والمعلومات التي وصلتني تقول إن هناك أشخاصا - لا أريد ذكر أسمائهم الان- اتصلوا بوزير الداخلية وطلبوا منه بصفته مساعد الحاكم العسكري أن يصدر قرار بمصادرة الأهالي أوعلى الأقل بمنع طباعتها لكن الدولة لم تتدخل في هذا الأمر واعتبرته قضية خاصة وأبلغ أصحاب الشان باللجوء للقضاء بدلا من الالتجاء إلى قانون الطوارىء والقوانين العسكرية التي يستنكرها بعض المثقفين.

قلت: مثقفون يستعدون الدولة على بعضهم البعض وآخرون يبتهجون بمصادرة إنتاج فكري لأبرز مثقفي مصر، وحين تحاول أية جهة رد الاعتبار للأديب ولإنتاجه ، يهاجمونها ألا ترى في حال مثقفيى اليوم ما يبعث على الأسي؟

قال: التفسير واضح ، فإن هناك رغبة من بعض المثقفين في تملق المد المتأسلم وإن لم يكن التملق فغسل اليد علنا من أي مناوءة له. وهذا أمر طبيعي نقبله على مضض، لكنها على أية حال مشاعر إنسانية طبيعية تكمن خلفها دواعي الخوف من أن يحرز هذا التيار انتصارا فيكونون ممن أمسكوا العصى من المنتصف ورفضوا اتخاذ مواقف مناوئة، والبعض الآخر مازال يتخيل أنه بإمكانه أن يحارب التأسلم بالتأسلم، أو التأسلم السري بالتأسلم العلني، أو التأسلم الأهلي بالتأسلم الحكومي، وهذه لعبة خاسرة، التأسلم هو التأسلم يدمر كافة إمكانات تطوير المجتمع المدني ويتعارض مع حرية الرأي والفكر والعقيدة، بل ومع ليبرالية الحياة في مصر..

قلت: إسمح لي أن أخالفك في الرأي فقد قدم عماد صيام أحد اليساريين دراسة نشرت في كتاب «الحوار الوطني» عن لجنة العدالة والسلام، زعم فيها أن شباب اليسار يريد الحوار مع الإسلاميين وأن ما يمنعهم ويجهض محاولاتهم جيل الكبار وبصراحة يتردد أنك أحدهم .

قال: لقد قرأت هذا الكتاب ، وفي تقديري أنه مختل التوازن، بمعنى أنه أتى بشكل انتقائي واضح لعناصر محددة ومعروف رأيها سلفا كي تقول هذا الرأي. والحوار هو أن تأتي بالعناصر الأكثر تمثيلا، فإذا كانوا يريدون التعرف على رأي اليسار فهناك منابر معروفة لليسار. كان بإمكانهم أن يطلبوا من حزب التجمع مندوبا أو أكثر، والتجمع يعتز بالرأي والرأي الاخر، وسوف يرسل لهم من يرى هذا ومن يرى ذاك، وكان بإمكانهم كذلك الاتصال بالحزب الشيوعي، أما أن نذهب إلى مقهى «زهرة البستان» لنختار هناك ممثلين لليسار فهذا نوع من اختلال التوازن، الاستاذ عماد صيام لم يجر حوارا في التجمع ولا في عموم اليسار ليعرف رأي شباب اليسار من هذا أو ذاك، وما قدمه ليس إلا رأيا انطباعيا مبسطا للغاية لأنه إذا كان هناك شخص مؤهل للتعرف على اتجاه الرأي العام داخل حزب التجمع فهو أنا بصفتي الأمين العام، كان من الأجدر أن يسألوني، وكنت سأقول لهم الحقيقة ولايتخيل أحد أنه بإمكان الأمين العام أن يقف في مواجهة الرأي العام داخل الحزب.

وعموما فإن التجمع له موقف واضح وصريح ومعلن في وثائقه الرسمية وفي ممارسته، ولست أعتقد أن الاستاذ عماد صيام هو المؤهل بأن يدلي برأي يمثل قاعدة اليسار أو قيادات اليسار..

* قبل أن أغادرمكتب الدكتور رفعت السعيد قلت له.. لم نسمع رأيك بخصوص انتقادات الدكتور عبد العظيم رمضان لحزب التجمع.. فهل يخفي صمتك شيئا لم نعرفه بعد؟

قال بابتسامة لاأعرف لها تفسيرا: من حق أي شخص أن ينتقد أحزاب المعارضة شريطة أن تأتي انتقاداته موضوعية، وبخصوص انتقادات الدكتور عبد العظيم رمضان لحزب التجمع فإنها لم تكن صائبة ولم يدرك أننا حزب له مواقفه المبدئية، فقد تصور أننا مثل الآخرين وظل ينظر إلينا انطلاقا من نظرية «إما وإما» أي إما أن تكون مع

الحكومة ضد شطط حزب معين وإما أن تكون مع هذا الحزب ضد موقف الحكومة. ولكنه لايعرف الموقف المركب الذي هو بالضرورة الموقف الصحيح. أخطيء الحكومة في سياساتها غير الصائبة وفي نفس الوقت أخطيء الحزب المعين إذا كان قد أخطأ ، وهذا مانفعله.. وفي تقديري أن الاجراءات التي اتخذت غير فاعلة كان لدينا اقتراحات عرضت على ممثلي الحكم لحل هذه القضية مما ينأي بأحزاب المعارضة من التحايل وإقامة علاقات مريبة وخارجية .

المجتمع المدني عدد ديسمبر ١٩٩٤

عاجل إلى وزير التعليم

ياسيدي ، ومع كامل التقدير لدوركم ولشخصكم، ومع اعتذاري عن هذه الملاحقة التي تبدو وكأنها مطاردة .

ولكن لاحيلة لي، ولا أمل في أن أتوقف إلا إذا توقف البوم الناعق بالتفريق بين أبناء الوطن الواحد والمتخذ له أعشاشا في مسار عمليتنا التعليمية.

لاحيلة لي، ولاحيلة لك ياسيدي الوزير سوى الانصياع لصوت الوطن ولإرادته، هذا الوطن الذي يحاول خصوم وحدته تمزيقه وطعنه في مواطن الألم الوجع والوجع المؤلم..

لاحيلة لك ياسيدي الوزير سوى الاستماع لصوت مصر، وهي غاضبة، ليس من البوم المتأسلم فهؤلاء لانغضب منهم، فقط نسعى لبترهم وأنت تبذل جهد الطاقة ، بل مافوق الطاقة، ولامفر من مواصلة محاولة استئصال نعيق البوم المتأسلم في عمليتنا التعليمية.

لقد تلقيت ياسيدي الوزير من بعض أولياء الأمور مايفيد أن بعض الأساتذة في كليتي الخدمة الاجتماعية، والتجارة الخارجية (جامعة حلوان) وكلية الحقوق (جامعة أسيوط) قد قرروا إجراء الامتحانات في يوم ٧ يناير ، يوم عيد الميلاد المجيد للإخوة الأقباط..

بحثوا ياسيدي في كل الأيام فلم يجدوا سوى يوم عيد الأقباط. يتصورون ياسيدي أنهم بهذا يتقربون من الإسلام، والإسلام بريء من أفعالهم المتدنية، ويتصورون أنهم يوجعون الإخوة الأقباط لكن الوجع ينساب إلى كل الجسد المصري..

والحسم مطلوب ياسيدي الوزير .

مطلوب إصدار قرار حاسم ونهائي ودائم بمنع البوم من تحدي الوحدة الوطنية ومن تحدي مصر تاريخا وتراثا ومستقبلا.

ومطلوب معاقبة هذا البوم ..عقابا مصريا رادعا ليكونوا ليس فقط عبرة لغيرهم من البوم المتأسلم، وإنما يكون شفاء لجرح مصري غائر .

وأترك الأمر ياسيدي بين يديك وأنا واثق أنها يد مصرية أمينة ومصرية خالصة ومخلصة..

الأهالي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤

الأزهر .. والرقابة على المصنفات(١)

أثارت الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برئاسة السيد المستشار طارق البشري، والتي تضمنت أن الأزهر هو صاحب الرأي النهائي فيما يتعلق بتحديد الشأن الإسلامي في المصنفات السمعية والسمعية البصرية، وأن على جهة الإدارة أن تلتزم بما يراه في ذلك الأمر عند الترخيص بتداول تلك المصنفات، أثارت هذه الفتوى تساؤلات عدة حول مدى تطابقها مع الدستور، وحول مدى تأثيرها على مسيرة الإبداع، وعلى حرية التعبير.

وقد نظمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حلقة نقاشية حول هذا الموضوع وأصدرت كتابا عن أعمال هذه الحلقة النقاشية تحت عنوان «حرية الرأي والعقيدة- قيود وإشكاليات».

وفي مقدمته لهذاالكتاب يقول الأستاذ نجاد البرعي الأمين العام للمنظمة: «إن صاحب الفتوى وهو مجلس الدولة ظل لسنوات طويلة ينظر إليه على أنه الحارس لحريات المجتمع المدني من تغول الدولة أو الجماعات غير الحكومية عليها، وأنه يلعب دورا هاما في تأمين نوع من الحماية للتعددية السياسية والثقافية، رغم كل القيود القانونية المفروضة على التعددية والحق في الاختلاف، فتأتي هذه الفتوى لتبين لنا أن هناك تراجعا عن أفكار مهمة فيما يتعلق بحريات الرأي والعقيدة بماينذر بالخطر ويقيم دلائل قوية على استسلام إحدى قلاع المجتمع المدني لغزو فكري ظل يقاومه طويلا حتى خسر معركته معه في النهاية» (ص٨).

ويقول «إن الفتوى تكرس وجود مرجعية دينية هي الفيصل الوحيد في تحديد رأي الإسلام في الأعمال الفنية رغم أن الإسلام ذاته يأبى هذه الفكرة، بل وينكر كلية إضفاء صفة الكهنوت على رجال الدين ، فحق الاجتهاد مكفول لكل شخص توافرت فيه شروطه أيا كان، وكان عمله».

ويقول: «إن الأزهر دأب منذ عدة سنوات مضت على محاولة توسيع دوره الرقابي على المطبوعات والمصنفات الفنية بما يتيح له إغلاق الباب أمام أي محاولة لتفسيرات أكثر تطورا أو أعمق أثرا للإسلام ، وبما يتجاوز الأخذ بظاهر النصوص إلى التعمق في محتواها، وبصدور تلك الفتوى يكون الأزهر قد نجح في أن يجد سندا قانونيا لتلك الرقابة التي اعتاد أن يفرضها على أفكار المبدعين وآرائهم ومطبوعاتهم دون سند من القانون» (ص٩).

ويقول: «فالأزهر ومنذ حوالي عشر سنوات أصبح يلعب دورا بالغ الخطر على حياتنا الثقافية، وتحول مجمع البحوث الإسلامية عن مهمته الأصلية وهي متابعة ما ينشر عن الإسلام، للانتفاع بالرأي الصحيح أو مواجهة الرأي الخاطيء بالتصحيح، إلى نوع من محاكمة المثقفين مهمته إنزال العقاب على من يتصور أنهم يخالفونه الرأي، وفي داخل هذا الإطار يبرز ماشهدته السنوات الأخيرة من محطات اصطدم فيها الأزهر وعدد من رجاله بحرية الفكر والاعتقاد، وحرية الإبداع ، ونذكر في هذا الصدد قيام لجان مجمع البحوث الإسلامية بنفسها وبدون أي مسوغ قانوني بمصادرة سبعة كتب من أجنحة دور النشر بمعرض الكتاب الدولي، ونذكر أيضا ذلك البيان الصادر عن لجنة من علماء الأزهر بتكفير المفكر العلماني فرج فودة، وكان بمثابة ضوء أخضر استند إليه بعض المتعصبين دينيا في تنفيذ جريمة اغتياله بعد أيام قلائل من صدور هذا البيان».

ويمضي نجاد البرعي قائلا: ونذكر كذلك تلك الفتاوي التي تقدم بها عدد من رجال

الأزهر ذوي المكانة المتميزة من خلال شهادتهم في قضية اغتيال د.فرج فودة، والتي حاولت أن تمنح صك البراءة للقتلة بحجة أن الشريعة الإسلامية تعطي الحق للأفراد في قتل المرتدين معارضي تطبيق الشريعة. وتشير كذلك إلى الدور الذي لعبه الأزهر وبعض رجال الدين في تأجيج الحملة الإعلامية على د. نصر حامد أبو زيد بزعم أن كتاباته وأبحاثه المنشورة تشكل ردة عن الإسلام وهي الحملة التي أفضت إلى تقدم البعض بدعوى قضائية للمطالبة بالتفريق بين الرجل وزوجته». (ص١٠)

ويختتم الاستاذ نجاد البرعي مقدمته قائلا «إن الحفاوة البالغة التي استقبلت بها تلك الورشة التي عقدتها المنظمة قد أكدت على أن قوى التنوير في مصر جاهزة للعمل، وأنه ينقصها فقط أن تنسق فيما بينها حتى تستطيع أن تحدث تأثيرات جادة في ضمير المجتمع المصري الذي بات في حاجة ملحة لإيقاظه بعد أن استطاعت قوى الإرهاب الفكري تنويمه وتغييبه».

والأستاذ نجاد البرعي على حق تماما في قوله إن قوى التنوير بحاجة أن تنسق فيما بينها.. وأن توحد صفوفها، وأن تتحرك حتى تحدث تأثيرات جادة في ضمير المجتمع.

لكن ذلك كله كان عن المقدمة.

فهل يأذن لنا القارىء أن نواصل حديثنا في الأسبوع المقبل عن أعمال حلقة النقاش.

الأهالي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤

الأزهر والرقابة على المصنفات(٢)

.ونواصل حديثنا عن الحلقة النقاشية التي عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع والتي تضمنت أن الأزهر هو صاحب الرأي النهائي فيما يتعلق بتحديد الشأن الإسلامي في المصنفات الفنية..

وقد شارك في هذه الحلقة نخبة من القانونيين وأصحاب الرأي والفكر وأساتذة الجامعات والصحفيين.

وفي البداية أكد أحد كبار القانونيين (الاستاذ عبد العزيز محمد المحامي) أن هذه الفتوى «هي بطبيعتها غير ملزمة إلا لجهات الإدارة، فهي ملزمة لكل الجهات الإدارية والوزارات والمصالح الحكومية، وهي لاتقيم حائلا أو حاجزا أمام الأفراد لممارسة حقوقهم وحماية هذه الحقوق عن طريق الوسائل المقررة في القانون والقضاء، أولا وأخيرا»، فالأزهر جهة إدارية «قراراتها أيا كانت خاضعة للحماية القضائية أمام كافة جهات التقاضي» ويؤكد أيضا أن هذه الفتوى «تخالف نص المادة ٤٧ من الدستور التي تتحدث عن حرية الرأي، والمادة ٤٨ التي تتحدث عن حرية الطباعة والنشر وحظر الرقابة بالطريق الإداري.. كما تخالف المادة ٤٩ التي تتحدث عن حرية البحث العلمي وعدم خضوعه لأي قيود إدارية. وتخالف كذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في مادتها التاسعة عشر مخالفة صريحة، وهذه الاتفاقية ليست مجرد وثيقة دولية إذ أنها أصبحت جزءا من النظام القانوني في مصر الذى يجب على المحاكم أن تطبقه» (ص٢٨) .

وقال الاستاذ طلعت الشايب «صحفي» «لست قانونيا لكنني قرأت الفتوى، وواضح

أن الازهر كمؤسسة علمية لها ثقل الآن في المجتمع استطاعت أن تخترق النظام القضائي والتشريعي وتغازله ويغازلها، هذا الغزل المتبادل. وأنه تحت العباءة الفضفاضة للشأن الديني سيتم ترجمة كل شيء على أنه مخالف للدين ومخالف لقيم المجتمع».

أما الأستاذ نجيب فخري «سفير سابق» فيقول: «المشلكة أن الأزهر بعد هذه الفتوى أصبح هيئة كهنوتية جديدة، والحكومة تحاول أن تظهر أنها أكثر تدينا من الجماعات الإسلامية ومن هنا فإن الأزهر دخل للموضوع لكي يتحكم ويكرس مؤسسة كهنوتية» (ص٤٣).

أما الدكتور عاصم الدسوقي «مؤرخ وأستاذ جامعي» فبعد دراسة تاريخية ضافية عن علاقة الأزهر بالسلطة والدستور يؤكد «أود أن أقول في النهاية إن الفتوى غير معزولة عن صاحبها المستشار طارق وتحولاته، بل غير معزولة عن فقه المالكية الذي ينتمي إليه جده الشيخ سليم البشري، وهذا المذهب يوصف أصحابه بالجمود والتعصب». (ص٤٧).

ويقول د. مصطفى كامل السيد «أستاذ جامعي» : «روح الفتوى توحي بتقييد ممارسة حق التعبير في بعض المصنفات الفنية، ويمكن أن تستخدم في الصحافة والكتابة، ومن ثم فإن هذه الفتوى على درجة كبيرة من الخطورة»، ويقول: «إذا كانت هناك أعمال تتعرض لشخصيات الصحابة فهذا ليس من الشأن الديني المحض. هذه المسألة لايجب أن يكون هناك أي دور للأزهر فيها، من حق الأزهر أن يتدخل في الأمور التي تمس الفرائض. خلاصة رأيي أن الأزهر يمكن أن يكون له دور استشاري بعد أن تصدر هذه الأعمال، ويتعلق فقط بالأمور التي تمس جوهر الدين، والفرائض الخمس» (ص٥٥).

ويلاحظ د. نصر حامد أبو زيد «أستاذ جامعي» «أن الفتوى لم تحدد ماهو المقصود بالشأن الديني..فهذا مصطلح مطاط جدا جدا».

ويقول «لا أريد أن أتحدث عن أشخاص، والمشلكة أن المؤسسات أصبحت

مخترقة».(ص٥٧).

وتشير الأستاذة أميرة بهي الدين «محامية» إلى دور المستشار طارق البشري في إصدار هذه الفتوى وتقول :«أود أن أوضح أنه عندما رفعت دعوى للتفريق بين د. نصر أبو زيد وزوجته من سبعة أشخاص غير معروفين تبين لنا فيما بعد أن أولهم كان نائبا لرئيس مجلس الدولة وقد خرج إلى المعاش، ويلفت النظر أن توقيت هذه الفتوى يجيء بعد اعتلاء المستشار طارق البشري منصب رئيس الجمعية العمومية بقسمى الفتوى والتشريع بعد تغير موقفه الفكري تغيرا ملحوظا لكل من يتابع كتاباته. وفي هذه اللحظة بالذات يتقدم الأزهر بطلب فتوى فتأتي في النهاية لصالح الأزهر». وتقول «وبقدر احترامي لقناعات وعقيدة المستشار طارق البشري، فإنني أتحفظ على موقفه في هذه الفتوى التي خضعت بشكل جلي لآرائه الفكرية» .

وتشير إلى القول بأن الفتوى غير ملزمة للأفراد وتقول إنها تسهم في تكريس ما يسمى «بالابتزاز الواقعي الذي يجعل هذه الفتوى ملزمة» وتقول :«إن هذه الفتوى تعتبر حلقة من مسلسل هيمنة المؤسسات الدينية على الدولة» (ص٦٠).

ويتحدث الأستاذ حمدي سرور (المدير السابق للرقابة على المصنفات) فيكشف سرا خطيرا فيقول إنه كانت هناك معركة بين هيئة الرقابة على المصنفات وبين الأزهر ويقول إنه اكتشف أن هناك أشرطة تبين أن معظم المتحدثين فيها من المتهمين في قضايا الإرهاب وأنها تتحدث عن عذاب القبر وتهاجم المسيحيين ..الخ وأن الأزهر أجازها، وأجاز نشرها وتداولها وقال : «إنه تم ضبط حوالي ٤٠ ألف شريط وهي تبيح القتل والفتنة الطائفية وتتعرض للأدباء والفنانين بالهجوم» (ص٦٢) .

وبعد فهذا مجرد استعراض لبعض ماجرى في الجلسة الأولى من الحلقة النقاشية..

وأي تلخيص لايجدي فلابد من الرجوع للوثيقة الكاملة فهي تتضمن الكثير.. والكثير.

الأهالي ٧ ديسمبر ١٩٩٤

الكنيسة والسياسة

إذا ما تحدثنا عن السياسة كفن محاولة العمل من أجل الوطن، فالكنيسة موجودة في إطارها، منذ وجدت السياسة بمعناها الحديث بل لعلها لعبت فيها دورا يفوق ما هو مفترض..

لكن الكنيسة قد تباعدت دوما عما يمكن تسميته بالصراع الحزبي في إطار السياسة ، وسهل عليها ذلك كونها مدت يدها فقط نحو القضايا العامة، بل الأكثر عمومية، ونحو التيار العام في الحركة الوطنية المصرية.

فالثورة العرابية إذ تشتعل تجد ضمن وقودها مسيحيين كثيرين، وهذا طبيعي، فهم جزء من الجسد المصري المتمرد على الخديو توفيق، لكن اللافت للنظر أن الأعيان الذين حرروا عريضة خلع الخديو توفيق لوقوفه «ضد الأمة والملة» وجدوا بينهم بطريق الأقباط بنفسه، بما يعني الوجود الرسمي للكنيسة في معترك صراع وطني محدد الخنادق، ولعل الكنيسة قد عانت عنتا وحرجا شديدين إذ هزم العرابيون، وعاد الخديو على أسنة الرماح الانكليزية. لكن الانكليز ما أن أتوا حتى حاولوا استدراج الأقباط إلى صفهم (تماما كما فعلت الحملة الفرنسية من قبل) ، تحيزوا للأقباط علنا في محاولة لدق إسفين بين مسلمي مصر وأقباطها، وترفض الكنيسة ويرفض معها أقباطها ابتلاع الطعم، بما يدفع الاحتلال إلى الاستعانة ببعض من المسيحيين الشوام، الذين كانوا قد توافدوا على مصر فرارا من القهر العثماني، ووجدوا دفئا أو بعض دفء في أحضان الانكليز .

وعندما تنفجر الأزمة اللاحقة لقيام مسلم هو إبراهيم الورداني باغتيال بطرس باشا رئيس الوزراء انقسم المصريون على أنفسهم، المسلمون تعاطفوا مع الورداني، نسجوا من عواطفهم نحوه مناديل يد بإطار أسود، وظلوا ولأمد طويل يسمون مثيلاتها «مناديل حزن الورداني» ، ويقال إنهم صبيحة تنفيذ حكم الإعدام فيه، وبسبب تحريم السلطات لترديد اسمه.. خرجوا إلى الشوارع يغنون في حزن:

قولوا لعين الشمس ما تحماشي

لحسن غزال البر صابح ماشي.

لكن هؤلاء المتعاطفين انقسموا فيما بينهم، الغالبية العظمى أيدت الورداني لأنه اغتال رئيس وزراء فرط في حقوق السيادة المصرية موافقا على مد امتياز شركة قناة السويس، وأقلية ضئيلة أيدت قتل رئيس الوزراء معتبرة أن اسمه بطرس ويجب ألا يكون في هذا المنصب، أما الأقباط فكان في صفوفهم رفض وانزعاج، وتمنت الأغلبية – وأحيانا في كتابات معلنة– لو أن القاتل كان قبطيا، حتى لايثير شبهة التعصب الديني، وفسره البعض تفسيرا طائفيا، لكن ابن بطرس باشا تسامح في دم والده علنا، معلنا امتثاله لمتطلبات الوحدة الوطنية، وقيل إن الكنيسة كانت وراء هذا الموقف المتسامح .

وعلى الرغم من ذلك شهدت مصر انفجارا تمثل في انعقاد مؤتمر قبطي، ومؤتمر اسلامي، وتبادل للاتهامات، ولم تشأ الكنيسة ان تكون سوى أداة تهدئة، وبتفاهم بين عقلاء الطرفين،دفعت إليه بكامل نفوذها الكنيسة وكذلك دار الافتاء.. ثم تفكيك اللغم، وفشل المخطط الاحتلالي..

وفي ثورة ١٩١٩، كان القساوسة، والأبرز منهم القمص سرجيوس، ضمن وقود الثورة. الهلال والصليب تعانقا، ودماء المسيحيين والمسلمين نسجت عندما سالت معا شعار «الدين لله والوطن للجميع»، ولم تكن الكنيسة كمؤسسة بعيدة عن هذا المعترك

السياسي الحاد.

وحتى في إطار الخلافات في صفوف الوفد.. انحاز الاقباط إلى سعد زغلول، صاحب الخط الوطني المتشدد آنذاك، مسجلين بذلك لفتة مهمة.

فهم جميعا معا. وهم جميعا مع سعد، بما يشير إلى رفض الأقباط لسياسة المهادنة مع الاحتلال وليس بالإمكان تصور أن الكنيسة كانت بعيدة عن هذا الموقف الذي وحد قساوستها وأراخنتها (الأراخنة هم قادة المجتمع القبطي العلماني. وعلماني عند الأقباط تعني من هم من غير رجال الأكليروس).

وعندما ذهب سعد للتفاوض صاغ شاعر مصر العظيم وأمير شعراء العربية أحمد شوقي دعاء مصريا جميلا، ردده المصريون جميعا في يوم واحد في كل مساجد مصر وكنائسها، وما كان بالإمكان أن تفتح كنائس مصر جميعها أبوابها لتستقبل الدعاء (المتحدي للانكليز) ومردديه دون إذن من البابا..

والحقيقة أن صناعة ثورة ١٩١٩ لم تكن بعيدة عن الكنيسة، فقد رفضت الكنيسة المساومة مع الانكليز، ورفضت الادعاء الاحتلالي بأن وجود الانكليز ضمان لحماية مصالح الأقباط ، ووقف أحد رجال الكنيسة ليعلن في أحد المساجد: «إذا كان وجود الانكليز ضروريا لحماية الأقباط، فليهلك الأقباط جميعا، ولتحيا مصر حرة مستقلة».

وحتى في الزمن الصعب، بل و الشديد الصعوبة كانت القيادة الفعلية للثورة في يد أغلبية قبطية، فبعد الاعتقال الثاني لسعد وقادة الوفد، تولت لجنة خماسية قيادة الوفد في مصر، وقيادة الثورة في ربوعها، وضمت اللجنة : مصطفى النحاس، وأربعة هم واصف بطرس غالي - سينوت حنا- ويصا واصف- مكرم عبيد. وتستمر الاعتقالات ولايتبقى من قيادة الثورة سوى اثنين هما واصف غالي وويصا واصف، والأسماء واضحة الدلالة .

وثمة وثائق بريطانية عديدة تشير إلى محاولات احتلالية لإيجاد مسلك كنسي

للتأثير على موقف الأقباط قساوسة وأراخنة وجماهير، لكن الكنيسة كانت قطعة من جسد مصر ومن فعل الثورة. ورفضت هذا التدخل الاحتلالي. بل لقد أوصت الكنيسة أراخنتها بعدم قبول منصب رئيس الوزراء عندما تقرر الإضراب عن قبوله .

وعندما كانت مصر منهمكة في إعداد دستور ١٩٢٣ اقترح أحد المصريين الأخذ بمبدأ التمثيل النسبي حماية لحقوق الأقباط، ورفضت الكنيسة ورفض الأقباط..

ونقفز سريعا إلى زمن يوليو .

كان البابا كيرلس بابا الكرازة المرقسية شخصية مهيبة، ألجأت عبد الناصر إلى محاولة كسبها إلى صف الثورة، واتخذت الكنيسة الموقف المصري. وعلى الرغم من ملاحظات متكررة لمحاولة عبد الناصر أن يعطي حكمه مسحة متأسلمة (تغيير مناهج التعليم وتأسلمها على يد كمال الدين حسين- تشكيل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- المؤتمر الإسلامي- قرار ضم المساجد الأهلية جميعا ووعاظها إلي وزارة الأوقاف- إعداد خطب موحدة لصلاة الجمعة تميل دوما لتأييد سياسة عبد الناصر- إذاعة القرآن الكريم- قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين- الغاء المحاكم الملية) الأمر الذي وصفه البعض بأنه محاولة لتأميم الإسلام لصالح الحكم.. وإذ يصبح الإسلام رديفا للحكم فإن مزيدا من التمادي في الأسلمة يعني مزيدا من القوة للحكم. وإذ تتراكم ملاحظات وحساسيات ومشاكل الأقباط في الزمن الناصري، وعلى الرغم من ذلك التراكم فإن الكنيسة، التي كانت دوما صمام أمن لمصر، أدركت بوعي وطني وسياسي راق مدى عمق المعركة التي يخوضها عبد الناصر ضد الاستعمار والصهيونية.. وأدركت أنها المعركة الأهم ، وأن ماعدا ذلك جانبي وهامشي، فمنحت بركاتها لعبد الناصر، علي الرغم من جراح متعددة، من أجل مصر ومعركتها الأساسية (وهل يمكن أن نلاحظ- ولو بشكل عابر- أن هذا كان أيضا موقف اليسار المصري؟).

ويروي أن البابا كيرلس لم ينس إذ حضر عبد الناصر لوضع حجر الأساس لكنيسة

الانبا رويس (المقر البابوي الجديد) أن يثير معه، وضده، وإن بلطف كنسي موضوع الخط الهمايوني، وأفلت عبد الناصر قائلا: وهل منعت بناء أي كنيسة؟.

ونلاحظ أنه ومنذ ثورة يوليو فقد الأقباط - بشكل عام - إمكانية النفاذ للمجالس النيابية عبر بوابة الانتخابات، وإذ كان عبد الناصر يعد قوائم مضمونة النجاح، فإنه لم يفسح فيها مساحة للأقباط، واكتفى بأن يفسح لهم مكانا عبر بوابة التعيين، فكانت كارثة.

ثم نقفز مرة أخرى إلى عصر السادات .

حيث تصادمت الكنيسة للمرة الأولى في تاريخها الحديث وربما في تاريخها كله (باستثناء واقعتي ثورة عرابي وثورة ١٩١٩) مع الحكم ومع الحاكم، ولعلها المرة الأولى في تاريخ مصر وتاريخ الكنيسة التي يخرج فيها رجال الأكليروس في مظاهرة احتجاج صاخبة تتقدمهم صلبانهم، وترتفع تراتيلهم وصلواتهم احتجاجا على ما حاق بكنيستهم في حي الخانكة.

وكان الصدام .. روى لي د. رشدي سعيد- وهو واحد من كبار الأراخنة- وكان عضوا معينا بالطبع في مجلس الشعب، أنه في أعقاب أحداث الخانكة استدعاه السادات وسأله: أعمل إيه يارشدي في الأقباط بتوعك؟ فردّ رشدي : احرقهم ياريس. ودهش السادات قائلا: أنت اتجننت يارشدي؟ وجاء الرد القبطي الصارم: يا ريس لا حل آخر، فإما أن تستجيب لمطالبهم، أو أن تحرقهم. وأدرك السادات أن تشدد الكنيسة هو انعكاس لتشدد المجموع القبطي، وأنه لابد من تصادم طالما أن الحكم لايريد منح الأقباط حقوقهم في المواطنة، فخاض معركته الشرسة وحتى نهايتها المريرة ضد الكنيسة، التي دخلت على يديه في محنة عظيمة، حيث أقصى البابا شنودة- خلافا لكل التقاليد الكنسية- عن كرسي البابوية، وسجن - تقريبا- في الدير، وسيق عشرات من رجال الأكليروس الى السجون.. وقدموا للمدعي الاشتراكي في

تحقيقات مفتلعة في أغلبها، وذلك في أول سابقة من نوعها في تاريخ مصر .

وإذ نأتي إلى العهد الحالي نجد حالة من الهدوء غير الهادئ، أو بالدقة غير المستريح. فتراكمات الأخطاء الرسمية تتراكم، وتستشعر الكنيسة ضغطا من شعبها كي تتحرك لتحميه من ضغوط يبدو أن بعضها قد تجاوز الحد، وهي ضغوط تخالف الدستور والقانون لكنها- مع ذلك- تتم بمعرفة الحكم أو أجهزته الوسيطة، ولا تمتد يد حاسمة لتحمي حقوق المواطنة من الانتهاك، ولعل هذا الغضب القبطي قد وجد لنفسه مسالك عدة، منها ظهور عناصر متمردة على الكنيسة ارتاح إليها البعض بأمل اضعاف المؤسسة الكنسية، ناسيا أن الكنيسة هي بذاتها مانعة صواعق، وأنها هي وحدها (وليس أحد غيرها) القادرة على حماية الوطن من غضب قبطي، ربما كان مفترضا ومشروعا، وحماية الأقباط من مشاعرهم الغاضبة ، والتي تزداد غضبا مع ازدياد الضغوط غير المقبولة وغير المبررة، وازدياد تغاضي الحكم عنها ، أو ربما عجزه عن إيقافها .

والحقيقة أن الكنيسة المصرية تجد نفسها الآن في وضع صعب فيما يتعلق بالتوجه السياسي العام .. فالبابا شنودة الذي اتخذ موقفا مصريا وعربيا صارما بمنعه الأقباط من زيارة القدس، وهي زيارة تهفو اليها نفوس الملايين منهم، وذلك حتى تتحقق تسوية سلمية شاملة لقضية الصراع العربي- الاسرائيلي، لأنه يجد البعض وهو يهرول وبلا احتراز نحو التطبيع تاركين الكنيسة وحدها ومعها بعض القوى اليسارية في موقف الرافض للانسكاب غير الحكيم في مسيرة التطبيع، ويبقى البابا في الوضع الصعب، فإن تراجع عن موقفه حسب ذلك عليه، وقيل إن ضغوطا خارجية أو داخلية ما فرضت عليه ذلك، وإن تشبث بموقفه وجد نفسه وحيدا في موقف الرفض.

(هو واليسار .. إنها المصادفة الغريبة مرة أخرى) .

وإذا أتينا للوضع الداخلي، فإن الكنيسة والأقباط معها يجدون أنفسهم في موقف

أكثر صعوبة، فالحكومة (بينما تقاوم التأسلم الإرهابي عبر ضربات أمنية شجاعة ومحكمة). تبقى على ممارساتها غير الحكيمة إزاء الأقباط (ربما إعمالا لذات السياسة القديمة البليدة.. أي توازن هذا بذاك) ويمكن القول أن هذه الممارسات تتصاعد وتصل أحيانا إلى حدود ما لايطاق..

وهنا نقف لنتأمل الوضع.

كان الأقباط دوما يمنحون تأييدهم للحكم سواء في الانتخابات أو غيرها على أساس أن الحكم هو نقطة التوازن المتعادلة التي تقدم لهم الحد الأدنى من الحماية، وإذ تتصاعد الأخطاء الرسمية وغير الرسمية لتصل نحو حدود اللامنطق يرتفع السؤال المحير والمتحير معا، هل تستحق هذه الحكومة تأييد الكنيسة وأصوات الأقباط؟.

بالأمس كانت «نعم» مترددة، واليوم فإن «لا» جازمة.

وحتي لو أعطت الكنيسة «حلا» (بكسر الحاء- أي أمرا) بالتصويت للحكم، فإن الكثيرين سوف يستغفرون الرب ولاينفذون، وفي الأغلب سيتحصنون بحصن السلبية المنيع ولايصوتون أصلا.

ولعل هذا المناخ هو الذي يدفع البعض- الآن- لعرقلة قيد الأقباط لأسمائهم في جداول الناخبين بهدف تكوين كتلة تصويتية.

فأين ستذهب الأصوات القبطية، إن ذهب أصحابها لصناديق الانتخاب؟

حزب الوفد.. لايستحق. لقد خذل الاقباط خذلانا تاريخيا عندما حمل الاخوان على كاهله الى قاعة مجلس الشعب (لأول مرة في تاريخ مصر) متخليا عن دوره التاريخي في الدفاع عن الليبرالية، وعن حلفه التاريخي مع الاقباط، بل إن الوفد ، وبسبب علاقات أخرى محددة ومعلومة، لايحب أن ينغمس لا في مواجهة التأسلم، ولا في الدفاع عن حقوق الأقباط، ويمكن القول إن الأقباط لم ولن ينسوا له ذلك.

وبعد ذلك هناك الأحزاب المتأسلمة أو المتظاهرة بذلك (العمل- الأحرار- الأمة) وحتى الناصريين لايكفون الآن عن مغازلة التيارات المتأسلمة.. ولايتبقى، مرة أخرى، سوي التجمع. فهل هذا ممكن؟

المسألة صعبة والاختيار اكثر صعوبة، لكن المسألة الصعبة حقا هي، أنه إذا ما افتقد المجموع القبطي إحساسه برغبة الدولة أو قدرتها على حمايته وحماية حقوقه في المواطنة، واستمر مثل هذا الافتقاد زمنا، فماذا ستكون النتيجة؟

والسؤال الأهم يوجه للحكم، فهل سيمتلك المبادرة القادرة على أن تستعيد الأقباط إلى دفء أحضان الوطن؟

ويبقى بعد ذلك الدور السياسي للكنيسة، مانعة الصواعق الدائمة، عنصرا أساسيا في تحديد الإجابات على الأسئلة الصعبة والمريرة معا .

الوسط (لندن) ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

خلاف الشيخين

أصبح واضحا منذ زمن وجود خلاف واضح بين فضيلة المفتي د.محمد سيد طنطاوي وفضيلة شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق، ويمتد الخلاف والاختلاف واضحا بين المؤسستين العتيدتين : دار الافتاء والأزهر الشريف.

ولقد تبدي هذا الخلاف واضحا حول موضوع فوائد البنوك فمنذ عام ١٩٦٥ أصدرمجمع البحوث الإسلامية في الأزهر فتوى تقول بتحريم فوائد البنوك « داعيا للبحث عن بديل إسلامي بدلا من النظام المصرفي القائم» . ويأتي عام ١٩٨٢ ليفجر فضيلة المفتي الخلاف معلنا في حديث صحفي أن «التعامل مع البنوك التجارية حلال، وأن شهادات الاستثمار حلال» إلا أنه اقترح على رجال الجهاز المصرفي تغيير كلمة فائدة إلى كلمة عائد حتى يزول اللبس لدى العامة.

ولم يكتف فضيلة المفتي بذلك بل أصدر كتابا عنوانه «معاملات البنوك وأحكام الشريعة» شرح فيه مستعينا بالقرآن والسنة موقفه. فأسرع الأزهر ليصدر ملحقا من «مجلة الأزهر» التي تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية يتضمن بيانا لفضيلة شيخ الأزهر قال فيه إن مجمع البحوث الإسلامية من مهامه بحكم قانون تنظيم الأزهر، بيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأنه قد قال قوله الفصل في تحري فوائد البنوك حتى صار في حكم الأمر المعلوم من الدين بالضرورة، ويعلو على كل الأمور المختلف عليها. ولم يشأ فضيلة المفتي أن يدخل في جدل حول أسبقية أو أفضلية رأي على رأي، لكنه ظل يذكر الجميع بالقانون الذي ينظم مهام المفتي والذي يقول «مفتي الجمهورية يرأس دار الإفتاء التي تتبع وزارة العدل، ومهمتها إصدار الفتاوي الفقهية ردا على أسئلة أفراد الشعب في المسائل التي يشق

عليهم فهمها، أو تحتاج إلى رأي مستحدث»..

ويكمن الخلاف ليتجدد. بل ويتسارع فيصل إلى حد أن يصرح فضيلة المفتي لمجلة آخر ساعة (٢٣-١٢-١٩٩٢) «كل واحد عليه أن يعرف حدود مسئوليته ..المفتي الرسمي للدولة له وظيفة محددة هي تبيين الحلال والحرام، ورأي المفتي في هذا الجانب – وسجل على لساني– فوق رأي شيخ الأزهر» .

ويكون طبيعيا أن يتواصل الخلاف ..

فمع الثورة التي افتعلها البعض ومعهم الأزهر ضد وزير التعليم وقراره بشأن الحجاب صرح فضيلة المفتي للأهرام (٢-٨-١٩٩٤) «الذي أعرفه عن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أنه رجل مسلم قوي في إسلامه، منظم في تفكيره وأستبعد أن يصدرعنه أي قرار يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية» . هذا بينما كان الأزهر وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة وكل جماعات التأسلم السياسي في الخندق الآخر .

ويزداد الاختلاف حول مؤتمر السكان. فضيلة المفتي يعلن قبل انعقاد المؤتمر أنه «لايوجد في مشروع توصيات مؤتمر السكان أي شيء ضد تعاليم الإسلام» وأرجع المفتي الحملة ضد المؤتمر إلى « دخول البهلوانات والمنافقين الذين يخدمون المصلحة الخاصة التي ينطق بها كل واحد منهم، ومن علامات فساد الزمان كما قال الرسول (صلعم) أن كلمة الدين قد ينطق بها من لادين له ».

بينما أصدر مجمع البحوث الإسلامية برئاسة شيخ الأزهر بيانا جاء فيه «إن المطلع على مشروع برنامج عمل المؤتمر يرى أن ما زخر به من تعبيرات فضفاضة وعبارات مطلقة ومصطلحات مبتدعة يوحي بأنه يرمي إلى تبني نقيض ما وضعه الإسلام من مقومات أساسية للأسرة». ويلتقط المتأسلمون الكرة وتصدر جماعة الإخوان بيانا تتمسح فيه بموقف الأزهر وتقول «إن الاخوان يؤيدون بكل قوة موقف الازهر الشريف من مؤتمرالسكان» .

وتأتي قضية الختان لتزيد الأمر اشتعالا، فشيخ الأزهر يصدر تصريحا ناريا يقول: «إن إصدار قانون يمنع ختان الإناث هو خروج على تعاليم الدين ».

بينما فضيلة المفتي يؤكد «أن الختان بالنسبة للإناث لم يرد في شأنه حديث صحيح يحتج به» وقال «لايوجد نص شرعي صحيح يحتج به على ختان الإناث، والذي أراه أنه عادة انتشرت في مصر من جيل إلى آخر. ومن الأدلة على أنها عادة ولايوجد نص شرعي يدعو إليها أننا نجد معظم الدول الإسلامية الزاخرة بالفقهاء تركت ختان الإناث، وما دام الأمر كذلك فإني أرى أن الكلمة الفاصلة في ختان الإناث مردها إلى الأطباء.. فإن قالوا إن في إجرائها ضررا تركناها لأنهم أهل الذكر في ذلك».

ويرد عليه شيخ الأزهر بحسم «لايصح أن يترك أمر الختان، وتوجيهه إلى قول غير قول رسول الله (صلعم) ولو كان طبيبا، لأن الطب علم، والعلم متطور تتحرك نظرته ونظرياته» .

.. ويستمر الخلاف ويتصاعد ولابد أن نتذكر «اختلافهم رحمة» لا لأننا هواة وقيعة، وإنما لأنه دليل على أن الإسلام يحترم الرأي والرأي الآخر، ويرفض ادعاء أي فرد أومؤسسة بأنها وحدها مصدر الفهم الصحيح للدين.. ويعطي المسلم الحق في أن يحكم عقله وأن يفاضل بين الاجتهادات المختلفة..

ومن جانبنا نحن نفضل اجتهادات دار الإفتاء وفضيلة المفتي.

ونلح ونكرر الإلحاح بأن الإسلام لايعطي لجهة بعينها أن تحتكر حق الاجتهاد فباب الاجتهاد مفتوح لكل مسلم عارف بدينه عالم بحقائقه .

فلم هذا التشدد من رجال الأزهر الشريف، والادعاء بأنهم وحدهم مصدر التحليل والتحريم، ومن أعطاهم هذا الحق، لهم وحدهم دون غيرهم؟ إنما هم مجتهدون مثل غيرهم، وللمسلم أن يحكم عقله ويختار بين اجتهادهم ، واجتهاد غيرهم . بل له أن يجتهد بنفسه إن كان عالما بأمور دينه ودنياه ..

الأهالي ١٤ ديسمبر ١٩٩٤

متأسلمون ضد الوطن

أبدى البعض دهشته، كيف تجاسر المتأسلمون، وفعلوها، إذ حاولوا اغتيال أديب مصر العظيم نجيب محفوظ، ونقلب في صفحات تاريخ مصر الحديث لنجد أنهم فعلوها أكثر من مرة، إذ أنهم يمتلكون القدرة والجسارة على نزع رداء الوطنية عن أنفسهم أفرادا وجماعات، وعلى مناصبة قادة الرأي والفكر وزعماء الحركة الوطنية العداء والاعتداء .

في ١٢ يوليو ١٩٢٤ قام واحد من المتأسلمين يدعى عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشاني بمحاولة لاغتيال زعيم مصر العظيم سعد زغلول فأصابه بعدة رصاصات وهو يتأهب لركوب القطار من محطة باب الحديد متجها إلى الإسكندرية. قبض على المجرم وادعى الجنون وأودع مستشفى الأمراض العقلية، لكن اطباء المستشفى اكدوا في اكثر من تقرير أن قواه العقلية سليمة .

فمن هو هذا المجرم الذي حاول ان يغتال زعيم ثورة ١٩١٩، وقائد نضال شعبها ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال؟ والذي لم يحظ زعيم مصري بمثل ماحظي به من شعبية ومن محبة واحترام الغالبية الساحقة من المصريين .

ننقب مرة أخرى في صفحات التاريخ لنجد نشرة اسمها «القصاص» يصدرها حزب يدعى «الحزب الراديكالي المصري» وفي العدد الصادر في يوليو ١٩٢٤ أي بعد أيام من محاولة الاغتيال نقرأ مقالا بعنوان :

«صنيعة الاحتلال، ونكبة الاستقلال : الأزهري سعد زغلول» ونقرأ في ذات العدد،

إن العدد القادم سوف يشتمل على مقال عن «بطل النهضة الحديثة ومحيي آمال الوطنيين عبد اللطيف عبد الخالق الدلبشاني وسوف تصدر «القصاص» محلاة بصورته الكريمة. لازال فخرا للوطن وعنوانا للنجابة والشجاعة النادرة والإقدام».

ولعله من الضروري أن نبحث عن هذا المسمى «الحزب الراديكالي المصري» ونواصل البحث في مجلة «القصاص» التي كانت تصدر سرا ويقال إنها كانت تطبع خارج مصر، وتهرب لتوزع سرا، ونطالع في عدد سبتمبر ١٩٢٤ برنامجا للحزب.

١- «قلب نظام الحكم وطرد من يدعونه ملكا .

٢- حل مجلسي الشيوخ والنواب (إنه الموقف ذاته الذي يقفه متأسلمو اليوم من مؤسسات التشريع بادعاء أن كل من يقوم بسن قوانين وضعية كافر) ..

٣- الانتقام من كل خائن للوطن بادئين بسعد زغلول .

٤- إغلاق الأزهر وإجبار «علمائه» على الأشغال اليدوية (إنه أيضا الموقف ذاته الذي يتخذه المتأسلمون من الأزهر إذ يصفونه بأنه إسلام السلطة وعلماءه بأنهم عملاء السلطة .

٥- العمل ضد الأقباط جميعا(إنه أيضا الموقف ذاته الذي يقفه متأسلمو اليوم، بل هم يزيدون عليه فيصبون جزءا هاما من إرهابهم ضد الأخوة الأقباط وضد محالهم وشركاتهم) .

٦- إنشاء جمهورية إسلامية لمصر والسودان» .

وهكذا كان التأسلم في ذلك الوقت يتخذ مواقف واضحة ضد الوطن، وضد سعد زغلول زعيم الثورة وقائدها، وضد الأزهر الشريف، وضد مجلس التشريع ومجلس الشيوخ والنواب، ثم ضد شركاء الوطن والمصير في الماضي والحاضر والمستقبل: الأقباط، أما موقفهم ضد الملكية فهو واضح أيضا، فهم يطالبون في نشرتهم السرية

بعودة الخلافة الإسلامية .

نحن إذن أمام محاولة متأسلمة متكاملة..عيبها الوحيد هو الصراحة والوضوح، فهم في ذلك الحين لم يكونوا قد اكتشفوا بعد ميزة «التقية» والتستر والكذب والتمويه، الذي أتقنته الموجة الثانية من المتأسلمين الذين أسسوا وبعد أربع سنوات فقط جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يرفضون النظام الملكي ويتمسكون بالخلافة لكنهم يهادنون الملك ويهتفون علنا بمبايعته بينما يتآمرون سرا ضده، والذين كانوا يرفضون الدستور والقانون الوضعي ويفتون بتكفير من يعمل بهما، بينما يتظاهرون بالانصياع لهما، والذين كانوا يعتبرون هم أيضا أن علماء الأزهر هم عملاء السلطة، والذين.. والذين..

فالمتأسلمون هم المتأسلمون.. الفارق يكمن فقط في الأسلوب.. وفي مدى الكفاءة والقدرة على الكذب والمداراة والخداع.. أو فيما يسمونه «التقية» التي يتقن متأسلمو اليوم فنون استخدامها ..

الأهالي ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

مقدمة لكتاب

ثقافة النظام العشوائي
تكفير العقل وعقل التكفير

للدكتور : غالي شكري

وهل يحتاج غالي شكري إلى تقديم للقاري؟

لقد قدم نفسه بأعماله المتدفقة إلى القاريء ومنذ زمن .

وهل تحتاج كتاباته إلي تقديم؟

لقد قدمت نفسها، وتقدمت على كتابات أخرى كثيرة.

لكننا نحن ومانعاني، نحتاج إلى تقديم، فمصر ونحن، الوطن ومستقبله، كل ما أبدعه العقل المصري، من فن وعلم ومعرفة وحضارة، كل ما أنتجه القلم المصري من أحرف وكتابة، نثر وشعر وتشكيل، بل العقل المصري نفسه، مهدد بالإزالة. والحواجز التي تتراكم حوله وفوقه توشك أن تحرمه إمكانية البقاء.. وكأن مخططا جرى تخطيطه لإنهاء العقل وما أنتج على أرض مصر. كل هذا يحتاج إلى كتابة، وإلى صراخ وإلى محاولة لضرب الركود المخيم على ساحة الفكر والكتابة، وهو ركود خائف، أو هو خوف راكد..

ومعركة العداء للعقل والإبداع المصري والمجتمع المدني ومؤسساته، تجتاح سوق الفعل وسوقية الكتابة، فتغمرنا الكتابات والمقولات والفتاوى المتأسلمة لتفرض علينا

-أو تحاول- قيما وأفكارا ترتد بنا قرنا أو قرنين إلى الوراء.. وأموال كثيرة ترصد، وعيون تترصد، كي تمنع الفكرالمصري المنتهك من استعادة حيويته وقدرته على المقاومة، وتحاول أن تخترق جهازه المناعي لتصيبه «بإيدز» متأسلم يصعب الشفاء منه.

والمثقفون المصريون – وهم كثير- البعض يقبل، والبعض يتقبل، والبعض يقبض، والبعض يتحول إلى سمسار مثقفين، كما أن هناك سماسرة «لتوبة » الفنانات، والبعض يرفض محتفظا لنفسه، أو متحفظا عليها بحلية الصمت غير الحكيم، فيتبع سياسة إحناء الرأس للعاصفة. ناسيا أن العاصفة إن أتت فسوف تقتلع الصامت والمتحدث، الساكت والمتكلم، الهارب والفاعل، وسيكون الفارق هو ما تبقى في قبضة الإنسان من شرف وشجاعة. والقليل القليل هو من: يقول ويفعل، ويرفض بشجاعة التحدي، ويتصدى للعاصفة فترتد أمام كلماته عاجزة ..

القليل ..القليل هو الذي تتلمذ على حكمة شبلي شميل الحكيمة: «الحقيقة أن تقال، لا أن تعلم».

فما قيمة أن تعرف الحقيقة وتضن بها على شعبك الذي يحتاجها؟

ما قيمة أن تمتلك حزمة من ضوء القمر وتحرم منها وطنك، ليفرض عليه التتار المتأسلم ظلامه وظلمه وظلمته ؟

ما قيمة أن تستضيء أنت تاركا شعبك جائعا للمعرفة، بل ما قيمة أن تستضيء تاركاخصمك يقيم سرادق الظلام فوق رأسك ورأس وطن بأكمله ..

«الحقيقة أن تقال لا أن تعلم».

هذه الصيحة الشجاعة أطلقها شميل قبل مطلع القرن عندما قدم للمصريين ترجمة رائعة ومحكمة «لشرح بوخنر على نظرية النشوء والارتقاء لداروين» في زمن كان اسم

داروين محرما أن يهمس به أحد حتى لنفسه، واستشعر البعض من أصدقائه شفقة على هذا المغامر فلقد تفترسه وحوش الظلام، ولقد تنطلق ضده أقاويل ، لكنه اكتفى بحكمته الحكيمة، وتحصن بها وانتصر.

ومن بين مثقفين قلائل في هذا الزمن المجلل بالعار، كان غالي شكري.يمتلك شجاعة أن يعرف الحقيقة، شجاعة أن يمتلكها .(أليست محرمة وحراما في نظر المتأسلمين) ثم يمتلك شجاعة امتشاقها حساما يشهره في وجه أعداء العقل .

لكن الشجاعة التي يحتاجها غالي شكري مضاعفة ، فهو مثقف وهذه جريمة، ويجهر بالحقيقة (وهذا جرم أكبر) ثم هو فوق هذا وذاك مسيحي (نصراني ذمي بلغة عصرنا السعيد) .

فكيف يتجاسر فيخوض معركة العقل ضد البعض من متأسلمي التخلف والتجهيل؟ لكن غالي شكري فعلها وامتلك الجريمة المثلثة .

بل إنه لم يكتف بذلك بل امتلكت كتابته في هذه الكتابة ملكة التصدي للمشكلة مكتملة، فشن هجومه أيضا على سياسات الحكم التي أنجبت ما أسماه «المجتمع العشوائي».وهو تعبير يحتاج إلى تأمل.. لأننا – فيما أعتقد- إزاء عشوائية مخططة مدبرة.. وليست مبعثرة بلاضابط، وهكذا يحمل غالي صليبه على كتفه، ويمضي، صارخا في البرية ..

في البرية...نعم

وكأننا نعود للوراء، قرونا حيث الكلمة معول يدق في الصخر وبلا صدى..لكنه قدرنا أن نمضي بلا تردد، حاملين أعباء معارك متراكمة ضد قوى متناقضة..

وعبر مسار مشتبك ومختلطة خيوطه.. لكننا وبرغم ما في الطريق من شوك شائك نمضي واثقين من إشراقة الغد.

وفي مسيرتنا الصعبة نحتاج حكمة قبل الشجاعة وشجاعة قبل الاقتدار، وقدرة قبل القول، وقولا عالي الصوت يصرخ في البرية، كي يلد ورودا وأزهارا تتحدى مطارق التتار المتأسلم.. وتحلم بغد مصري.. وطني. لمصر كلها، مسلميها ومسيحييها على قدم المساواة، غد يمتلك العقل العاقل، ويعرف كيف يصوغ منه سلاحا تستنير به مصر ويتوحد به بنوها، وتمتلك به جسارة التقدم نحو ديمقراطية وعقل وعلم وحضارة وفن ومعرفة، جسارة التقدم نحو مستقبل يليق بمصر القرن الحادي والعشرين، في تحد لهؤلاء الذين يريدون أن يسحبوا مصر إلى الخلف قرونا عديدة..

ومن هنا تمتلك كتابة غالي شكري قيمتها الحقيقية، فهي فعل فاعل في معركة جسورة.. تستهدف فك القيود عن العقل المصري، ومواجهة دعاة التأسلم والارتداد.

ومن هنا يستحق هذا الكتاب التحية.. ويستحق كاتبه ..أكثر..

التكفير في ميزان القرآن والسنة(١)

وتتواصل تداعيات محاولة اغتيال نجيب محفوظ، فقد حاول الصبي المتأسلم ذبحه لأن شيوخا وصحفا ومؤسسات وكتابا وأمراء قد أفتوا بتكفيره. تتواصل هذه التداعيات فتدفعنا إلى معاودة البحث في موضوع التكفير .

ونطالع كتابا هاما ومهما :

المؤلف . محمد السعدي.

الكتاب: التكفير في ميزان القران والسنة.

ويستهل المؤلف كتابه بالآية الكريمة «ولاتقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا» (النساء-٩٤) ثم يقول «الإسلام دين الوسطية والاعتدال.. وسطية في العقيدة فلا غلو ولاتفريط، وسطية في القيادة فلا عنت ولا تسيب، ووسطية في الشريعة فلا حرج ولافوضى «مايريد الله ليجعل عليكم من حرج» (المائدة :٦) «ويريد الله بكم اليسر ولايريد بكم العسر» (البقرة- ١٨٥) ووسطية رسالة الإسلام هي التي تؤهله لختم الرسالات والتوجه للبشرية جمعاء، لأنها تلائم كل المجتمعات في مختلف العصور، وتلبي حاجات الإنسان المتطورة عبر الأزمان» (ص٧).

ويقول: «والغلو في العقيدة أو العبادة أو الاحكام يشوه هذا الدين ويصادم روحه، ويقود إلى الانحراف العقيدي والضلال (قل يا أهل الكتاب لاتغلوا في دينكم غير الحق ولاتتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا عن سواء السبيل «المائدة:٧٧» (ص٨).

ويقول الرسول (صلعم) «إياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في

الدين» والغلو في الدين اهتمام بالفروع على حساب الأصول، واستغراق في الجدل والكلام على حساب العمل والبناء. ولقد شهدت بعض مجتمعاتنا الإسلامية في الآونة الأخيرة ظاهرة غريبة على العقيدة الإسلامية، ومجافية لمألوف الناس وعرفهم تغالي في الدين وتجور في الأحكام، وتبذر بذور الفتنة في المجتمع، وتشهر سيف التكفير في وجوه المسلمين الموحدين ، بحجج واهية وفقه كليل، وعلم قليل، وروح حاقدة مجافية للحس الإسلامي وللرحمة والأخوة الإسلامية(ص١٢).

ويؤكد المؤلف مستندا إلى القرآن والسنة أن الشهادة هي إعلان للدخول في الإسلام.. وكان الرسول يحكم بالإسلام والإيمان لكل من نطق بالشهادة، وعن معاوية بن الحكم قال «كانت لي جارية ترعى غنما لي فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها فضربتها ، فأتيت الرسول فأنكر على ذلك، قلت يارسول الله أفلا أعتقها ؟ قال: آتني بها ، فأتيته بها فقال لها: أين الله :قالت في السماء، قال: من أنا: قالت : أنت رسول الله- فقال الرسول : أعتقها فإنها مؤمنة» (س١٦).

ويمضي المؤلف قائلا: وبرغم أن الرسول(صعلم) كان يعلم- بوحي من الله- أن بعض الذين أعلنوا الإسلام ونطقوا بالشهادة كانوا من المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، فإنه لم يكشف للمسلمين عن أشخاصهم ، ولم يقتلهم، حتى لايتخذ ذلك ذريعة لادعاء العلم بالسرائر، والحكم على الناس بالظن، ونزع صفة الإيمان عنهم بالباطل (ص١٩).

ويمضي المؤلف قائلا : «من الثابت في سيرة وسنة المصطفى أن كل من نطق بالشهادة صار مسلما معصوم الدم والمال، لايجوز لأحد أن يعتدي عليه أو ينتهك حقوقه، أو يستبيح دمه وماله بحجة الشك في صدقه وإخلاصه»..

« عن أسامه بن يزيد قال بعثنا رسول الله في سرية فأدركت رجلا فقال: لا إله إلا الله فطعنته فوقع فى نفسي من ذلك فذكرته للنبي فقال رسول الله : أقال لا إله إلا الله

وقتلته؟ قلت : يارسول الله، إنما قالها خوفا من السلاح، فقال الرسول : أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها معتقدا فيها أم لا، فيكف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟» (ص٢٢).

وفي الحديث الشريف : «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبة من الخير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة» (رواه أحمد البخاري ومسلم والترمذي والنسائي) ص٢٦.

فإذا كان هذا صحيح الإسلام، من القرآن والسنة، فلم هذا التنطع الذي يتطاول به المتأسلمون من ممارسي الإرهاب بالرشاشات والسكين.. وممارسي الإرهاب بالفتوى والادعاء؟

لم هذا التنطع الذي يعطي به البعض (أفرادا وجماعات ومؤسسات) نفسه الحق في إنكار إسلام المسلم، والحق في أن يشقوا قلوب البشر مفتشين فيها عن مقدار ما تحتويه من إيمان؟ هم بهذا الفعل إنما يبتعدون عن صحيح الإيمان..

ولنا عود في هذا الموضوع ومع الكتاب ذاته .

الأهالي ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤

التكفير في ميزان القرآن والسنة(٢)

ونواصل حديثنا عن التكفير والمكفرين، وعن حق البعض في تكفير مخالفيهم في الرأي، أو مخالفي تفسيرهم لأحكام الشريعة.. نواصل استعراضنا لكتاب الأستاذ محمد السعدي «التكفير في ميزان القرآن والسنة».

ونقرأ عن مواجهة بين الصحابي عمران بن الحصين وبين رجال من الخوراج.. «عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال: أتى نافع بن الأزرق وأصحابه من الخوارج فقالوا : هلكت ياعمران قلت: ما هلكت، قالوا: بلى. قلت : ما الذي أهلكني ؟ قالوا : قال الله «وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله» فقلت إن شئتم حدثتكم حديثا سمعته من الرسول(صلعم). قالوا: سمعته أنت من الرسول؟ قلت : نعم. ورويت لهم: شهدت الرسول قد بعث جيشا من المسلمين لقتال المشركين، فلما لقوهم قاتلوهم قتالا شديدا ، فحمل واحد من المسلمين على رجل من المشركين بالرمح فلما لحقه قال المشرك: أشهد أن لاإله إلا الله، وأشهد أني مسلم، فطعنه رغم ذلك وقتله. فأتى رسول الله فقال: يا رسول الله قد هلكت ، فقال الرسول، وما الذي صنعت؟ فأخبره بالذي صنع، فقال الرسول ، فهلا شققت عن بطنه فعلمت مافي قلبه ؟ فقال الرجل: يا رسول الله وإن شققت بطنه فهل كنت أعلم ما في قلبه؟ فقال الرسول: لا فلا أنت قبلت ما تكلم به، ولا أنت تعلم مافي قلبه. ثم سكت الرسول عنه، ولم يلبث الرجل يسير حتى مات فدفناه فأصبح وهو على ظهر الأرض. فقالوا: لعل عدوا نبشه فدفناه، ثم أمرنا غلماننا يحرسونه، فأصبح وهو على ظهر الأرض.فقلنا : لعل الغلمان نعسوا، فدفناه، ثم حرسناه بأنفسنا، فأصبح وهو على ظهر الأرض. فأخذناه وألقينا به في

بعض الشعاب، وأخبرنا الرسول فقال: إن الأرض لتقبل من هو شر منه، ولكن الله أحب أن يريكم تعظيم حرمة لا إله إلا الله» (عن ابن ماجه - كتاب الفتن) (ص٢٤).

ويمضي المؤلف قائلا: «إن الإيمان عند الناس ليس سواء، فهم يتفاضلون فيه كمالا ونقصا، وقوة وضعفا، وكلما زاد الإيمان واليقين زادت التقوى والطاعة وكلما ضعف الإيمان ضعف الالتزام، وضعفت العزيمة.

ومع ذلك يبقى المؤمن مؤمنا حتى ولو ضعف إيمانه».

ويقول المؤلف: «فالطاعة دليل على قوة الإيمان، والمعصية دليل على ضعف الإيمان، ولقد امتدح الرسول قوى الإيمان والعزيمة، ولم ينف الخير والبر عن ضعيف الإيمان والعزيمة، فقال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير» (رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) ويمضي المؤلف مفسرا .. وعلى ذلك يمكن القول: إن المؤمن الطائع هو مؤمن قوي الإيمان، والمؤمن العاصي مؤمن ضعيف الإيمان أو ناقص الإيمان (ص٤٥).

لكن المؤمن يبقى مؤمنا معصوم الدم والمال والعرض، ويبقى الحكم عليه لله وحده.

ويؤكد المؤلف أن «الله عز وجل رحمن رحيم، كريم، حليم، وسعت رحمته كل شيء، وشملت البر والفاجر، والطائع والعاصي، واستوعبت الدنيا والآخرة، قال تعالى (ورحمتي وسعت كل شيء) (الأعراف ١٥٦).

ويذكرنا المؤلف بالحديث الشريف «إن لله مائة رحمة، أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس، والبهائم والهوام، فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر تسعا وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة» (البخاري ومسلم)(ص٤٩).

ويمضي المؤلف قائلا : ودلالة الآيات والأحاديث ظاهرة، وهي أن المسلمين يتفاوتون في الطاعة وأن العصاة والمقتدين والمجتهدين كل أولئك مشمولون برحمة الله ومغفرته، وأن الله كتب لهم جميعا الجنة في نهاية المطاف وإن عذب بعض العصاة بذنوبهم»(ص٦١).

فما بال المتأسلمين المتنطعين يتشددون على البشر، ويسدون عليهم منافذ الحياة، ويرهقون الناس بأقاويل وادعاءات ليست من صحيح الإسلام في شيء وما بالهم يحاولون تفسير النصوص ، وشق القلوب، وتوجيه ظنونهم السوداء لمخالفيهم في الرأي، ثم يتخذون من هذه الظنون سبيلا يكفرون به البشر، ويحرضون الصبية على استحلال دماء البشر وأعراضهم وأموالهم .

ما بال اليوم ينعق بالتشدد والتنطع في الدين والرسول يؤكد : «هلك المتنطعون» . ما بالهم يعطون لأنفسهم سلطة وسلطانا لم يعطه الدين لأحد، فهم يكفرون ويقتلون ويحرضون على القتل، ويفتون بأن القتلة المجرمين قد أدوا ما عليهم من واجب ديني ويثابون على فعلهم.. أي يقتلون ويكافئون على فعلتهم بدلا من عقابهم...

يا أيها الناس.. هذا صحيح الإسلام من القرآن والسنة، وهو مختلف تماما عن التأسلم الذي يحمل وزره شيوخ أدعياء يسمون أنفسهم دعاة، وصبية مراهقون يزعمون أنهم مجاهدون.

وهم في حقيقة الأمر مجرد متأسلمين.. أدعياء لا أكثر ولا أقل...

الأهالي ٤ يناير ١٩٩٥

فتاوي ابن باز

ويواصل الشيخ عبد العزيز بن باز فتاواه المتأسلمة والتي تعبر وحسب عن هذا النمط من التأسلم السعودي الذي يتحول بالإسلام من رحمة للعالمين إلى معول يهدم العقل والعلم ويقتاد الناس للانصياع للحاكم، كما انصاع المفتي.

لكن السيد (ولا أقول الشيخ) ابن باز ينصاع مقابل إغداق غير محدود، أما البشر المساكين فينصاعون بالتضليل والإكراه والتخويف..

وللسيد ابن باز فتوى شهيرة مرت دون أن يعلق عليها أي من شيوخنا الاجلاء، والفتوى تقول إن كل من قال بدوران الأرض كافر ويعزر ثلاثة أيام، ثم يقتل ويؤول ماله لبيت مال المسلمين.. والغريب أن أحدا من شيوخنا الأجلاء لم ينطق بحرف معارض لهذه الفتوي المثيرة للسخرية والرثاء معا، فهل السكوت علامة الرضاء؟

ويواصل ابن باز وضع إسلامه هو في خدمة الحاكم وأهوائه السياسية فيستعد للتطبيع مع إسرائيل بفتوى تليق بالتوجه السياسي الجديد، فأعلن ابن باز مفتى السعودية للناس «زوروا القدس فالزيارة سنة» ولم ينس في إطار هذه الفتوى الملغومة أن يتملق الحاكم فيقول : «ولاتستمعوا لهؤلاء الذين يخالفون ما يراه ولي الأمر فيخالفون الله»..

وإذ أتوقف أمام عبارة غاية في الغرابة «يخالفون ما يراه أولو الأمر فيخالفون الله» وهي توحي بمدى خضوع السيد ابن باز لأولى الأمر، فإنني أشير إلى أن الوحيد الذي استقبل فتوى السيد مفتي السعودية بترحاب كان شيمون بيريز الذي قال: «إنني أبارك

جدا هذه الفتوى التي تعبر عن الإحساس بالمسئولية» وتمنى بيريز على الحكام العرب «أن يأخذوا بما يفتيه رجال الدين عندهم».

وتأتي ردود فعل كثيرة.. الشيخ إبراهيم الكيلاني عميد كلية الشريعة في الأردن يستنكر الفتوى ويعتبرها وقوعا في خطأ كبير، بل ويقول «إن هذه الفتوى، في هذا الوقت بالذات هي بمثابة اعتراف بأن القدس عاصمة لإسرائيل.. وهو مايعنى شرعية الإقرار بما اغتصبه الصهاينة بالقوة من العرب ظلما وعدوانا..

أما الدكتور أحمد شلبي أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة فيشن حملة على ظاهرة تسييس الفتاوي الدينية لخدمة الأنظمة، والتي انتشرت بشكل لافت للنظر، ثم يقول في تحد «إذا كان الأمر كذلك فإنني أفتي ضد فتوى الشيخ ابن باز وأؤكد أنه لاينبغي على المسلمين السفر إلى إسرائيل ولا التطبيع معها».

أما الدكتور عبد الرشيد صقر فيرد على دعوة ابن باز للمسلمين بطاعة حكامهم، بأن الطاعة مشروطة بطاعة الحكام لله والرسول.

ويتوالى الاستنكار للفتوى لكننا نلاحظ أن أحدا من الدعاة لم يفتح فمه برفض أو استنكار أو حتى عتاب. صمتوا لأن الفتوى آتية من السعودية.. سيدة القول والفعل والإغداق غير المحدود.. وما كان لأي منهم أن يغلق بيده صنابير خير عميم، ولو كان الصمت على حساب الوطن وعلى حساب صحيح الدين.

فما من أحد منهم يمكنه أن يغضب متأسلمي السعودية.

ويبقى بعد ذلك تعليقان :

الأول: هو هذا الخطر الداهم من تسييس الدين أو «أسلمة السياسة» فالإرهابيون المتأسلمون يقتلون ويفترون على الله كذبا ويروعون الآمنين بزعم أنهم وحدهم أصحاب الدين، وأن الحكام ومن والاهم ومن وقف إلى جانبهم أو حتى خضع لهم مرغما

يستوجب الأمر قتلهم، ثم يبعثون يوم القيامة على نياتهم. وشيوخ السلطة والسلطان يطوعون تأسلمهم لحساب الحكام ويدعون الناس وباسم الإسلام إلى الخضوع لولي الأمر لأن الذين يخالفون ولي الأمر يخالفون الله.

وشيوخ آخرون يصمتون إزاء الافتراء على صحيح الدين خوفا من إغلاق صنابير العطاء..

فلم لايكون الدين للديان؟ ولم لايكون كما هو فعلا علاقة بين العبد وربه دون تداخل من هؤلاء الكهان المتأسلمين سواء حاملي الرشاشات، أو مطلقي الفتاوي أو الصامتين إزاء الفتاوي الفاسدة؟ ولم لا تبتعد السياسة بتلاعباتها عن الدين، ليبقى نقيا من شوائب الاهواء؟

.. **أما التعليق الثاني** فهو: إن الاختلاف بين المفكرين الإسلاميين واضح، وإن الخروج بالفتوى عن حدودها الشرعية واضح، وإن رفض الكثيرين لهذه الفتوى واضح... وكل هذا طبيعي . ومعقول ..

فلم يتصور أحد أن الاختلاف مع ابن باز يستوجب تكفيره (تصوروا لو كفروا أيضا مفتي السعودية؟).

فالاختلاف ممكن إذن فلم ادعاء الكهانة، وتصور البعض أن قولهم هو القول الفصل وأن من خالفه فقد خالف الدين؟

تعليقان ألحا بهذه المناسبة. وسيظل إلحاحهما ملحا حتى نستمع إلى إجابة أو تفسير..

الأهالي ١١ يناير ١٩٩٥

كم ينفق الإرهاب؟(١)

غاب عبد القادر شهيب عنا بعض الوقت، وعاد محملا بعبء جديد وبمعلومات جديدة ودراسة جادة «ممولو الإرهاب» . غاب عبد القادر شهيب قليلا وعاد يحمل إلينا الكثير الكثير من إجابات عن أسئلة ظلت حيرى، تبحث عن إجاباتها ، من يمول الإرهاب وبكم؟

وفي دراسة جادة وموثقة قدم لنا عبد القادر شهيب أرقاما مذهلة، ومعلومات مثيرة للدهشة، تكشف الغطاء عن حقيقة عصابات التأسلم المأجور، والتأسلم المرتشي ، والتأسلم المدفوع الأجر..

والدراسة ممتعة، وجادة وموثقة لكن من الصعب استعراضها كلها.. ولهذا سنكتفي بعبارات موحية. «أحد المتهمين في قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف يؤكد في التحقيقات أن أحد المحامين قد تلقى في بداية عام ١٩٩٢ من مصطفى حمزة أحد قادة الجماعة الإسلامية بالخارج نحو مليون جنيه استلمه من إحدى دول الخليج للانفاق على توكيل محامين في هذه القضية وغيرها من القضايا» (نعم مليون جنيه أتعابا لمحامين مغمورين تسلقوا سلم التأسلم كي يترافعوا عن متأسلمين مثلهم ويصولوا في المحاكم شاهرين سيف تأسلمهم..بمليون جنيه).

،ومتهم آخر في نفس القضية يعثر رجال الأمن في منزله على إيصال تغيير مبلغ محول من قطر بتاريخ ١٨ ابريل ٩٣ بنحو ٢٧٤ ألف دولار(٩٣٦ ألف جنيه) ويعترف المتهم بأن هذا الإيصال يخصه» (ص١٣).

.. ووفقا لاعترافات المتهمين في قضايا محاولات اغتيال عاطف صدقي وصفوت الشريف فإن العضو يتقاضى خلال فترة تدريبه مبلغا يتراوح ما بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ دولار شهريا حسب مستوى تدريبه، (وهكذا فإنهم حتى أكثر حرصا على المال من القتلة المأجورين. فالقتلة المتأسلمون يقتلون بأجر ويتدربون بأجر أيضا) .

ويمسك عبد القادر شهيب ورقة وقلما ويجري حسبة صغيرة.. عدد المتدربين، وقيمة الأجر شهريا، ليكشف ونكتشف معه أن تدريب القتلة يتكلف ٣.٣ مليون جنيه شهريا، وتصل القيمة عن فترة التدريب إلى ١٩.٨ مليون جنيه، أما تكاليف السفر فتصل إلى ٢٥ مليون جنيه .

« أما الأسلحة المضبوطة في الفترة ما بين يناير٩٢ومارس ١٩٩٣ فتبلغ قيمتها خمسة ملايين جنيه» (ص١٧).

والمصروفات على عملية واحدة هي محاولة اغتيال د. عاطف صدقي تم رصدها في كشكول ضبط لدى المتهم صلاح سليمان وبخطه ومنها على سبيل المثال: ٥٥٠٠ دولار ثمن السيارة - ١٠٠٠ جنيه مقدم شقة - ١٠٠٠ جنيه مقدم استئجار محل- ٢٠٠٠ جنيه فرش الشقة - ١٥٠٠ دولار أخرى عهدة، ثم مرتبات القتلة المحترفين . ومع ذلك فقد كتب المتهم بخط يده في ذات الكشكول الذي يبدو أنه كان معدا لإرساله إلى الممول:«أوصي أن تكون الميزانية مفتوحة وتكون هناك ميزانية مستمرة في الدعم.. ونحن في احتياج مالي ضروري لإقامة المشروع» (والمشروع هو عملية الاغتيال) ثم يقول: «أوصى بأن يكون معنا مال باستمرار حتى يكفينا» (ص١٩) . وفوق هذا كله.. «فالشيكات التي اعترف المتهمون في هذه القضية (قضية واحدة هي قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي) بتلقيها من الخارج تبلغ قيمتها ٣٨.٤ ألف دولار(١٣٠.٥ ألف جنيه) وهذه الشيكات وردت على عديد من البنوك منها البنك العربي المحدود، والأهلي، ومصر، مسحوبة على شركة الراجحي المصرفية «السعودية للاستثمار» ثم أن

تكلفة عملية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي لاتقل عن ٤٠٠ ألف جنيه وربما زادت عن ذلك.

أما المتهم حسام النويري في قضية اغتيال اللواء رؤوف خيرت فيعترف «أن الجماعة الإسلامية رصدت ٢٠٠ ألف دولار(٦٦٥ألف جنيه) لتمويل هذه العملية وتم إرسال المبلغ كاملا لطلعت يس همام».

فكم تكلفت الجرائم الأخرى؟

ومرة أخرى يمسك عبد القادر شهيب آلته الحاسبة ويعود إلى وثائقه ويقول: «خلال عام ٩٣ قام الإرهابيون بنحو ١٢٣ عملية في عدد من المحافظات أسفرت عن مصرع ٨٥ من رجال الشرطة.. وهذه العمليات كلفت الجماعات الإرهابية حوالي ١٢.٣ مليون جنيه على الأقل» (ص٢١).

ثم أرقام أخرى مذهلة «ثمة تقدير بأن جماعات الإرهاب المختلفة أنفقت خلال عام واحد ما بين ١٥٠و٢٠٠ مليون جنيه لتنفيذ عملياتها الإرهابية..

وثمة تقدير لجهاز أمني يقول: «إن العنصر المسلح الواحد من الجماعات الإرهابية يتكلف ٥٠ ألف جنيه.وهذا يعني أن العناصر التي سافرت إلي أفغانستان تكلفت وحدها ١٢,٥ مليون جنيه»..

أما قيمة التحويلات التي أرسلت إلى إرهابي متأسلم واحد خلال بضعة أشهر فقط (طلعت يس همام) فكانت ١,٥ مليون دولار(خمسة ملايين جنيه).

ونتوقف لنواصل في الاسبوع القادم تعرفنا على ممولي الإرهاب المتأسلم..

الأهالي ١٨ يناير ١٩٩٥

ثمن التأسلم.. من يمول الإرهاب؟(٢)

ونواصل رحلتنا مع دراسة جادة وممتعة في آن واحد.. «ممولو» الإرهاب لعبد القادر شهيب نواصل معه اكتشاف مناطق الخطر في حظيرة التأسلم، التمويل، مصادره، والصراع حوله..

ونتابع مع الكتاب

«إن بعض الجمعيات الدينية تحصل على معونات أمريكية، مثلما حصلت الجمعية الشرعية ، وجمعية أنصار الإسلام، وجمعية السيدات المسلمات في عابدين، وهذه الإعانات تراوحت بين ٣٠ و٢٢٠ ألف جنيه للجمعية الواحدة في المرة الواحدة» (ص٢٧) .

وكثير من هذه الأموال يتسرب بالسرقة والاختلاس.. ففي العام الماضي اكتشفت سرقة عشرة ملايين جنيه من جمعية واحدة هي جمعية مجد الإسلام.. ويمضي الكاتب «وإذا كان المتطرفون يسيطرون على بعض هذه الجمعيات أو فروع للجميعات الكبيرة منها ألا يعني ذلك أن الجماعات الإرهابية لم يكن صعبا عليها الاستيلاء على أموال بعض هذه الجمعيات؟».

والمعلوم أن الشيخ عمر عبد الرحمن بعد استقراره في أمريكا وتكوينه ما أسمى بمجموعة بروكلين جمع أموالا طائلة من التبرعات، كذلك قام مصطفى شلبي، (الذي اكتشف بعد وفاته أنه كان أمير مكتب الجماعة الإسلامية في أمريكا، والذي قيل إنه كان ضابط الاتصال مع المخابرات الأمريكية) بجمع أموال طائلة..

وهنا نتوقف أمام علاقة أمريكا ومخابراتها بالتأسلم وتمويل الإرهاب، يقول توم لانتوس النائب الديمقراطي ورئيس لجنة مجلس النواب الأمريكي التي حققت في موضوع الشيخ عمر عبد الرحمن:«كان الشيخ يمكنه أن يدخل ويخرج من أمريكا وكأنه في مطبخه الخاص» (ص٣١).

ويؤكد مسئول بوكالة المباحث الفيدرالية الأمريكية على صفحات جريدة «الفوربس» الاسبوعية أن وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات تقوم بحماية الشيخ عمر عبد الرحمن. ويقول إنه موجود في أمريكا تحت شعار الأمن القومي الأمريكي..

ثم.. «وأكدت صحيفة الديلي نيوز أن مسئولا من المخابرات بالسفارة الأمريكية في الخرطوم هو الذى أعطى الضوء الأخضر لإصدار تأشيرة الدخول للشيخ عمر إلى أمريكا.. ونفس هذا الاتهام كررته أوليمبيا مفوري نائبة الحزب الجمهوري بولاية مين حيث أشارت إلى «وجود تقرير سري للخارجية الأمريكية بالسودان يؤكد حصول مفتى الجماعات الإرهابية على تأشيرة دخول سياحية للأراضى الأمريكية عام ١٩٩٠ من خلال عميل للمخابرات الأمريكية بالسودان»، وهذا هو الذي دفع النائب الأمريكي توم لانتوس إلى التساؤل كيف يمكن لشخص سبق تورطه في اغتيال رئيس سابق لمصر أن ينجح عدة مرات في الحصول على تأشيرات دخول لأمريكا من أماكن مختلفة؟ وكيف سافر وعاد منها كيفما شاء تقريبا؟» (ص٦١) .

أمريكا إذن أحد مصادر الدعم .وماذا أيضا؟

ثمة أصابع تشير نحو إيران.. ونقرأ دون أن ندهش: «فنسن كانيستدار المدير السابق لعمليات مكافحة الإرهاب بالمخابرات الأمريكية يقول إن اسم عمر عبدالرحمن مدرج منذ عام ١٩٨١ في قائمة المرتبات التي تقدمها إيران لبعض الشخصيات الموالية لها بالخارج، وأيضا هناك دراسة أمريكية تقول :إن إيران ترصد سنويا نصف

مليار دولار لدعم الحركات الإسلامية في العالم، نصيب مصر منها ٧٠ مليون دولار .

ولعل هذا يفسر تملق الشيخ عمر عبد الرحمن لهم إذ يؤكد في شريط كاسيت بصوته يوزع سرا على أعضاء جماعته: «لماذا هذه الاتهامات ضد إيران التي هي في حقيقتها شرف مثل تصدير الثورة الإسلامية، فإن كانوا يمدون لأخوة لهم يد العون فيالها من يد بيضاء أولى بالتقبيل بدلا من السباب»(ص٦١)

فأي ثمن هذا الذي يدفع الشيخ إلى مطالبة أتباعه بأن يقبلوا أيدي الإيرانيين رغم التحفظات المتبادلة بين السنة والشيعة؟

وهناك أيضا السودان.. فالترابي يتزعم تنظيما دوليا للجماعات الإسلامية المتطرفة.. ويعقد هذا التنظيم اجتماعات دورية لتدبير الدعم للحركات الإسلامية. وفي اجتماع فبراير ١٩٩٤ اتخذ مؤتمر التنظيم قرارات من بينها إنشاء صندوق دولي للجهاد برئاسة إبراهيم السنوسي بهدف تمويل الحركات الإسلامية المتطرفة العربية، وأعلنت إيران مساهمتها بعشرة ملايين دولار كقسط أول.. وبالطبع سيكون لأيمن الظواهري وطلعت قاسم اللذين حضرا المؤتمر نصيب من هذه الأموال (ص٦٣).

..أمسكنا حتى الآن بثلاثة خيوط أمريكا.. إيران.. السودان.

وتبقى خيوط عدة..

الأهالي ٢٥ يناير ١٩٩٥

الصراع حول المال... من يمول الإرهاب؟(٣)

ويمضي بنا عبد القادر شهيب في رحلة البحث عن مصادر التمويل المتأسلم والصراع حولها .ونبدأ باعتراف مثير للدهشة ، بل ومثير للتقزز، من أحد المجرمين المتأسلمين، يقول نور الدين سليمان المتهم في قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي «كون نحو ثلاثين شابا مصريا جبهة موالية لأيمن الظواهري في معسكر بإحدى ضواحي صنعاء (إحدى ضواحي العاصمة وليس في مكان سري أو بعيد عن الأنظار) واصطدموا بعدد من الملتحين، بعد أن أفتى أحدهم بأن هؤلاء تابعون لما يسمى بالجماعة الإسلامية ووصفهم بالخوارج حتى استطاعوا قتل اثنين منهم، وبعد استئذان الأخوة اليمنيين تركوا جثتيهما في العراء لتأكلهما الطيور الجارحة بوصفهما جيفتين لاتستحقان الدفن أو حتى الصلاة».

.ولكن لماذا هذه الجريمة البشعة؟ يجيب المجرم المتأسلم بلا تردد، وربما بلا استنكار :«وعرفت أن هذا الخلاف الحاد بين مجموعة أيمن الظواهري (مجموعة الجهاد) وبين المنتمين للجماعة الإسلامية سببه تقسيم الأموال التي كان أثرياء بعض بلاد الخليج يمنحونها لقادة هذا المعسكر في زيارات ليلية باستخدام سيارات اللاندروفر، وفي حراسة مشددة من قبيلتين يمنيتين».....(ص٤٨)

ويعترف طلعت فؤاد قاسم في حديث صحفي بأن أسامة بن لادن(السعودي الجنسية) استقبل مجموعة أيمن الظواهري وأسس معها «القاعدة» وهو بيت ضيافة في بيشاور لاستقبال وتدريب الأفغان المصريين..

وبدعوى المشاركة في حرب أفغانستان حصل الأفغان المصريون من دول عربية محددة على أموال كثيرة .

وثمة تقارير أمريكية تقدر حجم الأموال التي حصلت عليها جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية من مصادر عربية بحوالي ٤٠٠ مليون دولار. بل إن الدعم تجاوز حدود المال، فوسط العمال المصريين المسافرين للعمل في السعودية استطاع أسامه بن لادن عن طريق مكتبه في القاهرة أن يدس بينهم عديدا من الإرهابيين، وكان يستضيفهم في بيت أنشأه خصيصا لذلك أسماه بيت الأنصار في جدة. ومن جدة إلى «القاعدة» في بيشاور للتدريب.. وثمة تقدير بأن بن لادن وحده أنفق على الجماعتين «الإسلامية» و«الجهاد» مالا يقل عن مائة مليون جنيه» (ص٥٧).

وليس بن لادن وحده ، بل بن باز أيضا (وهو مفتي السعودية) .. يقول أحمد راشد المتهم في قضية العائدين من أفغانستان إنه سافر إلى أفغانستان عام ١٩٨٨ عن طريق المملكة السعودية بتذكرة سفر دفعت ٧٥٪ من قيمتها الهيئة العامة لجمع التبرعات التي تأسست بمباركة من الشيخ عبد العزيز بن باز، وكان يرأسها الأمير سلمان أمير الرياض(الاصبع الرسمي السعودي بارز جدا) ويضيف:«إن إحدى الجمعيات الخيرية السعودية كانت تمنح الجماعة الإسلامية ٢٠٠ ألف جنيه شهريا للمساهمة في تدريب وتسليح أعضائها، تطبيقا لفتوى بن باز بجواز تحويل أموال الزكاة والصدقات لأغراض الجهاد، وقد استمرت الجماعة الإسلامية في الحصول على هذا الدعم شهريا حتى نشب خلاف بينها وبين بعض القيادات السعودية عندما رفضت الجماعة طلبا لهذه القيادات بإصدار بيان يندد بالعراق أثناء حرب الخليج».

ويعترف حسن الهلاوي – أحد المؤسسين لجماعة الجهاد – أنه:شاهد خلال إقامته في السعودية قادة الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد يأتون إلى السعودية للحصول على أموال زكاة من مكاتب الصدقات.. «وكانت هذه الأموال لاتقل عن مليون ريال من

محافظة واحدة «(ص٥٨).

وقد لوحظ نزع صفحة رقم ١١ من كتاب جرى توزيعه سرا في مصر، وهو كتاب «رسالة إلى كل من يعمل بالإسلام» لناجح إبراهيم أحد قادة الجماعة الإسلامية. وبالبحث اتضح أن هذه الصفحة تحمل عبارات ذات دلالة عميقة وهي: «الطبعة الأولى صفر ١٤١٢ – سبتمبر١٩٩١– طبعت بمطابع مكة المكرمة بالسعودية– رقم الإيداع في إدارة التسجيل السعودي ٩١/٧٨٩».

الدعم ليس مالا سعوديا فحسب، وإنما طبع لكتب سرية تحض على الإرهاب ..

وهناك أيضا الدعم الكويتي الذي كشفت عنه قضية «عبد الرحمن المجيبل» الذي ضبط وهو يسلم أحد المتطرفين المتأسلمين في مصر شيكا بمبلغ مالي كبير..

الآن تتكشف الخيوط: أمريكا – إيران – السودان– السعودية– الخليج– الكويت.. وبعد هذا هناك أيضا دراسة مستفيضة لمصدر تمويل آخر: السرقات – الإتاوات – تجارة السلاح– تزييف العملة– تهريب المخدرات وأيضا جماعة الإخوان المحظورة.

وبعد:

هذه هي مصادر تمويل الإرهاب المتأسلم..نقدمها لكل من تساءل أو تغاضى أوعلم بالحقائق وأخفاها..

ويبقى أن نقدم لعبد القادر شهيب شكرا جزيلا على بحثه المتأني والموثق.. ونتمنى أن يواصل رحلته الصعبة..

وشكرا أيضا لدار الهلال التي أمتعتناوأفادتنا بإصدار هذا الكتاب القيم..

الأهالي ١ فبراير ١٩٩٥

رسالة وتعليق
فهل الشيشان كفرة؟

بالفاكس تلقيت الرسالة التالية من د. أحمد محمود عبد الرحيم

طالعت في الصحف أخبارا تقول إن مقاتلي الشيشان المسلمين قد قاموا بعملية تبادل للأسرى مع المعتدين الروس تحت إشراف منظمة الصليب الأحمر الدولية، قرأت أيضا أنهم سبق أن استقبلوا أمهات روسيات يبحثن عن أولادهن المفقودين والأسرى، وأنهم أحسنوا وفادتهن وقدموا لهن العون والمأوى والمساعدة في البحث عن أبنائهن، ثم عدن سالمات ..

وقارنت ذلك بحديث تليفزيوني سبق للشيخ متولي الشعراوي أن أكد فيه على استرقاق الأسرى (من الكفار) وقال إن الاسترقاق (أي استخدامهم كعبيد) هو معاملة إنسانية فهي أفضل من قتلهم، وقال أيضا إن سبي نساء العدو الكافر ومضاجعتهن هو تكريم لهن لأن الرجل (المسلم) يعاملهن معاملة الزوجات..

أرأيت الفارق ياسيدي بين مسلم ومسلم..

فهل مقاتلو الشيشان إذ يطبقون معاهدات جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، ومعاملة المدنيين أثناء الحرب.. كفرة أم ماذا؟

تعليق:

إنه ياسيدي الفارق بين صحيح الإسلام وبين التأسلم، بين الفهم الصحيح والمتحضر للإسلام.. والسعي لتلاؤمه مع معطيات الحاضر، وتقديمه للبشر أجمعين في

أفضل صورة إنسانية ، و بين التأسلم الشرس الذي يستعلي على الآخر مسلما كان أم غير مسلم.

إنه الفهم الصحيح للحديث الشريف «أنتم أعلم بشئون دنياكم»» والذي أعطى المسلمين رخصة استعمال العقل - أغلى ما وهبه الله للإنسان- وإعماله في فهم معطيات العصر، وفي التعامل معه وبه بأسلوب متحضر، ينطلق بالمسلمين نحوالتعايش مع العصر وقيمه ومبادئه..

ولعلك تدرك مدى قيمة كلمات الشيخ الشعراوي هذه، والتي كانت محل تعليق مني ومن الكثيرين من قبل، ومدى الكارثة التي تكمن فيها، لو أن الصرب المتوحشين حاول أحد محاكمتهم على تنكيلهم البشع بالمدنيين والأسرى من مسلمي البوسنة ، واسترقاقهم فعليا، وعلى اغتصابهم لآلاف من الفتيات البوسنيات المسلمات، فأتوا إلى الناقدين أو العاتبين أو القضاة الدوليين بكلمات فضيلة الشيخ مؤكدين التزامهم بمبدأ المعاملة بالمثل، وهو مبدأ مقبول عالميا؟.

أرأيت ياسيدي كيف أن التأسلم ليس فقط خطرا على العقل المسلم، وعلى الممارسة المسلمة، وإنماهو خطر على صورة الإسلام والمسلمين لدى العالم.. وخطر ينبع من مبدأ المعاملة بالمثل .. فالأيام دول؟

ولعل الكارثة تصبح أكبر وأفدح إذا ما طبقنا هذا الأمر على الواقع المصري الحالي.

فماذا لو صدق الإرهابيون المتأسلمون هذه الدعاوي المتأسلمة التي رددها الشيخ، وهم إذ يمتشقون رشاشاتهم وقنابلهم يزعمون أننا كفرة، حكاما ومحكومين، فهل سيطبقون هذه الفتوى الشعراوية علينا رجالا ونساء..

أرأيت ياسيدي.. إن سمة التأسلم المتطرف المجافي لصحيح الإسلام ولصورته السمحة والفعلية هي.سمة واحدة موحدة سواء أتت عبر فتوى متأسلمة تخالف روح

العصر والمنطق والعقل.. أو أنت عبر فوهة رشاش أو شظايا قنبلة.

إنهم جميعا في سلة واحدة

أو هذا ما أعتقد.

ولك تحيتي واحترامي وخالص شكري على ما أزجيت من مديح لم أجد مبررا لنشره.

الأهالي ١ فبراير ١٩٩٥

الديمقراطية.. هاجس أم مخرج؟

ليس الغريب أن يتعلق الجمع المصري بالديمقراطية كمخرج أساسي لمشاكله ومشكلاته، لكن الغريب أن تتحول الديمقراطية إلى هاجس يؤرق الكثيرين وينتقل بهم- موضوعيا- من معسكر الدفاع عنها والتعلق بها ، إلى معسكر الخائفين من تداعياتها.

لكن التأمل المتعمق في البعد التاريخي لظاهرة الديموقراطية ومدى إمكانية تأثيرها في المكون المصري، وفي مسيرة الليبرالية المصرية يجعل السؤال عن المخرج والهاجس أمرا واقعا .

ولنبدأ من بداية القرن الذي يوشك أن يفلت من أيدينا دون أن يترك ما هو مفترض من آثار وبصمات في هذه البداية نكتشف أن عقبات عدة وقفت حاجزا بين مصر كوطن وكمجتمع، وكفكر، وبين الفكر الليبرالي، فأكثر من طبقة عازلة حاولت إعاقة تسرب الليبرالية إلى العقل المصري .

وإن نبدأ بالتعليم، الأداة الأساسية للاستنارة(أو مايفترض أنها كذلك) نجد أن المتعلم المصري ينزلق إلى مجرى التعلم عبر ثلاث قنوات : التعليم الدينى (الأزهري)، التعليم المدنى، التعليم الأجنبي، ولا بد لكل من هذه القنوات أن تترك آثارا مختلفة وربما معاكسة على عقلية المتعلم، بما يحرم مصر من مسار موحد للمتعلم المصري ونسق واحد له.. لكن هذا المسار يتحقق سلبا فدانلوب الذي فشل في طمس الهوية العربية للتعليم المصري، نجح في أن يفرض عليه أسلوبا في عملية التعلم يعتمد على التلقين والحفظ دون أية محاولة للتفهم أو النظر الانتقادي (ولعل العادات الأزهرية في

الحفظ قد أسهمت في إرساء هذا الأسلوب). وهكذا وجدت مصر متعلميها وهم يحصرون معرفتهم فيما تلقنوه وحفظوه، دون إعمال جاد للعقل، ودون أن يكتسب المتعلم إستنارة حقة، ولعلنا - وحتى الآن وربما الآن أكثر من أي وقت مضى- نلاحظ وبكثرة أساتذة جامعيين في فروع متقدمة من العلوم يفتقدون الحد الأدنى من الاستنارة المفترضة، بل يتراجعون من حيث المحتوى الفكري العام، والموقف من العقل، والعلم، والإبداع إلى ما دون المواطن المتخلف..

وبدايات الاستنارة في مصر موجعة والبعض يؤرخ لها برفاعة الطهطاوي، ولعل في ذلك قدرا من المبالغة ، فهو مستنير في حدود كونه أزهري المعرفة والثقافة والتكوين، كذلك فإن استنارته قطعت، أو بالدقة قوطعت، حيث احتجزت كتبه وسجنت في مخازن الباشا، أما هو فقد نفى بصفة خوجه (أي مدرس) إلى السودان، أما تلاميذه فإن أغلبهم تنطبق عليه الفكرة السابقة ذاتها: التعرف على علم ما دون قدرة على تحويل هذا التعرف إلى معرفة واعية ذات أفق أبعد مما تم تلقينه، أو جرى حفظه، ومصير رفاعة ودور تلاميذه هو الوجع الأول .

ثم كانت الموجة الثانية في شكل تشكيل من مسيحيين وشوام، كشبلي شميل وفرح انطون وأصحاب المقطم (آل صروف) فضلا عن ولي الدين يكن (وهو استثناء فهو مسلم وتركي الأصل) .

وكان هذا التشكيل من عناصر مستنيرة حقا، وعلمية التكوين، وقادرة على التحدي. فقد بدأ أولهم (شميل) بنشر ترجمة مثيرة للجدل، بل للضوضاء، لمقالات بوختر السبع في شرح نظرية الارتقاء، وكانت حجته في هذا القدر من التحدي هي: «الحقيقة أن تقال لاتعلم» .

لكن الغالبية من هؤلاء كانوا موالين للاحتلال الانجليزي الذي احتضنهم إثر فرارهم من الضغط العثماني، كما كانوا ملحدين يجاهرون بالحادهم ولو نصف مجاهرة .

فأية ليبرالية هذه التي تأتي مغلفة بالإلحاد والموالاة للعدو؟

الأمر الذي دفع واحدا من المصريين أن يخاطب شبلي شميل على صفحات الجرائد قائلا: «جئت أيها العالم الفيلسوف إلينا من بلادك لتؤيد أعداء بلادنا، فدع علمك وفلسفتك لنفسك وعد إلى بلادك».

وهكذا أتت الليبرالية في موجتها الثانية مجهضة، وعاجزة عن أي تأثير بل لعلها اكتسبت أثرا سلبيا.

أما الموجة الثالثة فقد تمثلت في تشكيل من أبناء الارستقراطية المصرية الذين سافروا إلى أوروبا (فرنسا أساسا) لتلقي العلم، وعادوا مثقلين بطموحات طبقية لحكم البلاد وفق مصالحهم الطبقية، وبمساحة واسعة من التعاون مع الاحتلال، ومثقلين بمفاهيم ورؤى ليبرالية وتبدت الصورة المصرية في العشرينيات مرتبكة أشد الارتباك، فسعد زغلول زعيم الثورة والأقرب إلى الجماهير، يتحفظ وبشدة على الأفكار الليبرالية، بينما اليمينيون أبناء كبار الملاك العقاريين المتهاونين مع الاحتلال، يتخذون مواقف ليبرالية معارضة وحاسمة (قارن موقف سعد زغلول من طه حسين وكتابه «في الشعر الجاهلي» عندما خطب في الجماهير الغاضبة قائلا: هبوا مجنونا يهرف القول» وبين اندفاع حزب الأحرار الدستوريين في مساندة طه حسين الذي كان وفديا في ذلك الحين، وقارن أيضا موقف الوفد وموقف حزب الأحرار من قضية كتاب (الإسلام وأصول الحكم). كان هؤلاء الشبان ليبراليين فكرا، لكنهم كانوا في الوقت ذاته مهادنين للاحتلال، أعداء لدستور ١٩٢٣، أعداء للوفد حصن الأمة ولزعيمه سعد زغلول، وكانت الجماهير تطوف هاتفة «خرابا خرابا ديار العدليين» حتى الفلاحين في قرية «برقين» دقهلية وهي مسقط رأس أحمد لطفي السيد تحلقوا حول سراي السيد الاقطاعى ليتجاسروا مرددين الهتاف ذاته.

ولأحمد لطفي السيد قصة لا تمحى من ذاكرة الليبرالية المصرية فقد رشح نفسه

في الانتخابات ونافسه مرشح وفدي، ووقف الوفدي يتهم لطفي السيد بأنه ديمقراطي وقال إن الديموقراطي هو الملحد الذي يكفر بالله ورسوله . وسأل الفلاحون لطفي السيد هل صحيح إنك ديموقراطي ؟ فقال بزهو : نعم. وكانت نهايته إذ سقط سقوطا شنيعا.

والاستنارة الأوروبية وليدة عصر النهضة، وهي الأب السياسي لعملية التحول الرأسمالية، أو كما كانت تسمى الثورة الصناعية (أى الرأسمالية) لكن المسار في مصر مختلف.

فنظرا لكون سعر الفائدة دينيا حرام، لدى البعض، والتعاملات المصرفية حرام لديهم أيضا، أحجم الكثيرون عن التعامل المصرفي، ومن ثم لم تتم المزاوجة الضرورية بين الجنين الصناعي ورأس المال المصرفي فأجهض الاثنان وعادت تراكمات أرباح التجار إلى امتلاك أراض زراعية (ليس فقط لأنها رمز الوجاهة والأبهة وإنما لأن ريع الأرض الزراعية ارتفع نتيجة لبناء شبكة ري وصرف واسعة النطاق) وقد حاول الاستاذ الأمام الشيخ محمد عبده أن يوائم بين روح الإسلام السمحة، وبين متطلبات حياة البشر وتقدمهم فأباح التعامل المصرفي ، وشركات التأمين، لكن رجال دين آخرين قاوموا دعوته ولقوا استجابة مباشرة مما دفعه وهو على فراش الموت إلى الأنين قائلا:

ولكنه دين أردت إصلاحه * أحاذر أن تقضي عليه العمائم

وهكذا يأتي الجنين الرأسمالي من رحم النظام شبه الإقطاعي، وتختلط الممارسات وعلاقات الإنتاج اختلاطا مثيرا للدهشة(زرع كبار الملاك المصريين أغلب إقطاعاتهم قطنا، ثم ضاربوا عليه في البورصة. تأمل كيف ينتج المنتج محصوله وفق علاقات إنتاج إقطاعية أو شبه إقطاعية، ثم يبيعه بأرقى ما وصل إليه النموذج الرأسمالي من أدوات)، وتنجم عن ذلك رأسمالية خلاسية قدمها في الريف وقدمها الأخرى في المدينة

شبه الرأسمالية .

ولهذا السبب عجزت الرأسمالية الوليدة عن تفهم ممكنات الإدارة الرأسمالية فاستعانت بالمستشار، والمدير، والشريك، والسمسار، الأجنبي، ومن ثم يمكن القول إنها نمت فوق وسادة أجنبية.

ونجم عن هذا التكوين رأسمالية شبه إقطاعية(!) وأفكار أكثر ميلا نحو الاستبداد ورفض الليبرالية ، بل مواقف متهادنة في إطار عملية التحرر الوطني.

ولكي نلخص الأمر نورد سلسلتين من التواتر :

* أوروبا: عصر النهضة - حركة الاستنارة- ليبرالية سياسية- في إطار معركة حادة ضد الإقطاع- ليبرالية اقتصادية (رأسمالية).

* مصر: محاولات استنارة محبطة- ولادة رأسمالية عسرة من رحم الإقطاع- على وسادة أجنبية- تنكر طبيعي للتوجه الليبرالي.

هذه السلسلة المصرية من التواتر، وهي سلسلة فريدة من نوعها، أثمرت وضعا ليبراليا مجهضا وعاجزا عن النمو.

وفي ظل إجهاض الليبرالية تبقى الديموقراطية قزمية النمو، بل عاجزة عن النمو، ونشاهد مسارا متدنيا للحياة السياسية المصرية، ويتوج هذ المسار بإختفاء الفارق الفكري بين الأحزاب الحاكمة، بحيث يسهل حتى على الكبار التنقل بينها دون حرج وكأنهم يتركون مقهى إلى مقهى آخر(طه حسين من الوفد إلى خصومه إلى الوفد مرة أخرى، والعقاد وروز اليوسف والبلاغ، وكثيرون فعلوها مقدمين قدوة سيئة للمواطن العادي)، الأمر الذي دفع المصريين إلى أن ينسبوا أيةمحاولة للاستخفاف بعقولهم إلى أنها عملية «بوليتيكا» (أي سياسة) ولم يفلت من هذا التقلب المتقلب سوى فصيلين معتقدين هما الإخوان والشيوعيون، لكن دوريهما في «البوليتيكا» المصرية لم يكن

مؤثرا .

وتأتي ثورة يوليو ١٩٥٢ ويطمح العسكريون إلى الاحتفاظ بالسلطة دون شراكة أحد، بل حتى دون شراكة مخالفيهم في الرأي من قادة الضباط الأحرار (خالد محيي الدين- يوسف صديق) فيكون حل الأحزاب السياسية بعد سلسلة من المناورات المجدبة. وتكون معها ومبررا لها ، حملة إعلامية متدنية ضد مجمل للحياة الحزبية ومجمل القوى السياسية التي شاركت فيها (تجب الإشارة إلى أن هذه الحملة قد أذكى نارها كتاب يترنمون الان بالديمقراطية ويدعون الدفاع عنها) ويقدم البعض وهم كثيرون نموذجا من التدني في التعامل مع التجربة فمحترفو السياسة في الزمن القديم اتجهوا بحماس نحو هيئة التحرير،ثم انقلبوا الى الاتحاد القومي(الأول) فالثاني، ثم انقلبوا إلى الاتحاد الاشتراكي ثم هم ذاتهم انقبلوا على مجمل الناصرية وأصبحوا وبلا نقصان ملحوظ حزب مصر العربي الاشتراكي، ثم لاعبهم السادات وتلاعب بهم، وترك الحزب إلى حزب جديد هو «الوطني الديموقراطي» فانسحبوا معه إلى حيث هو . هذا فوق أنهم تفرغوا في الزمن الناصري لكتابة التقارير ضد بعضهم البعض، وضد المواطنين فازداد تنكر المصريين لهم ولليبرالية والديموقراطية والحياة الحزبية. وإن كان البعض (الشيوعيون) قد خاض ضد عبد الناصر معركة المطالبة بالديموقراطية ، بما عرضهم لغضب غاضب منه ومن زبانيته، وضربات انتقامية مدبرة، وتعذيب وحشي لم تعرف له مصر مثيلا ، فإن شعبية عبد الناصر وما قدمه لمصر وجماهيرها جعلا نغمة الديموقراطية لزوم ما لايلزم، وازداد تغاضي المصريين عنها كضرورة .

بكل هذه الأثقال، وبكل هذا الضعف، أتت مصر إلى ساحة تجربة التعددية الحزبية الأخيرة، وهي تجربة محددة ومحدودة، فالرأى العام- العنصر الغائب في الصراع بين المعارضة والحكم - يبقى غائبا، و يستمر تغييبه بفعل ضغوط عدة على التجربة وممارسيها، وبفعل المهرب الفردي الذي نسجه النظام الانفتاحي أمام المواطنين

ليهيىء الفرد لنفسه مهربا من تدني مستوى المعيشة: (العمل بالخارج- الاتجار في السوق السوداء- دروس خصوصية- العمل مرتين- الرشاوي- الفساد)، وهو مهرب يكلفه هناءه العائلي، وأخلاقياته، وضميره لكنه يمنحه خبزا أكثر. وليس بالإمكان إقناع المواطن أن يتخلى عن مهربه الفردي لينضوي تحت لواء عمل مجتمعي وجماعي في حزب يسعى لتغيير غير مفترض الحدوث في ظل نظام ينكر ويتنكر لمبدأ تداول السلطة، ومن ثم لمبدأ التغيير الفعلي..

ثم يأتي الهاجس الأكبر: جماعات التأسلم السياسي بكل ما تحمله من خصومة للفكرة الليبرالية والديمقراطية والتعددية الحزبية (وهي خصومة منهجية لايمكن أن تخفيها تصريحات مفتعلة وغير مقنعة) ثم ما تحمله التواترات عن تمويل غير محدود لهذه الجماعات يمكنها من خوض معارك انتخابية لشراء مقاعد في البرلمان لقاء ما ينهمر من أموال بين أيديهم (في قرى كثيرة يعاني الفلاحون من نقص فادح في الخدمات ويعيشون لسنوات في معاناة مفزعة مطالبين بعدة فصول إضافية في المدرسة أو إصلاح لمسجد القرية أو ناديها، والدولة غائبة عن ذلك فينتهزون فرصة الانتخابات لتتفق عائلات القرية على مطلب محدد وثمن محدد، لقاء أصوات القرية) .

ومع سيادة هذا المناخ تزداد المساحة الديمقراطية والليبرالية إنكماشا، فجيش المدافعين عن الليبرالية وهو قليل العدد والعدة يزداد تضاؤلا، فبعض قواه يتنازل ربما عن غير وعي كامل، عن رفاهية المطالبة بالديمقراطية التي قد تأتي بالنمر. وبسبب الخوف من تكرار ما كان، وما هو كائن في الجزائر، يتراجع عن ساحة النضال الليبرالي والديموقراطي مفكرون ومثقفون وكتاب وأقباط وجدوا في المناداة بالديمقراطية مأمنا لهم، وسبيلا لضمان حقوقهم في مواطنة متكافئة ومتساوية.

وينسج هؤلاء من الديمقراطية هاجسا يمقتون نتائجه الوخيمة المتوهمة (في إحدى الندوات العلمية أو المفترض فيها ذلك انتحى بي أحد كبار المفكرين. أو المفترض أنه

كذلك- هامسا: كيف تطالبون أن يكون انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح، فماذا لو أتي بعض من الخارج بمرشح موال لهم وأنفقوا عليه بضع مئات من ملايين الدولارات ، ونجح ليسلم لهم مفاتيح مصر كلها، ألا تتعظون من تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية).

واستشعر غصة من مثل هذا التفكير، لكنني أستشعر أيضا قشعريرة من مثل هذا الاحتمال وأعود لأفكر في ضعف قوى الرأي العام، وعدم قدرتها على أن تكون عمادا لحماية الديموقراطية أيا كان الحاكم، وأعود لأفكر في كل العوامل التاريخية التي نسجت لنا تراثا ليبراليا واهيا وعاجزا عن أن يكون ملهما لحركة جماهيرية واسعة للدفاع عنه .

وأعود لأسأل السؤال المرير ذاته، هل الديموقراطية مخرج أم هاجس؟

ولئن كنت أعتقد أنه من الضروري أن نسرع في إرساء تقاليد ديموقراطية وليبرالية يصعب تجاوزها في أي ظرف، لكن هل يسمحون لنا، وهل لدينا العدد والعدة، بل هل لدينا الوقت؟

وأخيرا، ولكي لايساء فهم موقفي فإنني ممن يعتقدون أن الديموقراطية كانت ولاتزال مخرجا يستحق أن نضحي من أجله، وأن نتعجل قدومه، لكن استعجاله لايكون بجهد فردي ولابجهود جماعية محدودة، في ظل وضع يضعها بين فكي كسارة البندق: نظام ينكرها ، وتأسلم هو غير الإسلام الصحيح يتنكر لها، بل يتلمظ للفتك بها..

فهل يمكن أن نفعل؟ أن نحشد جهدا كافيا لفك فكي كسارة البندق عن عنق الديموقراطية، بكل ما فيها من ضعف وكل ما فيها من عزلة عن الجماهير؟ وأن نسعى وبجد من أجل تجهيز قوى فاعلة من الرأي العام المصري، المنظم، والمنتظم ، في تمسكه بتراث ديموقراطي وليبرالي مستقر وراسخ بحيث لايكون الانصراف نحو اتجاه معين رضوخا لا رجعة عنه لمواقفه وتصوراته.

هذا هو السؤال الذي تحدد الإجابة عنه مستقبل مصر، أو هذا ما أعتقد .

الحياة -لندن- ٢٦ يناير ١٩٩٥

مصر والاقباط

ونعود ولانمل من التكرار، لنؤكد كيف ظل المصريون المسلمون والأقباط نسيجا واحدا متداخلا لاتنفصم عراه. ونعود.. ولانمل من التكرار لنؤكد أن نزعة التفريق بين المصريين بسبب من الدين هي نزعة غير مصرية، ليس فقط لأنها تهدد وحدة الوطن، وإنما لأنها تخالف مجمل التاريخ المصري، ومجمل التقاليد والأخلاقيات والمصلحة المصرية .

وتحت أيدينا كتاب أكاديمي موثق هو :«وزراء النصرانية وكتابها في الإسلام (٦٢٢-١٥١٧) » للويس شيخو. والكتاب يستعرض مستندا وفقط إلى الوثائق التاريخية أسماء الوزراء والكتاب من النصارى الذين تولوا وظائف مرموقة في مصر وبلاد الشام.

ونقرأ..

«ولي المأمون على مدينة (بوره) في مصر عاملا مسيحيا، فكان إذا جاء يوم الجمعة لبس السواد، وتقلد بالسيف والمنطقة وركب وأصحابه بين يديه، حتى إذا وافى المسجد وقف عند بابه، ودخل خليفته المسلم يصلي بالناس ويخطب للخليفة ثم يخرج إليه» (ص٢٨).

.. «وفي كتاب ابن أبي أصيبعه «عيون الأنبياء» : «لما استخدم المعتصم سنة ٢١٨ اختار لنفسه سلمويه الطبيب النصراني، وأكرمه إكراما يفوق الوصف، وكان يرد إلى الدواوين توقيعات المعتصم في السجلات وغيرها بخط سلمويه، وولى أخاه ابراهيم بن

بنان خزن بيوت الأموال في البلاد، وخاتمه مع خاتم أمير المؤمنين، ولم يكن أحد عنده مثل سلمويه وأخيه ابراهيم» (ص٤٨).

أما الوزير أبو الفضائل أكرم فقد كتب عن ابن الصقاعي في كتابه «تالي وفيات الأعيان» أنه «كان مستوفى الصحبة بالديار المصرية، المشهور بحسن السيرة وفعل الخير، خدم الملك العادل الكبير ابن أيوب. وكان ملازما للوزير بهاء الدين بن حنا في الدولة الظاهرية في تنفيذ الأشغال، وله عند السلطان منزلة جيدة لحسن سيرته، وكان عديم الأذى مؤثرا لخير الناس» (ص٧٠).

واستمر ولده كريم الدين في تولي الوظائف الهامة ويقول عنه أبو المحاسن بن تغري بردى في «المنهل الصافي» : «وهو الرئيس الجليل كريم الدين أبو الفضائل القبطي المصري المعروف بكريم الدين الكبير ناظر الخواص، كان وكيل الملك الناصر محمد بن قلاوون وناظر خواصه ومدبر مملكته، وبلغ فوق ما يبلغه الوزراء» (ص٧١).

وهناك أيضا «الموفق فضل الله بن الصقاعي الكاتب النصراني وشغل وظائف هامة في ديوان المرتجع وكان حاذقا هماما في عمله وقد ألف كتبا غير قليلة بعضها ديني وبعضها تاريخي عرف منها كتاب «كنز الأبرار الأخيار- مما جمع من كلام الأربعة المبشرين الأطهار» حيث نسق الأناجيل الأربعة فجعلها إنجيلا واحدا بألسنة مختلفة عبراني، وسرياني ، وقبطي، ورومي، وذكر اختلاف الحواريين وبين عباراتهم وكان يقول إنه يحفظ التواره والإنجيل والمزامير» (ص٧٧).

وهناك أيضا ابن الطيب بن جرجس المكين «وكان كاتبا حاذقا لبيبا، واجتمع بالأكابر وخدم في ديوان الغربية سبع سنين واشهر، ثم رغب في الزراعة وظهر حاله حتى بلغ ماله ۲۰۰۰۰ دينار وكان له خمسة أولاد صار منهم أربعة أساقفة، وكان الخامس المسمى أبا المكارم خلف أباه في ثروته» (ص٨٢).

وهناك كذلك موفق الدين يعقوب بن إسحاق الذي قال عنه ابن أبي أصيبعة في

«عيون الأنبياء» :«إنه ألمعي أوانه وأصمعي زمانه، جيد الحفظ للأشعار، علامة في نقل التواريخ والأخبار، متميز في عمله بالعربية، فاضل في الفنون الأدبية، وقد اشتغل بالكتابة على أصولها وفروعها ، وبلغ الغاية من بعيدها وبديعها، وله الخط المنسوب إليه الذي هو نزهة الأبصار، ولايلحقه كاتب في سائر الأقطار والأمصار» (ص٨٩).

أما المكين سمعان بن كليل «فكان كاتبا حاذقا وخدم في ديوان الجيش في أيام الناصر صلاح الدين بن أيوب، وتميز عنده واعطاه إقطاعا في هجروان، واستمر بديوان الجيش حتى الدولة العادلية حيث ترك الخدمة وترهب في دير أبو يحنس»(ص٩٢) .

ويورد أبو المحاسن بن تغري بردي في كتابه «المنهل الصافي» ذكر «عبد الكريم بن عبد الرازق الصاحب كريم الدين أبو الفضائل القبطي المعروف بابن مكانس وزير الديار المصرية وناظر خاصها، تنقل في الخدمة الديوانية إلى أن أصبح وزيرا للأمير يلبغا الناصري» (ص٩٣) .

ويورد أيضا ذكر الوزير شمس الدين المصري القبطي المعروف بغبريال«أصبح وزيرا بدمشق وطالت أيامه ونالته السعادة في مباشرته وكانت أيامه كالأحلام لأمنها وكثرة خيرها ، ثم نقل إلى القاهرة وولي نظر الدولة مع مغلطاى الجمالى»(ص١٨٦) .

والقائمة طويلة تستغرق قرابة ثلاثمائة صفحة، وكلها تؤكد أن المصريين عاشوا دوما نسيجا واحدا، لايفرقه التعصب الديني ، ولا «البوم» الناعق بالتفريق .

القائمة طويلة، وليس في ذلك أية غرابة لكن الغريب، والمثير للدهشة والحيرة معا هو أن نضطر الآن ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين إلى تكرار ذلك وإلى تأكيده متمنين الاقتداء به .

العالم كله يتطلع إلى المستقبل، أما نحن فمرغمون على «التطلع» إلى الماضي لأن الماضي أكثر عقلا وأكثر مصرية مما نحن فيه الآن .

وهذه هي المأساة .

الأهالي ٨ فبراير ١٩٩٥

المصالحة مع الجماعات الإسلامية بين محمد عمارة ورفعت السعيد

د. عمارة: إذا كنا نحاور الكيان الصهيوني فلماذا لانحاور هم؟

د. السعيد : إنه يطالبنا بأن نجلس مع الذئب على مائدة واحدة!

كتبت ناهد النبراوي :

في مؤتمر صحفي بجمعية المراسلين الأجانب طالب الدكتور محمد عمارة بإجراء مصالحة بين الجماعات الإسلامية وبين السلطة في مصر وطالب بضرورة الحوار مع هذه الجماعات بدلا من تجاهلها .

ومن المعروف أن الدكتور محمد عمارة كان أحد أعضاء جبهة علماء الأصلاح التي تشكلت من أجل إجراء مصالحة بين الحكومة وبين الجماعات في عهد اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية والذي قيل إنه تمت الإطاحة به لهذا السبب .

ومن المعروف أيضا أن هناك من يرفضون إجراء مثل هذه الحوار حفاظا على هيبة الدولة وتاكيدا على أن هذه الجماعات خارجة على الشرعية ولايجوز التحاور معها.

وقد عرضنا هذه القضية للنقاش بين الداعي إليها وهو الدكتور محمد عمارة وأحد أبرز الرافضين لها وهو الدكتور رفعت السعيد لنقف على رأى كلا الطرفين .

محمد عمارة

في البداية سألت د. محمد عمارة: هل ترى أن هذه المصالحة من شأنها أن تقضي

على الإرهاب؟

فأجاب : علينا أن نحاول ونبذل الجهود لأنه لاسبيل لحل المشكلات داخل الوطن إلا بالحوار الجاد والصبور، وإذا كنا نحاور الكيان الصهيوني فمن باب أولى أن نتحاور لوقف الصراعات الداخلية..

- ولكن يادكتور عمارة الحوار مع هذه الجماعات سيؤثر سلبا على هيبة الدولة؟

قال: لابد أن نكون حريصين على هيبة الدولة لأن أمن المواطن يتوقف على وجود هذه الهيبة لكن وجود النزيف الدموي الحالي لا يحفظ للدولة هيبتها فهيبة الدولة تقوم على احترام المواطنين للدولة!!

- الجماعات الدينية تكفر الحكومة فهل يعتقد الدكتور عمارة أنها يمكن أن تجلس مع من تكفره؟ وإذا جلست لحاجة في نفسها أو لخطة في ذهنها هل يمكن أن تكون جادة في الحوار أو المصالحة؟

قال : الذي يكفر الدولة قلة قليلة من الشباب ونحن نريد أن نحاورهم حتى نصل معهم إلى موقف صحيح من الدولة وأيضا، حتى نصل إلى أن توقف الدولة عنفها .

- ولكن ألا يمكن أن تعتبر هذه الجماعات الحوار هدنة لتعد عدتها وتخرج للعنف أصلب عودا؟.

يجب أن تعلمي أن الحكومة ليست ضعيفة حتى تخاف من جماعة من الجماعات وعلينا أن نسلك طريق العقل والحوار لحل المشكلات فلقد جربنا العنف وهو طريق يؤدي إلى مزيد من العنف؟!

رفعت السعيد

أما الدكتور رفعت السعيد فقد سألته عن رأيه في الدعوة التي دعا إليها. د. محمد عمارة من الحوار والمصالحة بين الحكومة والتيار الديني؟

فأجاب: بداية أتحفظ على تعبير التيار الديني أو الإسلامي ذلك لأن كلمة تيار ديني تعني أن الآخرين ليسوا مع الدين أو ليسوا مسلمين وهذه خديعة كبرى يتعمد الدكتور عمارة أن يوقع المجتمع فيها!!

فإن كان الإرهابيون هم التيار الإسلامي فإنهم يحطون من شأن الدين الكريم؛ ذلك بأن الإسلام لا يعرف القتل ولا الهمجية ولا الإرهاب .

أما دعوة د. عمارة فهي دليل قطعي على أن هؤلاء المتأسلمين جميعا تيار واحد حتى هؤلاء الذين يدعون الحكمة والاعتدال فهم في نهاية الأمر يروجون لذات الفكرة الإرهابية، والدكتور عمارة يدعو إلى الحوار قبل أن يدعوهم إلى الكف عن القتل والإرهاب وعن تحدي القانون والدستور وعن قتل الأبرياء وعن إهدار دماء وأموال البشر!!.

والدكتور عمارة لم ينطق بكلمة واحدة يدين بها هؤلاء الهمج أعداء الدين وأعداء الوطن ولكنه يروج لهم طالبا منا أن نجلس مع الذئب على مائدة واحدة. فإنه يريد أن نعطيهم شرف أن نحاورهم وهم مجرد قتلة، أما هو ضمير لهم ومتستر عليهم .

– ولكن يادكتور رفعت إذا كان الحوار من شأنه أن يوقف العنف المتبادل فما هو سر وقوفك ضده؟

قال: لايوجد شيء اسمه العنف المتبادل نحن لانبرر للقتلة والإرهابيين ولانساوي بينهم وبين حفظة الأمن، فقد يرتكب رجال البوليس بعض الأخطاء لكنهم في نهاية الأمر يحفظون الأمن والنظام ويصونون الوطن من هؤلاء الإرهابيين فلا يمكن أن نقول

العنف والعنف المتبادل، هناك إرهاب في مواجهة النظام وهناك قتلة في مواجهة مجتمع، وهو مجتمع متعدد الديانات وهؤلاء القتلة يحاولون أن يدمروا وحدتنا الوطنية، وهم يعادون حرية الفكر والقول والرأي والكتابة والإبداع والفن .

إن العالم يتطلع إلى القرن الحادي والعشرين وهم يريدون أن يرتدوا إلى الوراء قرونا عديدة، إن الدين السمح لم يعط الحق لأحد في أن يعتقد في أنه وحده صحيح الدين وأن الآخرين ليسوا كذلك، وكذلك لم يعط هذا الحق لهؤلاء الصبية والقتلة .

الأحرار ٢٠ فبراير ١٩٩٥

مصر ومسائلة الخلافة ..

ولم يزل موضوع الخلافة محل جدل.

ولم يزل افتعاله واحدا من أدوات التأسلم في زماننا فإليه يستندون في كثير من مقولاتهم المجافية لصحيح الإسلام، ومنها ينزلقون نحو الإرهاب .. والرصاص.

وفي دراسته الأكاديمية المتقنة والممتعة في آن واحد «الاخوان المسلمون هل هي صحوة إسلامية؟» يتجه الأستاذ السيد يوسف نحو هذا الموضوع ليوفيه حقه من الدراسة، وليحدثنا عن انعكاسات موضوع إلغاء الخلافة العثمانية على مصر.

ويقول: «احتدمت المعركة في مصر حول الخلافة حين قدم إليها مصطفى صبري شيخ الإسلام في تركيا فارا من الكماليين، واستقبله الناس استقبالا سيئا لموقفه المعادي للكماليين واستسلامه للانجليز، وإصداره الفتوى بخيانة كمال أتاتورك وإهدار دمه» (ج١-ص٨٤).

فقد وجد المصريون أنفسهم في وضع غريب : الخليفة العثماني المخلوع والذي يصمم أنه لم يزل حامي حمى الإسلام يلجأ إلى الانجليز أعداء بلاده وأعداء مصر، ويضع نفسه في خدمتهم، وثم يأتي شيخ الإسلام (التركي) مدافعا عن الخليفة وعن لجوئه للانجليز، ومعلنا خيانة أتاتورك المناهض للانجليز، واختار المصريون أتاتورك ، وشنوا حملة ضارية على الخليفة المخلوع وشيخ إسلامه .

.. وكتب الشيخ على سرور الزنكلوني في الأهرام خمس مقالات بعنوان «الخلافة وشيخ الإسلام السابق» تبدأ من عدد ١٣ ديسمبر ١٩٢٢، وكتب الشيخ محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر مقالا طويلا في صحيفة الأهرام عدد ٥ ديسمبر ١٩٢٢ تحت عنوان : «ما شأن الخلافة بعد التغيير؟» بدأه بالثناء على أبطال الشرق، رجال المجلس الوطني الكبير، وحماة الإسلام في أنقره (لاحظ أنهم كانوا قد أعلنوا فصل الدين عن الدولة) ويهاجم فيه السلطان وحيد الدين (الخليفة المخلوع) الذي احتمى بالانجليز وأذاع منشورا قبل مغادرته الاستانة يطالب فيه المسلمين بمناهضة الكماليين ويقول : «يذيع هذا المنشور في الآستانة وحيد الدين بن عبد المجيد عامله الله بما يستحقه، وهو على أهبة السفر مغادرا ملك آبائه وأجداده ملتجئا إلى الدولة البريطانية، معلنا أنه بصفته خليفة للمسلمين يطلب الحماية الانجليزية، ولايستحي من الله ورسوله، ولا من الشعب الذي وجه إليه هذا النداء، ولا من الأمم الإسلامية التى يزعم أنه يتكلم باسمها كخليفة للرسول الأعظم (صلعم) ولايشفق على تاريخ آبائه وأجداده، ولا على التاج الذي دنسه بالالتجاء إلى وضعه تحت الحماية الأجنبية ، فسحقا لمدنسي شرف الإسلام، وعز الأوطان حيث كانوا، ثم سحقا». ويمضي ، وكيل الجامع الأزهر قائلا وبوضوح وإلحاح «أفلا يجدر بالمسلمين بعد هذا أن يفكروا في قلب هذا النظام العتيق رأسا على عقب حتى ينقذوا الإسلام والمسلمين من هذه الكوارث ...».

ويمضي وكيل الجامع الأزهر معددا الخسائر التي ابتلى بها الإسلام على يد الخلفاء العثمانيين ، وينسب للكماليين الفضل في تحرير الآستانه ويعتبرهم قدوة لأربعمائة مليون مسلم (ج١-ص٨٦).

ونمضي لنطالع ردود الأفعال في مصر كما سجلها السيد يوسف في كتابه: «ويصدر السيد أحمد السنوسي الأكبر بيانا ينشره في الأهرام في ٢٨ سبتمبر١٩٢٣ تحت عنوان «بيان خطير الشأن للسيد أحمد السنوسي الأكبر» : « أيد فيه قرار أتاتورك بقصر الخلافة على الجانب الروحي على أساس أن نزع السلطة المدنية من يد الخليفة قد عزز نفوذ الإسلام، لأنه لم يعد خاصا بأمة واحدة بل صار ملكا مشتركا للمسلمين جميعا» .

وعندما ثار موضوع الخلافة من جديد بمناسبة مناورات الملك فؤاد وإلحاحه على عقد «مؤتمر الخلافة» بهدف تنصيبه خليفة للمسلمين، كتب الشيخ على عبد الرازق، بالإضافة إلى كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» عدة مقالات هامة حول هذا الموضوع منها مقال بصحيفة السياسة (١٢ مارس١٩٢٦) يقول فيه : «كانت مسألة الخلافة أولا دفاعا عن مقام معين يراد الاحتفاظ به كأثر يحتاج إلى العناية، وكمريض يحتاج إلى الحماية، ولكن ذلك الأثر قد بطل وانتهى أمر ذلك الرجل المريض، فانتقلت المسألة إذن إلى وضع آخر، واتجه الرأي إلى العمل على إيجاد مقام جديد يحل محل ذلك الأمر الذاهب، لأن أناسا يريدون أن يبقى في الوجود ذلك الشيء ليكونوا له حماة». ويقول: «ومن غريب ما قد يلاحظ أن مسألة الخلافة لم تثر شيئا من الاهتمام في مملكة من الممالك الإسلامية ذات الاستقلال الحقيقي، فالترك لايذكرون الخلافة اليوم إلا ليجتثوا بعض ما يندس أحيانا إلى بلادهم من جراثيمها، ولاتهتم بالخلافة إلا تلك الأمم التي لاتملك أمر نفسها، ولكن يحركها الأجنبي ويقلبها ذات اليمين وذات الشمال، ولايهتم بالدعوة إلى الخلافة في تلك الأمم رجال من أهل الكرامة الذاتية والشخصية المستقلة، وإنما يهتم بها رجال لايملكون لأنفسهم أمرا، ولكن يحركهم غيرهم فيتحركون .... كأنما كتب الله أن لاتقوم الخلافة اليوم- إن قامت- إلا على أساس من الذل والعبودية، وأن لاتنتصر- إن انتصرت- إلا على أيدي دول أذلاء مأجورين مستعبدين» (ج١-ص٩٣).

وإذ نكتفي بهذا القدر من الحديث عن موضوع الخلافة.. فإننا لانكتفي من الحديث عن هذا البحث الهام للأستاذ السيد يوسف الذي صدر منه حتى الآن ثلاثة أجزاء.. ستحتاج منا إلي مواصلة قراءته.. فهو يستحق ذلك..

بل ويستحق أكثر ...

الأهالي ١٥ فبراير ١٩٩٥

الشيخ على عبد الرازق مرة أخرى

كثيرون يعرفون الشيخ على عبد الرازق بكتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» .ولايعرفون عنه شيئا آخر. والبعض مثل د.محمد عمارة ينكر على الشيخ استنارته، بل ويزعم أنه ليس صاحب هذا الكتاب، وإنما دسه عليه شيطان هو د. طه حسين(!). وأن الشيخ قد تبرأ من الكتاب بعد عشرين يوما فقط من صدور قرار هيئة كبار العلماء بعزله (الشعب-١١-١٠-١٩٩٤). لكننا نعثر على محاضرة رائعة للشيخ على عبد الرازق تضمنها كتاب «حضارة مصر الحديثة » لنخبة من زعماء الفكر والرأي في مصر (المطبعة العصرية-١٩٣٣) ونطالعها، ونحاول أن نطلع القراء على بعض منها، ليس دحضا لمقولات د. عمارة ومزاعمه فحسب، وإنما تأكيدا للدور الذي واصله صاحب كتاب «الإسلام وأصول الحكم».

والمحاضره عنوانها «الدين وأثره في حضارة مصر الحديثة» ومحور هذه المحاضرة هو ضرورة أن يتواكب فهمنا لواجباتنا الدينية مع متطلبات التطور والحداثة. ونقرأ «نشأت مع هذا الجيل الجديد وتلك الحضارة الحديثة ظروف وتطورات اجتماعية كان لابد أن تتأثر بها الحياة الدينية في مصر. وقد تأثرت بهما الحياة فعلا فكان من ذلك ما رأيتم من الخلاف الشديد بيننا وبين أجدادنا في مظاهر الحياة الدينية ومناهجها، وكان من أثر ذلك أن أصبح المصريون يتناجون اليوم ويتجادلون في إلغاء الأوقاف، وترجمة القرآن إلى اللغات الأجنبية ولبس البرنيطة، وتقييد الطلاق، ومنع تعدد الزوجات، وغير ذلك مما يسميه أصحابه إصلاحا دينيا، ولقد أصدرت الحكومة المصرية قانونا يمنع الزواج قبل سن السادسة عشرة، من بعد أن كان الزواج في كل

سن سنة من سنن المسلمين».

ثم يقول: «وربما كان من أثر الحالة الاقتصادية ما تلاحظون من خروج النساء إلى ميدان العمل، تضطرهن حاجات الحياة إلى التوظيف ومزاولة الحرف والصنائع، وقد استتبع ذلك انتشار السفور، وقلة احتجاب النساء عن مجالس الرجال، وكان ذلك مما سهل عليهم أن يجتمعوا معا في المدارس والحفلات في دور السينما والتياترات» . لكن المهم بعد ذلك كله أن الشيخ يؤكد «أن الإسلام بخير وأنه لم يتأثر بذلك كله».

ويمضي الشيخ ليحدد العلاقة بين الدين والسياسة فيقول: «إن رجال الدين في جميع الأمم والعصور يطلبون الحكم، ويريدون أن يكون بيدهم زمام الناس يأمرون فيهم وينهون، ويحرمون عليهم ويحللون، فإذا لم يستطيعوا أن يكونوا هم أنفسهم ولاة الأمر وأرباب السلطان التجأوا إلى رجال الحكم السياسي، يستمدون منهم القوة، ويتخذونهم وسيلة إلى الحكم. والحكام السياسيون من الجهة الأخرى يريدون أن يكون لهم على قلوب الرعية سلطان ديني، يثبت لهم الحكم، ويمكن لهم من رقاب الأمة، لذلك كانوا يزعمون أنهم ينوبون في الحكم عن الله جل شأنه، ، وأنهم حماة الدين حاملو لوائه، وكانوا يتخذون علماء الدين وسيلة إلى ما يريدون، وعلى هذا الأساس كانت الخلافة في بلاد الإسلام سلطة يؤيدها شيخ الإسلام، وتجمع بين الحكم في شئون الدنيا والدين». ثم يمضي قائلا: «وعلى هذا الأساس أيضا أرادت القوة السياسية من قديم الزمان أن تحدث لها في مصر قوة دينية تؤيدها وتعاضدها، فأنشأت الجامع الأزهر، وأسبغت عليه اسم الدين، وعلى أهله بردا دينيا ، وما برح الأزهر منذ يومئذ ربيب السياسة وآلة الحكام السياسيين وسندهم» . ثم يقول في وضوح «الحكومات التي تعتمد على قوة الدين وقوة السياسة معا لاتكون إلا مطلقة غير محددة السلطان ولا خاضعة لرقيب. وهذه الحكومات المطلقة عرضة دائما لأن تستبد وتطغى، لذلك لبثت البشرية ترزح تحت سلطان هذا الحكم المطلق، الذي يزاوج الدين بالسياسة، وتلقى من تألب الحكام الدينيين والسياسيين شر ألوان العذاب» .

ثم هو يتحدث عن موضوع تكفير الخصوم قائلا في صراحة حادة «الأمر بين. هناك تطور حديث في الحياة الدينية، هناك نزعة ثائرة ضد ما كان لرجال الدين وعلمائه من قوة وسلطان. وهناك نزعة قوية ضد الحكم المطلق الذي يعتمد على سلطان الدين . وهنالك رجال يناصرون تلك النزعات الحرة الخالصة للدين والوطن.. والحرب التي تسمعون حديثها ليست كما يزعمون حربا بين الإلحاد والإيمان، ولكنها الحرب بين الدعوة الحديثة إلى التجديد والإنقاذ، والدعوة البالية إلى الجمود والاضمحلال، بين الحياة والموت، بين أولئك الذين يدفعون إلى الأمام مصر ودين مصر، والذين يريدون أن يدفعوا إلى الوراء مصر ودين مصر». لكن الأهم من ذلك كله أن الشيخ يؤكد أن الالتزام بمعطيات الحضارة الحديثة هو خير للدين والمسلمين ولمصر وللمصريين فيقول : «النتيجة التي تخلص لنا أن الحضارة الحديثة في مصر قد أثرت في حياتنا الدينية، وأن تلك الآثار كثيرة الشعب، وواسعة الفروع ولكنها على كثرتها وتشعبها لم تصب جوهر الإسلام بسوء، ولاعرضته لمكروه، بل لعلها قد أنقذته من كثير مما كان يشوبه، وخلصته من علل كانت تنتابه، وهيأته لأن يسير في طريق الكمال»..

ثم هو يختتم محاضرته الحاسمة في حسم حاسم : «من كان يظن أن الإسلام هو أن تبقى المرأة محجبة، وأن يبقى الحكم السياسي مطلقا.. من كان يظن أن الإسلام بين جدران الأزهر وبين اللحى والعمائم فإن الحضارة الحديثة في مصر ستقضي على دينهم الذي يزعمون ، وتجتثه أصولا وفروعا،».. «ومن كان يظن أن الإسلام دين الفكر الحر والحكم العادل والعلم الصحيح ودين الحرية والمساواة، فإن الحضارة الحديثة في مصر تهيىء المستقبل الباسم لدين الفكر الحر، ودين الحكم العادل، ودين العلم الصحيح، ودين الحرية والمساواة ، دين الإسلام».

والآن ما رأي د. عمارة؟

الأهالي ٢٢ فبراير ١٩٩٥

الإخوان .. البدايات الأولى

يحاول البعض أن يمايز بين جماعات الاخوان والجماعات الإرهابية الأخرى، ويحاول الاخوان أن يكرسوا عملية التمييز هذه ، بهدف التأكيد على منح أنفسهم صفة «المعتدلين»، ومن ثم يسمحون لأنفسهم بخداعنا المرة بعد الأخرى .

وعندما نجابههم بتطرفهم وإرهابهم.. قولا وفعلا.. يتذرعون بأن ذلك كان مجرد عمل ضد الاستعمار والصهيونية، فإن جابهتهم بأفعالهم الإجرامية ضد مصريين مسلمين قالوا إنها إنما كانت رد فعل لهجوم على الدعوة ودعاتها .

لكننا إذ ننقب- وسنظل دوما ننقب- في تاريخ الجماعة نكتشف أن بذور الإهاب وأدواته والاستعداد له كانت كامنة في جوهر الدعوة ذاتها. بحيث يمكن القول إنها الأساس الفكري والمنهاج العملي لدعوة جماعة الإخوان .

ويعتبر المؤتمر الخامس للجماعة (١٣٥٨ هجرية- ١٩٣٨ ميلادية) علامة فارقة في مسيرة العمل الإخواني، ففيه بدأت فكرة التحول بالجماعة من مرحلة التكوين إلى مرحلة الاستعداد للهجوم.

وسنحاول أن نطالع بعضا مما جاء فيه فقط لنريح الناس من عناء جدل سقيم، ونقدم البرهان على تطرف جماعة الإخوان، بل وعلى نظرتها المتعالية على المجتمع ككل، وعلى استعدادها لاستخدام القوة بل وتهديدها للأمة الإسلامية ككل والاستعلاء عليها، وإجبارها بالعنف على الخضوع لما تريد .

على أية حال، تبدأ مجلة «النذير» بافتتاحية يوقعها الاستاذ حسن البنا ويستلفت

نظرنا فيها عبارة تأملناها طويلا وندعو القارىء أن يتأملها معنا. العبارة تقول موجهة الحديث إلى الإخوان: « وجهوا عنايتكم إلى الجوالة (من المعروف في تاريخ الجماعة أن الجوالة كانت المرحلة الأولي التي يمر فيها العضو قبل اختياره لضمه للجهاز السري) وليكن في كل شعبة من شعبكم فرقة من شبابها، فهو الجهاد في سبيل الله، وهو ذروة سنام هذا الدين، وهو التدرب الذي يضاعف الله فيه الأجر ويجزل المثوبة».. ثم.. «كونوا الكتائب (الكتائب إذن غير الجوالة وهي فعلا المكون الأساسي للجهاز السري) فإن جيوش الليل تنزل بالنصر على جيوش النهار».

هل لاحظتم العبارة.. كتائب البنا هي «جيوش الليل» (لماذا)؟ وتنزل بالنصر على جيوش النهار فهل هذه إشارة إلى سرية تكوين الكتائب؟ أم ماذا؟.

ثم في ذات العدد مثال بعنوان «استعدوا ياجنود» والكاتب هو عبد الرحمن الساعاتي (والد المرشد العام) واستمعوا إلى ما كتب: «استعدوا ياجنود، وليأخذ كل منكم أهبته ويعد سلاحه ولايلتفت منكم أحد، وامضوا إلى حيث تؤمرون». ثم «خذوا هذه الأمة برفق فما أحوجها إلى العناية والتدليل ، وصفوا لها الدواء فكم على ضفاف النيل من قلب معنى وجسم عليل، واعكفوا على إعداده في صيدليتكم ولتقم على إعطائه فرقة الانقاذ منكم». كل هذا حسن. ولكن ماذا لو رفضت الأمة دعوة هذه الجماعة، استمعوا إلى العبارات التالية وتأملوها بإمعان «فإذا الأمة أبت فأوثقوا يديها بالقيود، وأثقلوا ظهرها بالحديد، وجرعوها الدواء بالقوة .. وإن وجدتم في جسمها عضوا خبيثا فاقطعوه، أو سرطانا خطرا فأزيلوه..استعدوا ياجنود، فكثير من أبناء هذا الشعب في أذنهم وقر، وفي عينهم عمى..».

أرأيتم كيف ينظر الإخوان ومنذ بداياتهم الأولي.. إلى جمهرة الأمة، وإلى مخالفيهم في الرأي أو حتى غير الراغبين في الانضمام إليهم .

وماذا تختلف هذه النظرة عما ترده جماعة الجهاد، من ضرورة تعبيد الناس

لربهم؟ بل وماذا تختلف عن دعاوي إكراه الناس وإخضاعهم بالقنبلة والرشاش؟.

فهنا نجد عبد الرحمن الساعاتي يأمر أعضاء الجماعة بأن يوثقوا أيدي الشعب بالقيود وأن يثقلوا ظهره بالحديد وأن يجرعوه الدواء بالقوة، ثم «فاقطعوه» «وأزيلوه» .

أين إذن الادعاء بالاعتدال، أو الزعم بالقبول بالديمقراطية، واحترام الإرادة الشعبية؟ وإذ كان الإخوان قد تغيروا، فلماذا يصممون على القول بأنهم لايزالون على نهج المرشد الأول؟ ولماذا لايعلنون بشجاعة نقدا صريحا واضحا لمنهجه هذا؟

أم هي المراوغة والتلاعب والخداع، والأخذ بالتقية؟

وبعد...

يا أيها الإخوان ..هذا هو تاريخكم من بدايته فهل أنتم له منكرون؟ أم على ذات الطريق سائرون؟ سؤال محدد، فهل من إجابة؟

الأهالي ٨ مارس ١٩٩٥

مصر.. مسلمون وأقباط

ونواصل حديثنا عن مصر الموحدة بكل أبنائها ولكل أبنائها، ونواصل الإلحاح على أن المصريين لم يعرفوا أبدا هذا التفريق المشين بين المصري المسلم والمصري القبطي الذي يروجه البعض، بل ويمارسه البعض سواء في إدارات الحكومة أو الجامعات .

هذا التفريق المشين ليس مصري المذاق ولامصري التكوين، إنه «ميكروب» خطر يتعين علينا جميعا أن نواجهه كي نحمي الجسد المصرى من مخاطره .

والنماذج المصرية عديدة، بل هي بلا حصر.

ويروى المؤرخ «ليدر» في كتابه « الأبناء المحدثون للفراعنة المصريين» ما يكفى ويزيد من نماذج وحكايات تؤكد التوحد الدائم والمستمر للمصريين .

«واحد من معلمي البنائين المسلمين زاره الشهيد مارجرجس في المنام وأخبره أن يترك عمله بالقاهرة وأن يسافر إلى بيا ليصلح كنيسة هناك، وسافر إلى بيا وأصلح الكنيسة» (ص١٢٦) .

ويقول «ليدر» إن عيد الشهيد مارجرجس بميت دمسيس بالقرب من ميت غمر يحظى باحترام مصري كبير، وإن أكثر من خمسين ألفا من المسلمين والأقباط يحتلفون به كل عام، ونسبة المسلمين كبيرة جدا بينهم.

أما الشهيدة دميانه فهي كما يقول «ليدر» قديسة للمسيحيين وأن المسلمين يسمونها «الست دميانه» .

أما كنيسة الشهيد مارجرجس في بني مر بأسيوط فهي موضع إجلال الجميع ويسميه المسلمون «سيدى المري» نسبة إلى بني مر .

ويصف «ليدر» الأنبا ابرام أسقف الفيوم على زمنه «بأنه للمسلم والمسيحي على السواء ويقصده الفقراء على اختلاف دياناتهم فيمنحهم كل ما عنده» (ص٢٦٥).

وإذا تركنا «ليدر» ولجأنا إلى المؤرخين المصريين فإننا نقرأ في الجبرتي حديثا عن المعلم جرجس الجوهري يقول فيه.: «وكان عظيم النفس ويعطي العطايا ويفرق على جميع الأعيان عند قدوم شهر رمضان : الشموع والعسلية والسكر والأرز والكساوي والبن، ويعطي ويهب» (ج٢-ص٢٦٢) .

ويقول الأستاذ محمود الشرقاوي في كتابه «مصر في القرن الثامن عشر» إن الفرنسيين حاولوا الوقيعة بين المسلمين والنصارى عندما أثاروا في «الديوان» مسألة المواريث عند النصارى، فنهض أحد النصارى وأفشل خطة الفرنسيين بأن أعلن «أن النصارى يتركون للعلماء أمر المواريث لأبناء طائفتهم» (ص١٣٥) .

وسرعان ما رد المسلمون الجميل ففي ثورة القاهرة الثانية، وعندما انفصل القائد العثماني نصوح باشا بكتيبته من معركة عين شمس ودخل القاهرة نادى في الناس بقتل الأقباط، غير أن علماء المسلمين أعلنوا حمايتهم للأقباط..

ويروي الجبرتي «أن كاشف البحيرة في عهد محمد على قبض على نقيب الاشراف في دمنهور السيد حسن وألزمه بدفع ألفي ريال وإلا قتله بعد أربع وعشرين ساعة، فلما عجز عن دفعها لجأ إلى النصارى المباشرين فدفعوها عنه ونجا» .

ويبدو أن مصر أرضا ونيلا لم تكن لتقبل إلا بمصر الموحدة وإلا بالأبناء الموحدين، ويروي الجبرتي في تاريخ سنة ١٢٢٣ هجرية «أن النيل جاء ناقصا وانتظر الناس وفاءه فلم يف فضجوا وانزعجوا وشحت الغلة في الأسواق» وأقيمت كالعادة صلاة الاستسقاء في صبح يوم زاد فيه النيل قليلا فلما أتموا ورجعوا عاد النيل فنقص .

وبعد يومين أشار البعض بمشاركة الأقباط في الصلاة فاشتركوا وجاء المعلم غالي ومعه كثير منهم فجلسوا في ناحية المسجد حتى أتم المصلون صلاتهم ودعاءهم، ولم تمض ليلة حتى أوفى النيل وزاد ماؤه حتى غطى على المقياس..

إنه توجيه إلهي للمصريين، فصلاتهم الموحدة من أجل حياتهم الموحدة هي التي منحت النيل وفاءه .

وفي كتابه:«أقباط ومسلمون» يروى د. جاك تاجر أنه زار ببا ووجد فيها «أن المسلمين والأقباط على وئام تام ، ويوجد في ببا ثلاثة عشر أسرة قبطية مقابل عدد كبير جدا من المسلمين، ومع ذلك انتخب الأهالي قبطيا اسمه جرجس عمدة لهم . وكانوا يقبلون يده طائعين بينما كنا نمر في الطرقات»(ص٢٤٢) .

ولعل الكثير من المصريين لايعرفون أن الحكومة المصرية قررت لأول مرة اعتبار رأس السنة الهجرية إجازة رسمية في عام ١٩٠٩ عندما كان رئيس الوزراء بطرس غالي باشا .

إنها الإرادة المصرية التي تفرض على الجميع الالتزام بها...

إنه تاريخ مصر الموحدة الأبناء، والموحدة الطموح .

إنه تراثنا الذي نعتز به، نحيا به، ونرفض أن يكون محلا للتنكر أو التلاعب من جانب البعض الذين لايفهمون حقيقة الدين ولايفهمون معنى الوطن ..

الأهالي ٢٢ مارس ١٩٩٥

مواجهة «مواجهة المواجهة»

تحت هذا العنوان الغريب «مواجهة المواجهة» أصدر الأستاذ محمد ابراهيم مبروك كتابا قال إنه يواجه به ما صدر من «سلسلة المواجهة» من كتابات .

وابتداء أعترف أننا إزاء باحث متميز، فهو هادىء الكتابة وإن أخطأ في استخدام أوصاف غير لائقة لخصومه الفكريين، وهو يحاول الإطاحة بمختلف الآراء، وإن كان يأتي في النهاية متشدداً في التشبث بموقفه، ولعل أكثر ما يفقد الكتابة موضوعيتها هو تطيره ومغالاته في الهجوم على العلمانية، وهي في نهاية الأمر مدرسة فكرية .

لكن أهم ما في هذا الكتاب هو اعتراف صريح من المؤلف بوحدة الموقف والتوجه والهدف (مع اختلافات في التفاصيل) بين كل دعاة حركة التأسلم السياسي «فيدخل في إطار الحركة الإسلامية كل الإسلاميين الذي يستهدف نشاطهم في الأساس إقامة الدولة الإسلامية على الواقع المعاصر»...(ص١٣)

ثم هو يحددهم حصرا «فيدخل في إطار هذه الحركة جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الجهاد، والجماعة الإسلامية، و حزب العمل بجناحيه : السياسي الأصولي، والأصولي السياسي (ولم أفهم المقصود من هذا التمييز) ومجموعة من المفكرين الإسلاميين سنشير إليهم هنا بالاتجاه العصري»، ويحدد الأسماء «فهمي هويدي، ود. سليم العوا، د. كمال أبو المجد» (ص١٤) .

الجميع إذن رغم اختلافات تفصيلية، أو ظاهرية، ورغم تنصل البعض من البعض أو ادعاء البعض، هم في نظر المؤلف باعترافه في سلة واحدة وهذا هو الهام، وهذا

هوالخطير في الأمر. لأنه يتفق معنا في حقيقة توحد المنابع الفكرية لكل دعاة التأسلم السياسي .

ويؤكد المؤلف ذلك أكثر من مرة فإذا كان الإمام المودودي هو أستاذ دعاة التطرف وتكفير المخالفين فإنه يربط بينه وبين حسن البنا: «إننا نستطيع أن نؤكد اتفاق المواقف الفكرية لكل من الإمامين البنا والمودودي من حيث الأسس والأصول، أما ما يعزوه البعض اختلافا بينهما في بعض الأفكار فهو يرجع في الأساس إلى الطبيعة الشخصية لكل من الإمامين، وطبيعة الظروف الخاصة لطابع دعوتيهما» وأيضا سيد قطب «وجد مرجعيته الفكرية في الإمام المودودي» (ص٢٢) .

وحتى في قضية بالغة الأهمية مثل الديمقراطية نجد المؤلف يورد رأي «الجهاديين» في الديمقراطية ويلخصه فيما يلي :

«الديمقراطية تحمل في طياتها مخالفات جوهرية وعميقة للمنهج الإسلامي، بما يجعلها في تناقض صارخ مع الإسلام.. فالديمقراطية تجعل الشعب هو صاحب السيادة.. هذا ما لايقره مسلم أبدا... والديمقراطية تجعل الشعب مصدرا للسلطات التشريعية والتنفيذية.. وحق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق.. والديمقراطية تخالف الإسلام عندما تمنح للشعب حقا مطلقا في تولية من يشاء وعزله وفق الهوى والمزاج، والديمقراطية ترسي قاعدة تعدد الأحزاب وتلك القاعدة تختلف مع الإسلام اختلافا جذريا، وتنادي الديمقراطية بالمساواة بين جميع المواطنين، فتجعل المواطنة هي أساس التسوية بينهم بغض النظر عن الدين. ويأبى الإسلام ذلك (ص٧٢)

وبعد أن يورد المؤلف هذا الفهم المغلوط لصحيح الإسلام، وبعد أن يورد آراء القوى الأخرى ، فإنه يعود ليؤكد أنه «ليس هناك خلاف بين هؤلاء جميعاً في القضية من حيث الجوهر، وإنما الخلاف يدور حول المصطلحات التي يمكن قبولها أو عدم قبولها للتعبير عن الفكرة الجوهرية المتفق عليها من الجميع، وقد يمتد هذا الخلاف إلى

بعض التطبيقات العملية (ص٧٨).

وحتى فيما يتعلق بأوضاع الأقليات الدينية، وتحديدا موقع المسيحيين في المجتمع المصري ، فإنه وبعد أن يورد مواقف غاية في التطرف لبعض هذه الجماعات، يعود فيحدد موقفا جماعيا يلتزم به جميعهم،. «ينطلق التصور الفكري للحركة الإسلامية عن وضعية الأقباط .. من المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه الدولة وهو كونها دولة ذات سيادة عقائدية » (ص١٥٨).

أما إذا حاولنا الحديث عن الدستور والقانون وحقوق الإنسان وكل تلك المعايير التي تحدد علاقات المواطنة، فإنه يرد علينا صراحة أن كل ما يقال عن العلاقات التاريخية الخاصة، أو الواقع السياسي العالمي أو ظروف الحضارة المعاصرة لا يصلح بذاته أن يكون مرجعاً مستقلاً تستمد منه الأحكام المحددة لشكل العلاقة بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب ..» (ص ١٥٩) .

هكذا وبكل صراحة .. يقدم لنا الأستاذ محمد مبروك أدلة قاطعة تؤكد كل ما نقوله، نحن، وما ينكرونه هم من أنهم فصيل واحد متعدد الأساليب ومن أنه لايوجد بينهم معتدل ومتطرف ..

أستاذ مبروك

شكرا .. وألف مبروك..

الأهالي ١٥ مارس ١٩٩٥

عِدّية يس

كانت القاعة مغمورة بفيض من البشر، يفيض عن سعتها المتسعة، وكنا - لم نزل- في انتظار طرف الحوار الاخر الأستاذ عادل حسين. وبين المتزاحمين في الصفوف الأولى رأس ملتح مغمض العينين يتمايل في رتابة رتيبة. أستاذ جامعي أعرفه وأعرف إخوانيته، قال لمن حوله صراحة ..إنه يقرأ «عدية يس» ضدي كي أرتبك .وتتبدد ريحي (هكذا قال) ..

تأملت الفكرة في مضمونها الحواري، العدل السماوي لن ينحاز لغير الحق والحقيقة، وهو - في اعتقادي- ليس بحاجة إلى استدعاء أو استعداء. وحتى وإن صحت فكرة الاستعداء فيكف يكون الحوار متكافئا، وماذا لو طلبت إلى زملاء لي أن يقوموا بهجوم مضاد، فيقرأون هم أيضا «عدية يس» ضد عادل حسين؟ وإن كان هذا صحيحا وممكنا، فلم لم يلجأ إليها الرسول فى حروبه، أو حتى في مجادلته مع المشركين.

استضاء قلبي بحقيقة أن هذا المتأسلم مجرد مسكين.

وظلت عيناى متربصتين به طوال الحوار.. رأسه تزداد هيستيرية.. اهتزازه دون جدوى.

وكان هذا درسي الأول من حوار ممتع .

وثانيا : أدهشتني جسارة هؤلاء المتأسلمين وتجاسرهم على آداب الحوار، صخبهم الصاخب، وغير الملتزم لا باللياقة ولاحتى بالتهذب المعتاد والمفترض، أشاح بوجوه الجميع عنهم .

لكن المصير.. هو لماذا كل هذه الحدة؟ هل لأنهم اعتادوا أنهم وحدهم أصحاب القول الفصل؟ أم لأنهم كانوا - دوما - يكتفون بقشور من المعرفة الإسلامية ينثرونها في وجوهنا، ليثيروا خوفنا ورهبتنا، بأكثر مما يثيرون قناعتنا، فإذا واجهناهم بصحيح الإسلام، وبمحاولة لفهم متعمق لصحيح الدين.. بهتوا؟ أم لأنهم لم يتعودوا على هذا التحدي المتحدى لمقولاتهم التي نعتقد أنها مجرد محاولة بائسة يائسة لتسييس الدين، أو تديين السياسة، بما يضر بصحيح الدين وبساحة الفعل السياسي؟

وأيا كان السبب، فقد كان مسلكهم قادرا فقط على الوشاية بنهج غير قابل لمبدأ الحوار- الحقيقي- وأفقدهم الكثير لدى الكثير.. وأنا منهم .

فليكن الحوار حوارا. ونحن - لم نزل- جاهزون لمواصلته، والتواصل معه وبه، لعله يضطر البعض إلى دراسة أكثر عمقاً لصحيح الدين، لعلها تفيدهم وتفيدنا، فهي بالقطع ستمحو غشاوات كثيرة، وأوهاما أكثر، عن أبصار وعقول تأسلمت عبر قشور، وليس عن تعمق .

وكذلك أيضا!

ولأن الحوار لم يزل متصلا، جلسنا أم تباعدنا، فقد أدهشني أن نسى الصديق عادل حسين أن يجيب على أسئلة محددة وجهتها إليه، وألححت. لعلها زحمة الحوار، ولعل المانع من الإجابة ساعتها ليس قادراً على منعه الآن من إفادتنا بصحيح موقفه، وأعيد بعضا من أسئلتي ليس من قبيل الإلحاح أو اللجاجة، وإنما لأتعرف على الوجه الحقيقي لصديق صادقته زمنا طويلا، ولم أزل .

أسئلة مثل:

* لماذا لم يفعلها الصديق عادل فيدين - ولو على استحياء - جرائم الإرهابيين القتلة؟

* ما رأيه في وصف جريدته لهم: بالشهداء الأبطال الأبرار؟ وإن كانوا شهداء فلم يترك لهم هذا المجد.. وجنات النعيم فلا يلحق شباب حزبه بهم؟

* يقولون إنهم مستقلون عن جماعة الإخوان المحظورة، وليسوا متطابقين معها فكيف؟ وأين؟ ومتى؟. وهل له أن يورد مثالا واحدا.. واحدا فقط على اختلافه عنهم؟ أم أن هذا محظور؟

* هل يعتبر الاستاذ عادل مصر الآن ديار إسلام، أم ديار كفر يتحتم على المسلم أن يشهر سيفه في وجهها؟

* هل إذا وصل حزبهم أو أي من حلفائهم المتأسلمين إلى الحكم.. وحاولنا معارضته أو إزاحته. . فهل سنكون معارضين مسموحا لنا بالفعل والقول،، أم كفارا نحارب حكم الإسلام ؟

والأصل في هذا السؤال أن حكاما ديكتاتوريين بل وسفاحين مثل حكام طهران والخرطوم يعتبرون أن حكمهم هم.. هو حكم الإسلام، وأن من يناوىء، أو يعارض، أو يقاوم، هو كافر يعارض حكم الإسلام .

* إذا كنتم تصرخون هنا دفاعا عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية، وحرية الصحافة والعمل النقابي، فلم تمنحون تأييدا يصل إلى درجة الولاء لحكم في الخرطوم ينتهك كل ما سبق ويدوسه بأقدام غليظة؟ فأى منطق؟ وأية مصداقية؟

وتمتد الأسئلة تتكاثر ليس لأننا نبحث عنها ، لكنها تفرض نفسها. فهل من إجابة؟.

وإن كان الأمر يحتاج إلى حوار آخر. فنحن جاهزون كي نستمع لهذه الإجابات.. ونتحاور حولها .

فهل هذا ممكن؟ ومتى..؟

إحصاء.. واستقصاء

وكعادتهم يحاول المتأسلمون أن يخيموا فوق ظهر الوطن بادعاءات وأوهام، حول ما يسمونه «الصحوة» و«انطلاق» الجماهير نحو مقولاتهم وخيمتهم.

وكنت، ولم أزل، أعتقد أنهم يقتاتون بالوهم، ويفرضون على الناس أن يقتاتوا به، وأنهم معزولون، وأن بنية مصر صحيحة ، سليمة، خالية من أوهامهم .

وفي استقصاء علمي أجرته د. صفاء عبد العزيز المدرس بكلية التربية – جامعة الزقازيق عن «اتجاهات الشباب الجامعي نحو التغير الاجتماعي في مصر» (سئل في هذا الاستقصاء ٦٢٧ طالبا وطالبة من مختلف كليات الجامعة) كانت الإجابات تمنح المؤشرات الآتية :

* ٩٥ ، ٨٠٪ يؤيدون تعدد الأحزاب .
* ٩٠ ٪ يطالبون بمزيد من الحرية لصحف المعارضة .
* ٣ ، ٨٩٪ يعارضون أية سلطة لفقهاء الدين في شئون الحياة .
* ١ ، ٨٧٪ يرفضون استخدام العنف ويدينونه .
* ٩ ، ٨٨٪ يؤكدن على حق المرأة في التعليم .
* ٩ ، ٨٢٪ يوافقون على حق المرأة في الخروج بدون حجاب .
* ٦ ، ٩٩٪ يؤيدون حرية العقيدة الدينية (نشرة *النداء* الجديد يناير ١٩٩٥ص٥).

فهل من دليل على عزلة الأفكار المتأسلمة أكثر من هذا؟

هم فقط يصخبون بآلية تجيد الضوضاء، ويفسح المجال أمامها سلبية وخلل في أداء أجهزة تعلمية وإعلامية عديدة، ويستفيدون من إحباط ناجم عن كبت إداري لحركة الناس العفوية، أو المنظمة، والمتسمة برغبة ليبرالية حقه، لكنها تكبت ليتبقى بارزا هذا

الصخب المتأسلم .

هذا الاستقصاء أهديه إلى الحكم عله يعرف كيف يتعامل معه .

وأهديه إلى المتأسلمين كي يعرفوا حقيقة حجمهم ، فيقللوا من غلوائهم.

وأهديه إلى مثقفي مصر وإلى قواها الحية ليعرفوا أن مصر بخير.

فقط تحتاج إلى من يمنحها بسمة الأمل وقدرة الفعل وحرية التعبير، فقط تحتاج إلى من ينظم معركتها الجماهيرية ضد الإرهاب المتأسلم، سواء تمثل في فعل سياسي، أو كتابة جامحة، أو فتوى مصطنعة، أو رشاش وقنبلة..

لنتأمل هذا الاستقصاء ، ونستلهم منه قدرة على الفعل والأداء..

فتعالوا كي نقترب أكثر من حقيقة مصر الحقيقية، ونتعامل معها، وبها، فنزيح عن كاهلها وكاهلنا عبء التأسلم، وعبث تسييس الدين، والأوهام التي يفرضها علينا المتأسلمون .

تعالوا.. جميعا كي نفعل شيئا من أجل مصر .

تعالوا.. كي نحب مصر أكثر .

فهي تستحق أكثر .

الأهالي ٢٩ مارس ١٩٩٥

التأسلم .. والإرهاب

لنبتعد قليلا عما نحن فيه الآن .

سأروي لكم قصة مناضل عربي وهب حياته وكفاحه من أجل حرية وطنه وتقدم شعبه.

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر . خاض نضالا سياسيا مريرا ضد القهر العثماني لشعب سوريا واضطر عام ١٩١٥ للفرار إلى مصر هربا من الاعتقال .

وفي عام ١٩٢٠ كان وزير الخارجية في الوزارة الوطنية برئاسة الأتاسي، وبعد الاحتلال الفرنسي خاض معارك شرسة ضدهم فحكم عليه بالإعدام ولكنه نجح في الهروب إلى مصر.

وبعد العفو عنه عاد مرة أخرى ليواصل نضاله، وليقود ثورة شعبية مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، ويحكم عليه بالإعدام مرة ثانية، وينجح أيضا في الفرار ويبقى في مصر حتى ١٩٣٧ حيث لمع نجمه كواحد من أبرز المفكرين الليبراليين الداعين إلى حرية الأوطان وتحرير الشعوب، وأصدر عديدا من الكتب والدراسات كان أهمها «القضايا الاجتماعية الكبرى في العالم العربي» .

ويصدر عفو عام.. ويعود الشهبندر إلى موطنه ليخوض معركة تحرير الوطن وتحرير المواطن. وفي ٦ يوليو ١٩٤٠ يصوب واحد من المتطرفين مسدسه إلى رأس الشهبندر عندما كان يعالج مرضاه في عيادته بدمشق، ويغتاله .

ويعلق عبد الله حنا في كتابه «النهضة والاستبداد» على عملية الاغتيال هذه قائلا:

«لقد مثل الشهبندر يسار عصر النهضة.. وكان اغتياله على يد تلك الفئة المنغلقة المتزمتة بمثابة تحذير للمنادين بحرية الفكر العربي والداعين إلى العقلانية والتنوير.. لقد كان المسدس الذي سدد طلقاته إلى الشهبندر يعني أن عصر النهضة العربية لم ينتصر.. وأن حرية الفكر ليست سهلة المنال.. ألم يهدر دم الشهبندر لأنه دعا إلى السفور ونادى بالديمقراطية وطرح أفكارا علمانية؟ لقد كان من السهل على أعداء النهضة ومناهضي التقدم اتهام الشهبندر بالكفر وتحليل قتله وإلقاء الرعب في نفوس رواد النهضة ودعاة التحرر والتقدم، ولكن قوى الاستبداد الغيبي لم يكن بإمكانها القضاء على روح النهضة» (ص١١٤) .

. ونتوقف ، ونتأمل ونقارن.. ألا يذكرنا ذلك باغتيال فرج فودة؟ لكن الشهبندر وعلى خلاف زماننا الرديء وجد في زمانه من يدين القتلة المتأسلمين، فبعد اغتياله أصدرت جماعة الإصلاح الإجتماعي العربي بياناً يقول «أيها العرب: في الوقت الذي يخطو فيه العالم المتمدن خطوات واسعة نحو التقدم والازدهار دون أن يعير المسائل الدينية غير اهتمام واحد، وهو أن الإيمان ليس إلا رابطة تؤلف بين الإنسان والله، نشاهد في هذه البلاد جماعة لا هم لهم إلا التفريق بين الله والإنسان، بما تدعيه من وكالة تخولها الدفاع عن حقيقة الله تعالى فوق هذه الأرض. لقد أقام هؤلاء من أنفسهم وكلاء عن الله فزعموا أنهم بعمائمهم وقلانسهم ينطقون باسمه ويعبرون عن مشيئته. إن من المؤسف حقا أن يمنى الشعب السوري بمثل هذا الرهط من الناس كما حدث في قضية اغتيال الدكتور الشهبندر ، لقد أهدر رهط من الناس دم هذا الرجل لدفاعه عن السفور والديمقراطية .. ونحن نقول إن الدعوة إلى السفور لم تكن في يوم من الأيام كفرا، وأن القائلين بخروج المرأة من سجنها لم يخالفوا أي نص شرعي صريح. والديمقراطية أهم مميزات الدين الإسلامي».. «إن جماعة الإصلاح الاجتماعي العربي قد اهتمت بقضية اغتيال الشهبندر لأنه إذا صح أن التهوس الديني ساعد عليها، كان معنى ذلك أن العالم العربي يعيش في بؤرة من التقهقر الاجتماعي، وأن حرية الفكر في بلاد

العرب أصبحت في خطر، وأن كل مفكر لايستطيع التفوه بما يعود على الحضارة العربية بالتقدم، وأن كل مفكر عربي تقدمي يقضي عليه سياسيا واجتماعيا باسم التعصب الديني، الذي لايمت بآصرة من الأواصر إلى روح الدين. وأن الرضوخ لإرادة من لايفهمون من الدين إلا القشور دون اللباب سيؤدي إلى كارثة كبرى. إن المسدس الذي سدد إليه إنما سدد إلينا جميعا كعرب نقول ونؤمن بأن حرية الفكر والوجدان هما من أكبر الدعائم التي ارتكزت عليها الشريعة الإسلامية. أيها العرب: إن اغتيال الدكتور الشهبندر كان اغتيالا للفكر العربي التقدمي، هذا الفكر الذي لايمكن لنا بدونه إبداع مكاننا تحت الشمس».

.وفي زمانهم وجد الشهبندر من يدافع عنه هذا الدفاع المجيد، ويدين قتلته المتأسلمين هذه الإدانة الساحقة، وفي زماننا صمت الكثيرون إزاء اغتيال فرج فودة .

وفي زمانهم لم يتجاسر أحد من المتأسلمين على الدفاع عن القتلة، وفي زماننا تجاسر البعض.. ألم أقل إننا نعيش الزمن الأسوأ .

الأهالي ٢٩ مارس ١٩٩٥

الإخوان والعنف (١)

.ونعود وبعد انقطاع- إلى متابعة كتاب قيم بقدر ما هو ممتع «الإخوان المسلمون - هل هي صحوة إسلامية؟» للأستاذ السيد يوسف. (دار المحروسة) .

وبين أيدينا الآن الجزء الثالث من هذه الدراسة الجادة وعنوانه «الجماعة والعنف» ويؤكد الكاتب في دراسة موثقة أن الجماعة منذ نشأتها الأولى تعتمد على سياسة القوة والعنف. وينقل لنا من خطاب ألقاه حسن البنا في حفل جماعة إحياء مجد الإسلام ونشر في مجلة الجماعة «النذير» (رمضان١٣٥٧هـ) عبارة تقول «وما كانت القوة إلا كالدواء المر الذي تحمل عليه الإنسانية العابثة المتهالكة حملا ليرد جماحها، ويكسر جبروتها وطغيانها، وهكذا كانت نظرية السيف في الإسلام. لم يكن السيف في يد المسلم إلا كالمشرط في يد الجراح لحسم الداء الاجتماعي».

وحتى الموقف المتشدد من المجتمع ومن كل خصوم الجماعة ورفض القانون الوضعي... حتى هذا التشدد نادى به أو بالدقة أرسى قواعده الفكرية حسن البنا منذ البدايات الأولى للجماعة. وفي «رسالة التعاليم» يحدد حسن البنا واجبات «الأخ المجاهد» وعددها ٣٨ واجبا، الواجب رقم ٢٥ منها «أن تقاطع المحاكم الأهلية وكل قضاء غير إسلامي، والأندية، والصحف، والجماعات، والمدارس، والهيئات التي تناهض فكرتك الإسلامية مقاطعة تامة» وفي البند رقم ٢٧ «أن تتخلى عن صلتك بأية هيئة أوجماعة لايكون الاتصال بها في مصلحة فكرتك» (ص١٢) .

وحسن البنا هو صاحب فكرة تقسيم المسلمين على أساس موقفهم من جماعته ..

وعلى هذا الأساس قسمهم إلى : مؤمن ، ومتردد، ونفعي، ومتحامل. وتعقيبا على ذلك يقول ريتشارد ميتشل مؤرخ جماعة الإخوان إنه على أساس هذا التقسيم «لم يعد أمام المصري إلا أن يضع نفسه في أحد موضعين فإما أن يكون عدوا للإخوان، وإما أن يكون مؤمنا، أي أخا مسلما» .

إنها ذات الفكرة التي طورتها أشد الجماعات المتأسلمة تطرفا عندما وصمت بالكفر كل من ناهضها، أو حتى لم ينتم إليها .

ومنذ البداية أعد البنا عدته لخداع الجميع وإيهامهم، وإبعاد أبصارهم عن التنظيم السري المسلح الذي كان يبذل أقصى الجهد في إنشائه، وينقل لنا المؤلف عن أحد قادة الجهاز السري.. بعضا من خطة التمويه هذه.. يقول أحمد عادل كمال « مازلت أذكر تلك الطوابير الاستعراضية الضخمة التي كان يتراوح عدد المشتركين فيها بين الستة آلاف والعشرة آلاف جوال، كنا ننتهز الفرص لإجراء هذه الاستعراضات. ولم تكن تلك المناسبات مقصودة لذاتها دائما، وإنما كانت ذريعة ، وكان بيت القصيد إظهار قوة الجماعة ومظهرها العسكري، ولفت النظر إلى أن الجوالة بالذات هي القوة العسكرية للجماعة. وفي هذا صرف للنظر عن التشكيل الجدي الذي أعد سرا، وفي كتمان تام بعيدا عن مظهريات الجماعة. وهو النظام الخاص» (ص٢٦).

وفي سبيل هذا التمويه وضع حسن البنا نفسه وجماعته في خدمة القصر، وأحزاب الأقلية، وناصب الوفد العداء إرضاء لهم، وفي مرافعته في قضية اغتيال النقراشي باشا يقول أحمد حسين : «حكومات الأقلية هي من شجع تكوين هذا الجيش وقام بتمويله ، باعتباره سلاحاً ضد الوفد الذين يريدون القضاء عليه بأى ثمن» .

والجوالة هي الخطوة الأولى نحو الجهاز الإرهابي ... ويعترف عبدالحميد حسن قاتل النقراشي باشا بأن «انتقاله من نظام الجوالة إلى النظام الخاص قد تم دون أن يحس تغييرا طرأ على وضعه، لاتفاق النظامين في التدريبات، وأسلوب التعامل

والعلاقات داخل التنظيم» (ص٢٧) .

ولكنه يضيف في اعترافاته: «إن كل عضو في الجهاز السري كان يخضع لمراقبة دقيقة وصارمة.. وكان يعرف أنه مراقب وعليه أن يتوقع الموت جزاء لأية خيانة ..»

ولكي تكتمل أدلة الإدانة.. واضحة.. ظاهرة.. ومعلقة في عنق حسن البنا وليس أحد غيره فإنه هو نفسه يؤكد الدعوة إلى العنف لاستخلاص الحكم قائلا «أما والحال كما نرى، التشريع الإسلامي في واد، والتشريع الفعلي في واد آخر، فإن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لايكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدى الذين لايدينون بأحكام الإسلام الحنيف» (ص٦١) .

وفي قضية سيارة الجيب حيث اعتقل قادة الجهاز السري وعلى رأسهم السندي ومصطفى مشهور اعترف أحدهم بأن من سياستهم الإعلامية «إصدار منشورات عن الحوادث التي يرتكبها أفراد الجهاز نتناولها بالنقد والتجريح للإيهام».

وهكذا فإن العنف سياسة مقررة وشرعية في نظر الجماعة، وفي نظر مؤسسها.. وهم يعترفون صراحة بأن من وسائلهم ارتكاب الجريمة بيد، وإدانتها باليد الأخرى ..

وقد كانوا كذلك.وظلوا كذلك طوال الماضي وطوال الحاضر..

وللقول بقية..

الأهالي ٥ ابريل ١٩٩٥

الإخوان والعنف (٢)

ونواصل رحلتنا مع الأستاذ السيد يوسف في كتابه الهام «الإخوان المسلمون- هل هي صحوة إسلامية؟» لنتتابع في الجزء الثالث منه موقف الجماعة من العنف..

ولقد رأينا في الاسبوع الماضي كيف أن الإرهاب سياسة مقررة، وأن من المقرر أيضا ارتكاب الجرم وإنكاره في آن واحد «فالإيهام» جزء أصيل في سياسة حسن البنا وسياسة الجماعة .

فبعد أن قتلت الجماعة اللواء سليم زكي مدير الأمن العام، أحس حسن البنا بخطورة رد فعل الحكومة فأرسل فهمي أبو غدير والشيخ أحمد شريت إلى حامد جودة رئيس مجلس النواب يطلبان وساطته ببدء صفحة جديدة بين الحكومة والإخوان وقالا:

«نحن نبرأ إلى الله مما حدث اليوم، ونرجو أن تكون حمامة السلام بين الإخوان والحكومة».

وبرغم ذلك يتواصل الإرهاب، ويتواصل إنكار الجماعة له واستنكارها لمرتكبيه.

ووصل الأمر بجريدة «النداء» الوفدية أن رسمت كاريكاتيراً لصورة البنا وأمامها مجموعات من القنابل ثم تعليق «القنابل لها ذقن» .

ويصدر أمر البنا بقتل النقراشي جزاء حله للجماعة ، ويقتل في ٢٨-١٢-١٩٤٨، وفي ١٩٤٩/١/١١ يصدر حسن البنا بيانا عنوانه «بيان للناس».

ولكن بعد يومين فقط من إصدار البنا بيانه المتخاذل المسمى «بيان للناس» وقعت محاولة إرهابية أخرى هي محاولة نسف محكمة الاستئناف . فمن فعل هذه الجريمة؟ الفاعل قبض عليه هو : شفيق أنس عضو الجهاز السري للجماعة، فهل سيقال أيضا إن الجهاز السري فعلها دون علم المرشد؟

لعله من الصعب القول بذلك، فعبد الرحمن السندي المقول إنه تمرد على تعاليم مرشده، مقبوض عليه ومودع في السجن والذى حل محله هو الأخ سيد فايز، ويصف

صلاح شادي رجل الجهاز السري المخضرم سيد فايز بأنه كان يحدوه الحرص على الالتزام بكل ما يأمر به المرشد .

ويقول قيادي آخر في جهاز الإرهاب هو أحمد عادل كمال «إن حادث المحكمة نفذه شفيق أنس بأمر من السيد فايز» .. ها هي الدائرة تكتمل باعترافات أقطاب الإرهاب.. شفيق أنس نفذ. سيد فايز خاضع تماما للمرشد.. فهل اتضحت الصورة؟.

ومع ذلك يصدر حسن البنا بياناً عنوانه «ليسوا إخوانا.. وليسوا مسلمين» يهاجم فيه وبشدة الحادث ومرتكبيه ويقول : « إن مصر الآمنة لن تروعها هذه المحاولات الأثيمة، وسيتعاون هذا الشعب الحليم الفطرة مع حكومته الحريصة على أمنه وطمأنينته في ظل جلالة الملك المعظم على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة». (ص١٠٧)

وهكذا.. نفاق للحكومة ، ونفاق للملك وإدانة لأتباعه الذين اتبعوا تعليماته .

والأخطر من ذلك كله هو أن الجماعة تربط جرائمها بالإسلام، وتبررها بالإسلام، والإسلام منها بريء.. بل ولقد وصل الأمر بأحد قادة الجماعة عبد القادر عودة أن خطب في المتظاهرين عام ١٩٥٤ فأراد أن يعلن أن ثمة معتقلين من الجماعة.. فقال «الإسلام وراء القضبان» (ص١٦٣).

وبهذا تكتمل حلقة الإرهاب.. فهم يخلطون بين جرائمهم النكراء وبين الإسلام، ويربطون بين أشخاصهم وبين العقيدة الدينية .

فإن فعل أحدهم فالإسلام هو الفاعل.. وإن سجن أحدهم فالإسلام هو السجين.. فهل بعد ذلك خلط؟

ويبقى أن نوجه تحية خاصة للأستاذ السيد يوسف على جهده الرائع، وكتابته المثقفة ونتمنى له أن يواصل رحلة البحث المثمر وتواصل دار المحروسة رحلة التصدى لظلام التأسلم .

الأهالي ١٢ ابريل ١٩٩٥

التطرف في أسيوط (١)

لايعرف الشوق إلا من يكابده   ولا الصبابة إلا من يعانيها

ولهذا فإن الدراسة العلمية التي أعدتها «لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط» تكتسب أهمية خاصة لأنها لاتكتفى فقط بالمعرفة العلمية الرصينة وإنما تكتوي بنار الممارسة الواقعية، والمعاناة الفعلية.

وفي المقدمة التي أعدها د. رجائي الطحلاوي ود.يحيى إبراهيم نقرأ عبارات بالغة الأهمية ، وبالغة الدلالة: «إن الإرهاب هو نتيجة التعصب لفكرة، ومحاولة إجبار الغير على تقبلها من خلال ممارسات ضغط مختلفة تبدأ بالاضطهاد وتنتهي بالاغتيالات»... إنها العبارة الأولى.. في السطر الأول. وهي تأكيد حاسم لما نؤكده دوما من أن «الإرهاب يبدأ فكرا». ونواصل القراءة المتأنية: «التطرف الديني صنف من صنوف الإرهاب الفكري خاصة إذا ما أجبر الغير على سلوك معين قد لايرتضيه لأنه ليس ضمن معتقداته، أو قد يجهل أهميته بالنسبة لمعتقداته، ففي مسألة الإجبار أصلا يأتى معنى الإرهاب»، ثم وبعبارات محكمة وحاسمة «والإصرار على تغليب أي فكرة حتى ولو كانت صحيحة فيه إهدار لحق الإنسان الذي ولد حرا، وأراد له الله أن يعيش حرا»..

ومرة أخرى تؤكد المقدمة «إن التطرف الديني في مصر.. وفي السنوات القليلة الماضية كان نتيجة للإرهاب الفكري.. والذي بدأ سياسيا - بل كان أداة من أدوات النظام في مرحلة سياسية كلنا يعرفها ولاتخفي علينا أبعادها» (ص٢).

ثم نأتي إلى الجوهر الحقيقي فتؤكد المقدمة وبحسم : «إن البيئة الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية كانت المناخ المناسب لنمو التطرف» وأيضا «إن علاقة دول البترول بمصر بعد ثورة ١٩٥٢ كانت علاقة خوف وحقد في نفس الوقت.. تلك العلاقة المشوبة بالخوف والحقد كانت سببا قويا في مساعدة بعض هذه الدول للتطرف الفكري المصري».

ويحمل السادات الوزر.. «فالحق تقول إن تيار الإسلام السياسي الذي ليس فيه من الإسلام غير الاسم فقط قد بورك من القيادة السياسية حينما ولد، ثم قويت شكوته، وعلت إرادته لتصطدم بنفس ذات القيادة السياسية، وكان العلاج السياسي للظاهرة صعبا في ذلك الوقت حيث إن المناخ الاجتماعي والاقتصادي أصبح مناسبا لرعاية التطرف، ولو بطريقة غير معلنة». وتمضي المقدمة من جرح مؤلم إلى آخر أشد إيلاما ونقرأ من بين الأسباب : «تقاعس رجالات الدين المعتدلين عن القيام بدورهم في إطار غير رسمي.. بالإضافة إلى أن الاتجاه العام هو الاهتمام بأفكار رجال الدين الذين يتحركون من خلال مناصبهم» (ص٣).

ثم تقدم المقدمة ما يشبه البرنامج العام الذي يتعين علينا أن نسعى لتحقيقه إن أردنا لمصر أن تشفى من أدران هذا المرض المتأسلم.. ونتلمس بعضا من بنود هذا البرنامج :

«- محاولة إيجاد الفكر البديل .

- التركيز على برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإشعار القاعدة الشعبية بجدية هذه البرامج .

- تهيئة المناخ السياسي للمشاركة الفعلية في المناصب العليا للدولة، واختيار الوجوه المقبولة لهذه المناصب .

- جدية الدولة في التعامل مع الأعراض بطريقة تختلف عن طريقة إطفاء الحرائق، بمعنى أن نتعامل معها ونعمل بإصرار على تتبع مواطنها حتى نصل إلى جسم المرض

للقضاء عليه .

– تغير شامل على جميع المستويات الحكومية تنفيذية وتشريعية.. الخ .

– .. التركيز على الحلول الداخلية للمشاكل الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الديون التي لاتولد إلا ديونا ..

– إيجاد حلول عملية لمشكلة البطالة.. وتطبيق نظام الأمن الاجتماعي على خريجي الجامعات والمدارس الفنية .

– إعادة النظر في نظام التعليم في مصر ..».

وهكذا ، تحدد لنا هذه المقدمة الموجزة والدقيقة تحديدا علميا حقيقة المواجهة والعلل والأسباب والأغراض التي يتعين أن نتعامل معها .. معا. وعلى أساس شامل ليس بالإجراءات الأمنية وحدها وإنما بإتخاذ إصلاحات شاملة، ومتكاملة، في مجالات الاقتصاد والاجتماع والإعلام والتعليم ..

إنها رؤية علمية ولهذا تعين عليها أن تكون شاملة.. وحاسمة ..

وإذ نشكر لصاحبي المقدمة نظرتهما الشاملة.. وشجاعتهما المزدوجة (سواء في مواجهة غول الإهاب المتأسلم أو أخطاء الحكم).. فإننا فقط نذكر ونتذكر أننا لم نزل بعد مع المقدمة ..

فإلى عدد قادم لنطالع معا التقرير الذي أعدته لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط .

الأهالي ١٩ ابريل ١٩٩٥

التطرف في أسيوط(٢)

ونواصل تعرفنا على دراسة ممتعة أعدتها لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط.. «عنوانها التطرف في أسيوط ومصر، وطرق المواجهة المستقبلية» .

ونقرأ معا عبارات محكمة، دقيقة، مختصرة لكنها كوخز الإبر : «التعصب لعقيدة أو لفكرة، هو تطرف يعكس ضيق أفق وضحالة فكر. وفي المقابل فإن تقبل فكرة أن الناس لها عقائدها التي قد تختلف جد الاختلاف، وأن أفكار الناس عن الأشياء نفسها قد تختلف كذلك، دون أن ينتقص ذلك من آدميتهم أو من حقوقهم، هو دلالة اتساع الأفق وبعد النظر وعمق الفكر، والتعصب ظلام، على حين أن التعايش في حياة ديناميكية تعج بالأفكار والرؤى المتباينة هو التنوير الذهني الذي يعلل، ويفترض، ويبرهن، ويدحض في تسامح واحترام». ونقرأ أيضا : «لعل أهم أسباب التطرف (التعصب) هو غياب أو تغييب المنهج العلمي بدرجة أو بأخرى.» .(ص٦) ثم «وفي منطقتنا من العالم يبدو واضحا في سلوك الأفراد والجماعات غياب المنهج العلمي كليا أوجزئيا، ولعل هذا يبدو واضحا في سيادة أنظمة الحزب الواحد، والاستغراق في تفسير كل شيء تبعا لتوجيهات عليا من الحاكم، أو تبعا لعقيدة دينية، دون مناقشة الظواهر أو إرجاعها لأسبابها، ومعالجتها بالعلم والمنطق والخبرة البشرية » .

ثم عبارة حاسمة أخرى: «وادعاء التفوق والتميز بناء على عقيدة دينية موروثة لادخل للإنسان في اختيارها هو نهاية المطاف بالنسبة للتطرف. ومن المعروف سلفا أننا نولد في هذا البلد إما مسلمين وهم الأغلبية، وإما مسيحيين وهم الأقلية، ولايتغير هذا الأمر أبدا إلا في حالات نادرة.. وإذا كان من الواجب احترام آراء الغير واختياراتهم

السياسية والاجتماعية والفكرية والتعليمية، فإنه من الواجب والأولى أن يحترم الناس بعضهم بعضا دون نظر لمعتقداتهم الدينية التي لادخل لهم في اختيارها أصلا ».

ونعود مرة أخرى إلى الجرح الحقيقي ونقرأ : «خلال العقدين الآخيرين شهد المجتمع المصري انفجارا للصراع الطائفي. وتجاوز الأمر نطاق مشاعر الحساسية إلى العنف والعدوان الذى عانى من مظاهره وبوضوح أقباط مصر. وأصبحت المشكلة الطائفية حقيقة واقعة في مصر». ثم تؤكد الدراسة في حسم ووضوح «غير أن الصراع الذي انفجر مؤخرا وما زال يهدد الذات الوطنية الواحدة يرتبط ارتباطا ملحوظا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة، والمناخ الفكري الثقافي العام، وغير معزول عن قضية الحريات العامة، والتأثيرات العربية والدولية، وهنا تتداخل الأسباب والنتائج في دائرة واحدة» (ص٨) .

وتتحدد ملامح الظاهرة وأسبابها بوضوح واضح :

«- إنتهاء المشروع القومي الذى كان ظاهرة الستينيات، والذي كان يعبر عن درجة من الاستقرار والتوازن الاجتماعي.

- واكب انهيار المشروع القومى العام لصالح السوق الرأسمالي انهيار مماثل في القيم الفكرية والأخلاقية. ومن هنا استشرت روح المنافسة القاتلة.. وإحلال القيم المادية والانتهازية والجري وراء المال.. وانتهى الأمر إلى سيادة ثقافة الابتذال، وتغييب الوعي بمعرفة القائمين على وسائل الإعلام.. ومناهج التعليم، فبدلا من أن يكون التعليم طريقا أساسيا للتنوير وترسيخ العقلانية وفي التفكير بالنظرة الإنسانية الشاملة، أصبح أداة تكريس لضيق الأفق.. ووسائل الإعلام تتحول إلي أداة تفرقة، والنيل من عقائد الآخرين، وبسبب تدني الوعي السياسي والاجتماعي الذي صنعته وسائل الإعلام ومناهج التعليم برزت النزعة الطائفية، والتطرف الديني، وساد التفكير غير العلمي، وغير التاريخي، وأصبح قانون الطاعة العمياء وخضوع الأضعف للأقوى

هو السائد في المجتمع والمدرسة والأسرة. ثم .. «وفي هذا المناخ كان من الطبيعي أن يزداد نفوذ التيار الديني السياسي المتعصب.. بما أتيح له من إمكانات ضخمة وقدرة على التحرك من خلال أجهزة ومنابر الدولة وخارج الدولة ».

وأيضا تتحدث الدراسة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أسيوط وبتدقيق مرير المذاق نكتشف أرقاما مذهلة .. «نصيب الفرد من الاستثمار الزراعي بالجنيه في أسيوط ١.٨٧ وفي مصر عامة ٢١,٠٧ وفي الاستثمار الصناعي بالجنيه في أسيوط ٠,٨ وفي مصر عامة ٢٢ ، وفي قطاع المواصلات بالجنيه ٢ في أسيوط ١٦,٠ في عموم مصر ».

ثم رقم آخر مذهل.. نصيب كل محافظة أسيوط من الناتج الصناعي المصري هو فقط ٠,٤٪ هنا تؤكد الدراسة على معادلة محددة «التخلف = التطرف ويقابلها التنمية = الاستقرار». ثم بعد ذلك ملاحظة حاسمة وموجعة : «يتخذ اختيار القيادات في الحزب الحاكم والمجالس الشعبية المحلية منهجا انتقائيا استبعاديا، ويكاد يفرض نوعا من العزل السياسي لاسيما على المثقفين، فلا يوجد للجامعة في أسيوط أي تمثيل في تشكيلات حزب الأغلبية والمجالس المحلية» .

ولست أعتقد أنني بحاجة إلى التأكيد على الأهمية القصوى لهذه الدراسة الجادة والمخلصة والعلمية .

وألح على كل المسئولين أن يطالعوها إن أرادوا لمصر مخرجا وألح على ضرورة طبعها وتوزيعها على أوسع نطاق..

وألح في النهاية على توجيه الشكر لأصحاب هذه الدراسة، وهذه المبادرة .

الأهالي ٢٦ ابريل ١٩٩٥

النظام.. والتأسلم (١)

ونواصل.. وتتوالى دراسات جادة حول موضوع تسييس الدين، أو تديين السياسة وهو ما يندرج تحت ما نسميه «بالتأسلم السياسي» ولعل أكثر هذه الدراسات جدية وأهمية، هي الدراسات الأكاديمية، فهي فضلا عن جديتها تكتسي قدرا عاليا من الحياد في التقدير والتقييم وتغوص في أعماق الظاهرة بحثا عن مختلف جوانبها، ومختلف العوامل المؤثرة فيها، والمتأثرة بها .

ومن أهم الدراسات الأكاديمية التي أعدت مؤخرا رسالة الدكتوراه التي أعدتها د. هالة مصطفى بعنوان «النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر».

ومع تحفظنا الأولى والمتكرر على تعبير «الإسلامية» والذي نفضل أن يستبدل «بالمتأسلمة» أو على الأقل المتسترة بالدين فإننا نجد أنفسنا أمام كنز من المعرفة المتعلقة بهذا الموضوع.

ونحاول قدر الإمكان تقديم قدر ولو محدد من متابعة لفكر جاد .

فحول موضوع الخلافة والحكومة الدينية تتفق د. هالة مع الكثيرين ومعنا في أن هذا الموضوع لم يكن أبدا من الأصول في الإسلام، ذلك أن الإسلام «لم يعرف شكلا واحدا لنظام الحكم والمعارضة يمكن الاستناد عليه لتعيين صورة النظام السياسي الإسلامي. وذلك بسبب عدم وجود نص قرآني يحدد بشكل قاطع شكل الحكم والنظام السياسي.. فالآية التي يعتمد عليها في تحديد شكل الحكم والتي تقول «أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم» لاتشير إلى طبيعة الحكم بقدر ما تربط بين

الطاعة السياسية والطاعة الدينية.. ويستنتج البعض من ذلك أن السلطة أصبحت عمليا تستمد من المبادىء وتقوم على رضاء الأمة، استنادا إلى مقولة أبو بكر الشهيرة في خطبته «إن أحسنت فأعينوني، وإن أخطأت فقوموني» بمعنى أنه قرن الخلافة برضاء الأمة» (ص٤١) .

وتقول: «ومن الناحية النظرية فإن مبدأ البيعة يقوم على حرية الإرادة وانتفاء الإكراه مما يتيح مجالا للمعارضة.. إلا أن الواقع العلمي يشير إلى ممارسات مختلفة. فالبيعة تحولت خلال العهود الإسلامية المختلفة، بالذات منذ الحكم الأموي، إلى مجرد إجراء شكلي حرصا على استمرار «مظهر» الخلافة بغض النظر عن مضمونها» . ثم هي تؤكد في حسم: « وتجدر الإشارة إلى أنه ليست هناك طريقة محددة لاختيار الحاكم إذ أن هذا الأمر يختلف باختلاف الزمان والمكان.. ويستنتج من ذلك أن مرد ذلك إلى الأمة، التي لها أن تختار من الوسائل ما يتفق مع ظروفها وأحوالها» (ص٤٢). وإذ يحاول البعض أن يفرض علينا إرادته المتأسلمة بادعاء نظرية «أهل الحل والعقد» فإن الدراسة تكشف حقيقة مهمة، هي أن هذا التعبير اختراع بشري، أتى في الأزمنة التالية لصدر الإسلام ونقرأ: «كما يصعب بصفة حاسمة تحديد مصدر مصطلح «أهل الحل والعقد» وإن كان هناك شبه اتفاق على أن أول من كتب في هذا الشأن هو الإمام أبو الحسن الماوردي المتوفى عام ٤٥٠هـ في كتابه «الأحكام السلطانية» (ص٤٨) .

هذا بالإضافة إلى أنه ليس هناك «إجماع على شروط اختيار أهل الحل والعقد أو على من يتوافر فيهم العلم المؤدى إلى الاجتهاد في الأحكام الشرعية».. فمثلا يرى رشيد رضا أن أولى الأمر «هم أهل الحل والعقد الذين يملكون سلطة الأمة، وهم أيضا أهل الشورى الذين يختارون الخليفة، ويسمون في الدول الأخرى نواب الأمة» (أى البرلمان) (ص٤٩) وبذلك تسقط هذه البدعة المتأسلمة التي تحاول أن تجعل من عصابات الإرهاب المتأسلم أهل الحل والعقد، بينما يعتقد البعض من فقهاء المسلمين

مثل رشيد رضا أن هذه السلطة تعود إلى الشعب وإلى نوابه. كذلك تؤكد الدراسة أن هناك خلافا شديدا بين الفقهاء حول مدى إلزامية الشورى للحاكم وتقول :

«إن تعدد الآراء في هذا الصدد ترجع إلى عدم قطعية النص القرآني وحسمه بالالتزام بالشورى» (ص٤٩) وهكذا نعود إلي الفكرة الأولى ذاتها وهي أن الأمر كله «من المسائل التفصيلية التي قد تختلف باختلاف التجربة السياسية».

وبعد.. فإننا إزاء دراسة أكاديمية جادة، وسلسة وممتعة في آن واحد.. لكننا مجبرون على مواصلة محاولة التعرف على أبعادها المختلفة.. فإلى لقاء آخر ..

الأهالي ٣ مايو ١٩٩٥

النظام والتأسلم (٢)

ونواصل رحلتنا مع دراسة أكاديمية جادة بقدر ما هي ممتعة مع «النظام السياسي والمعارضة الإسلامية» (د. هالة مصطفى) ونكتشف منذ الوهلة الأولى حقيقة مهمة: «لقد أصبحت قضية المعارضة في الإسلام مرتبطة بدرجة كبيرة بإضفاء الصبغة الدينية على الصراع السياسي.. أي أصبحت تتعلق بقضية الإيمان والكفر» (ص٥٩) .

بل إن الباحثة تكتشف لنا عبارة لمحمد عمارة، لعلها أفلتت منه قبل أن يغرق في تأسلمه، عبارة تقول «إن الصراع على السلطة والإمارة تحركه عوامل كثيرة بعضها قبلي وبعضها اقتصادي وبعضها قومي، ولكن القوم غلفوا عوامل صراعهم هذا وأسبابه بغلاف من الدين والعقيدة كي يشحذوا الهمم فتحارب كما يحارب الناس في المعارك المقدسة لنصرة الغايات المقدسة» (محمد عمارة- الإسلام وفلسفة الحكم-ص١٤) .

بل إنها تتابع محمد عمارة لتكتشفه وهو يقول «وبذلك فإن السلطة لم تكن حصاد البيعة، بل كانت البيعة محصلة السلطة» (محمد عمارة- الإسلام والثورة- ص٢٧٣).

وتواصل د. هالة اكتشافاتها فالأزهر عندما سألته المحكمة التي حاكمت جماعة التكفير والهجرة.. أي قتلة واحد من كبار شيوخ الأزهر وعلمائه «الشيخ الذهبي».. عن رأيه في هذا الجماعة وأفكارها وأفعالها.. ماطل ولم يجب شيخه آنذاك الشيخ عبد الحليم محمود على المحكمة، الأمر الذي دفعها إلى إصدار حكمها دون انتظار لرأيه. بل ودفعها إلى أن تثبت في حيثياتها عبارة بالغة الدلالة تقول : «إن المحكمة تسجل

التاريخ أسفها لما أصاب الإسلام على يد من يتقاعس عن أداء رسالته ، وهروب رجال الدين عن الإفصاح عن رأيهم وإبداء حكم الدين فيما يعرض عليهم من أمور».

الأمر الذي أحرج شيخ الأزهر فأصدر بيانا يوضح رأي رجال الأزهر في هذه القضية ولكنه استند فيه إلى التفريق بين مسألة «القتل» وقضية الفكر...(ص١٩٣) وكأن القتل نبت عشوائيا بغير فكر يبرره بل ويفرضه فرضا..

وبعد أن تقدم لنا الدراسة كثيرا من الأدلة على تواطؤ نظام السادات سواء مع الإخوان أو مع «الجماعات» أو حتى محاولاته «لأسلمة» أجهزة الإعلام من مكتوبة ومسموعة ومرئية، وبعد أن تورد وبتدقيق محاولاته اكتساب بعضا من مشروعيته عبر استمالة الأزهر كمؤسسة وكأفراد. فأنها تورد التقييم بالتالي: «إن إصرار النظام على الحصول على الشرعية الدينية من قبل المؤسسات الدينية الرسمية خاصة الأزهر لتبرير أغلب سياساته قد أفضى في النهاية إلى إضفاء نوع من «الأسلمة» على هذه السياسات، أو بمعنى آخر إلى تغليب العامل الديني في مجال صنع وتنفيذ السياسات. وهو الأمر الذي جعل الصراع السياسي بين النظام وقوى المعارضة السياسية الإسلامية يدور على أرضية دينية، وإذا كان أحد الأهداف العامة لهذا التوجه يتمثل في رغبة النظام في السبعينيات في تجريد هذه القوى من الشرعية، فإن النتيجة النهائية للصراع، والتي انتهت بمقتل السادات كانت على العكس تماما. وربما تكون هذه النتيجة نموذجا على خطورة استخدام الدين وتوظيفه في مجال الصراع السياسي» (ص٢٠٠) .

فإذا أتينا إلى عصر مبارك. نجد أن العنف المتأسلم قد تصاعد بصورة كبيرة، وتلاحظ الباحثة ملاحظتين أساسيتين : «اعتمدت سياسة النظام في مواجهة ظاهرة العنف على أساليب المواجهة المباشرة من خلال السياسة الأمنية، واستخدام الأداة التشريعية والقانونية التي أسفرت عن إصدار عدد من القوانين لمواجهة هذه الظاهرة،

كذلك «استمر النظام في الثمانينيات في الاعتماد على المؤسسة الدينية كإحدى الركائز الأساسية في سياسته لاحتواء ظاهرة العنف» (ص٢١٦) .

وقد أدى مثل هذا الاعتماد إلى ما أسمته الباحثة «تصاعد الدور الرقابي للمؤسسة الدينية».. «فقد مارست هذه المؤسسة وبالتحديد الأزهر نوعا من الرقابة لم تقتصر على الحياة السياسية، وإنما امتدت لتشمل الحياة الفكرية بكافة جوانبها».. «ويكشف عقد الثمانينيات عن نجاح المؤسسة الدينية في فرض دور رقابي- خاصة في مجال حرية الفكر والتعبير – وهو ما جعلها قادرة على ممارسة ضغوط متزايدة على توجهات الدولة والمجتمع. في الوقت الذي اتسم دورها بالازدواجية والانقسام في مجال تبرير السياسات أو احتواء المعارضة الدينية السياسية» (ص٢٢٠) .

وبعد..

نحن إزاء دراسة جادة، تستحق الاهتمام.وتستحق أن تكون أساسا في كثير من مباحثها لفهم علمي دقيق لظاهرة التأسلم السياسي في مصر، ومنابعها الحقيقية، وحقيقة دور المؤسسة الدينية ونتائج محاولات المتأسلمين لتسييس الدين.. أو تديين السياسة .

إنها دراسة تستحق التحية.. وتستحق الاهتمام..

الأهالي ١٠ مايو ١٩٩٥

إلى من يهمه الأمر :

مسابقة التكفير الكبرى!!

علنا .. وعن جمعية علنية، ولعلها تتقاضى أموالا طائلة من وزارة الشئون، علنا .. ودون أى إحساس بالخشية أو التردد، ودون أي رد فعل رسمى، أمنى أو غير أمنى.. أعلنت جمعية الدعوة السلفية بالإسكندرية عن مسابقتها الكبرى.. أوكما أسمتها «المسابقة الإسلامية السلفية الكبرى ذات الجوائز القيمة»..

والمسابقة متضمنة فى كتيب من ست صحفات تتضمن الصفحة الأخيرة منه ملخصا لبرنامج الجماعة ونقرأ فيه عبارة صريحة واضحة قاطعة «الكفر بالقوانين الوضعية الطاغوتية».

هذا عن البرنامج الذى لانعرف إذا ما كانت وزارة الشئون الاجتماعية قد أقرته عند إشهارها للجمعية، أم أنه قد أدخل على النص كما يفعل ممثلو المسرحيات الهابطة. فماذا عن المسابقة؟

الأسئلة عديدة نختار منها :

- أذكر آية من كتاب الله تدل على ما يأتى مع ذكر السورة :

* كفر النصارى الذين يعتقدون في ألوهية المسيح أو أنه ابن الله.

* حرمة الغناء .

- وسؤال آخر عنوانه من هو؟

* كفره علماء الأزهر بسبب كتابه «الشعر الجاهلي»، ثم لقبوه «بعميد الأدب العربي»؟

* صاحب المقولة الباطلة: «الدين لله والوطن للجميع» .

* سب الله ورسوله في رواية أولاد حارتنا، ثم أعطاه اليهود جائزة نوبل في الآداب؟.

– وفي جزء آخر من المسابقة تقرأ «الديمقراطية والعلمانية بدع معاصرة تخالف الإسلام، وتفصل الدين عن الدولة».

ولا مبرر للإطالة في الاقتباس فالصفحات الست طافحة بسموم التطرف.. والتكفير، ولامبرر لأن نعود فنكرر للواهمين والغافلين أو المتغافلين أن الإرهاب ليس مجرد رشاش وقنبلة، لكنه يبدأ فكرا.

يبدأ عندما يتلقن الإنسان «أن القانون الوضعي كافر وطاغوتي».. فإن اقتنع فماذا سيكون موقفه من القانون الوضعي، ومن يشرعونه، ومن يتعاملون به؟ وماذا سيكون موقفه من الدولة التى تشرع هذا القانون، وتتخذه أساسا للتحاكم؟

وبعد كل ما كان ، وبعد المحاولة الطائشة لاغتيال كاتب مصر الكبير، يأتي ومن جديد هذا البوم الناعق بالتحريض والاتهام بالكفر وبسب الله ورسوله، بل وامتهان الجائزة التي هي شرف لمصر كلها.. وبعد كل ما كان يأتى هذا البوم لينعق بتمزيق الوطن واتهام المسيحيين بالكفر..، وبعد كل ما كان يطل هذا البوم مرة أخرى ليتهم حتى دعاة «الدين لله والوطن للجميع».

.. فماذا يتبقى من أطراف التطرف لم تجمعه هذه الوريقة؟

وبماذا يمكن أن يفسر لنا الحكم سكوته على هذه الجريمة وتركه لها توزع علنا وفي يسر، وترك سمومها تستدرج البسطاء بحثا عن جوائز قيمة؟.

إننا نتوجه بهذه الكلمات إلى من لايعنيهم الأمر.. أي إلى المسئولين الذين يتصورون- من فرط الذكاء- أن مهمتهم وفقط هى اقتناص حملة الرشاشات، ناسين أن وريقات كهذه هى الفاعل الأصلى، والمحرض، والمسئول عن الإرهاب..

ياسادة .. يامن لايعنيكم الأمر تذكروا أن الإرهاب يبدأ فكرا..

ياسادة.. إن لم يكن من أجل صحيح الدين، ولا من أجل مصر تاريخا وحاضرا ومستقبلا، فمن أجل أنفسكم ومصالحكم ومناصبكم.. أم أن البعض لم يزل يهوى إمساك العصا من منتصفها بأمل أن يصلح لكل العصور؟

الأهالى ١٧ مايو ١٩٩٥

حقوق الإنسان
الضرورات لاتبيح المحظورات

تكاثرت منظمات وجماعات ومراكز ومؤسسات حقوق الإنسان في مصر بكثرة مثيرة للاهتمام في أيامنا هذه.

ولعل مصر بحاجة إلى ما هو أكثر بكثير من هذه الكثرة، لكن أخشى ما أخشاه هو أن تصبح الكثرة عنوانا يثير الحيرة والريبة معا .

وابتداء نقرر ونقر ونعترف بأن مصر بكل ما تعانيه من افتقاد للاستنارة والليبرالية والاعتراف بالآخر، وبكل ما تحمله في سلتها الحكومية من احتقار للإنسان وحقوقه، وفي سلتها المتأسلمة من إهدار لحق الإنسان في استخدام العقل وحتى في الاتجاه إلى الله وفق رؤيته، ومن رفض رافض للآخر، ومن تشبث برؤى لاعلاقة لها بصحيح الإسلام لينسجوا منها مشنقة لحقوق المسيحيين شركاء الوطن، والنساء أجمل ما في هذا الوطن.. ولإنكار العقل والعلم والفن والحضارة، والمستقبل...

مصر إذن تعاني معاناة حقة، وهي معاناة مزدوجة توشك أن تحاصرها بين خيارين: انتهاك حكومي لحقوق الإنسان أو من جانب دعاة التأسلم.. ويزداد عمق هذه المعاناة إذا نظرنا إليها بشموليتها..بمعنى أن تحوى السلة الحكومية على اضطهاد متنوع المذاق يبدأ بممارسات غير مقبولة ضد كل من يقع في قبضة الأمن، ويتمدد ليشمل انتهاكات مثل فرض قوانين غير قانونية وغير عاقلة على المجتمع، انتخابات أنتم تعرفون جميعا ما يجرى فيها، ممارسات تفرق بين المواطنين في تولي الوظائف

العامة على أساس من الدين، عمال حقوقهم النقابية والمهنية والمعيشية مهدرة، احتكار لأدوات الإعلام الأساسية بما يحرم الإنسان حقه في التعبير وحقه في التعرف على الرأي الآخر. ويمعنى أن تحتوى السلة المتأسلمة على فتاوى وأحاديث مذاعة ومقالات (فى صحف حكومية وغير حكومية) ورشاشات وقنابل تستحل دماء المواطنين وأموالهم وحقوقهم في التفكير والتعبير والاختلاف والاجتهاد. وهى ممارسات تطال كل من خالفهم فى الرأى حتى من بين صفوفهم، وتطال كل ليبرالى أو عقلاني أو علمانى أو متحرر أو مجتهد أو منتقد أو مختلف.. إلخ، وتطال كل مسيحيي مصر وكل نساء مصر.

نحن إذن إزاء حالة من المطاردة المزدوجة لحقوق الإنسان.. وهى مطاردة شاملة .. متسعة، وأخشى أن أقول إنها إن لم تكن تزداد اتساعا فهى لاتنكمش بالقدر الكافي.

ولقد حرصت على أن أورد كم القيم التى يجرى إهدارها لأحد أمرين :

١- إننا بحاجة ملحة إلى مؤسسات للاهتمام بالدفاع عن حقوق الإنسان .

٢- إن حقوق الإنسان مسألة متكاملة وإن اجتزاءها وتلخيصها في حبة واحدة من حبات العنقود، فضلا عن أنه غير منطقي، فإنه يغطى على الممارسات الأخرى بغمامة تخفيها عن الأنظار، وهو أمر غير مقبول، بل ويسارع باستثارة الريبة والارتياب..

ولقد تفجرت في الآونة الأخيرة حملة ضارية ضد منظمات حقوق الإنسان، أخذت العاطل مع الباطل، وخلطت بين الفكرة الجليلة والمهيبة وبين الممارسات المثيرة- أحيانا- للرفض .

وما دفعنى للكتابة في هذا الموضوع هو تكاثر الحديث ضد هذه المنظمات بصورة أصبحت قادرة فعلا علي تشويه الصورة، وأن يمتد التشويه من الممارسات إلى المنظمات، ومن الأفراد إلى الفكرة...

ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن البعض من كبار مفكري مصر بدأوا وعن عمد ينأون بأنفسهم عن الإسهام في أنشطة هذه المنظمات من قبيل:«إبعد عن الشر وغني له». وخوفا من أن يتهموا بأنهم نالوا بعضا من هذا المال المتدفق عبر نهيرات مثيرة للدهشة والريبة معا. وهذه كارثة بكل المعايير لأنها تعزل الفكرة عن حصنها وتضفي على الممارسة ظلالا من الشك .

ولكي أكون واضحا أحدد نفسي في نقاط محددة :

- حقوق الإنسان في مصر تعاني معاناة تستدعي وتستوجب حشد الجهود للدفاع عنها .

- لابأس من تلقي هذا الدعم المتدفق من نهيرات أو أنهار مرئية وغير مرئية، طالما يستخدم استخداما صحيحا ولغير المصلحة الفردية، وطالما لم يفرض على الممارسة الخضوع لإشارات أو إيماءات أو تعليمات بتجاهل كل الكوارث التى تحاصر حقوق الإنسان المصرى، والتركيز، بصورة مثيرة للدهشة والريبة، على جانب واحد.. وعلى قضية واحدة ..

- مفهوم ومقبول ومنطقي أن تتلقى منظمة غير حكومية دعما خارجيا لإنشاء مستشفي أو دار للمسنين أو مركز لتنظيم الأسرة أو محو الأمية.. لكن المثير للحيرة هو تدفق أموال بغير حصر على منظمات حقوق الإنسان وأسأل لماذا؟ وفيم ينفق؟.

الدفاع عن حقوق الإنسان مسألة تتعلق بالضمير.. فهل للضمير ثمن؟ وهو مسألة تتطلب مواجهة شجاعة، فهل للشجاعة ثمن؟ وهو دفاع عن الإنسان والوطن والمستقبل فهل لمثل هذا الدفاع ثمن؟

وقد يتطلب الأمر قدرا من الإنفاق على مطبوع، أو تحرك أو نشر، فهل عقمت مصر بحيث لا يستطيع مثقفوها وليبراليوها والمدافعون فيها عن حقوق الإنسان أن يمولوا مثل هذا النشاط؟ فإن كانت هناك حاجة ملحة لتقبل مثل هذا الدعم فهل يمكن

اختصاره؟

مثلا: هل يمكن أن يوضع ميثاق يحتم علي جميع القياديين العاملين في مجال حقوق الإنسان ألا يتقاضوا أجرا أو مكافأة مادية عن عملهم؟ أو بمعنى أدق هل يمكن إلغاء صفة الاحتراف عن النشيطين في مجال حقوق الإنسان ؟

– وهل يمكن التنازل عن عقد الندوات في فنادق الخمس نجوم، المصحوبة ببوفيهات فاخرة تتفوق على بوفيهات الأفراح الارستقراطية؟

– وهل يمكن بعد ذلك أن تحقق منظمات حقوق الإنسان قدرا كافيا من الاستقلال في نظرتها، ومنهجها، ومسلكها، وتوجهاتها، فلا تنتقى من سلة انتهاك حقوق الإنسان إلا ما يرضى دافعي المعونات فتبدو كلماتها ناقصة المذاق كطعام بلا ملح .

فما من عاقل يرفض أن تدافع منظمات حقوق الإنسان عن الذين يتعرضون لتعذيب أو ترويع أو معاملات خارجة عن القانون سواء من الإرهابيين أو أسرهم، لكن الجملة هكذا ناقصة، طعام بلا ملح، أو بالدقة ملح بلا طعام .

فلا بد من إدانة الإرهاب والإرهابيين، دعاة ومفتين وقتلة من حاملى الرشاشات والقنابل. ولابد من إدانة ترويع وتكفير كل خصوم التيار المتأسلم، ولابد من إدانة أي انتقاص من حقوق المرأة ومن حقوق المسيحيين .

هكذا يصبح الأمر مستقيما، وهكذا تنتفى الحيرة أو الشكوك، ويصبح الدعم الأجنبى غير مثير للشبهات أو حتى التقول بالشبهات..

يا إخوتى الأعزاء.. العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مهمتكم .. نبيلة ونبل القصد لايتباعد عن نبل الممارسة ونبل الأداء ونبل التصرف.

بعض الأخطاء أتاحت لخصوم حقوق الإنسان من الطرفين.. فرصة امتهان الفكرة النبيلة، والتشويش عليها.

فهل آن لنا جميعا أن ننقذ الفكرة.. أن نحميها من خصومها ومن الممارسات غير الصحيحة وغير الصحية التى تنسب إلى أنصارها.

أنتم تتوجهون بقولكم وفعلكم إلى الرأى العام.. والشفافية إزاء الرأى العام مهمة جدا، وإلا أعرض عنكم، وعن الفكرة ذاتها.. فإن أعرض، فلا قيمة لأى قول أو فعل.. أو صراخ.

إن مقصدى من هذه الكتابة هو الخير للفكرة وللقائمين عليها.. وإنقاذها وإنقاذهم من تقولات الخصوم ومن أخطاء الفعل والممارسة .

الأهالى ٢٤ مايو ١٩٩٥

المواطنة(١)

وإذ يتجنب البعض- مخطئين- أن يتلمسوا جوانب الوجع في الجسد المصرى، فإن البعض الآخر بدأ في إثارة قضية هذا الوجع، وتفحصوا أسبابه ومسبباته بأمل التوصل إلى ما يشفى الجسد المصري .

ويصدر «المركز القبطى للدراسات الاجتماعية» مجموعة من الكتيبات بعنوان «المواطنة» .. أليست مسألة المواطنة هي أحد مواطن الوجع المصري؟

ونتفحص نتاج هذه المحاولة الشجاعة.. ونقرأ.

كتيب للدكتور سليم العوا نقرأ فيه : «وغنى عن البيان أن من سنة الله في الاجتماع البشرى أن يتجاور فيه أهل مختلف الملل والنحل، كما يتجاور أهل مختلف الألسنة والألوان وهم جميعا أخوة لأب وأم، وإن تباعد بمعاني الأخوة الإنسانية طول الأمد بين الأصول والفروع، قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة في قوله تعالى «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».. وفي حديث المصطفى «صلعم» يوم حجة الوداع خاطب الناس جميعا بقوله «يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب» (ص١) .

ويحدد الكتاب الأصول التي يبنى عليها وجهة نظره في «المواطنة» فيورد من بينها «قبول ما تقتضيه المشاركة في الدار، أو الوطن بتعبيرنا العصري، فكل ما حقق مصالح المشتركين معا فيه، جاز، وكل ما أهدرها فهو بالإهدار أولى وأحق.. وذلك وفق قاعدة: إن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح» .

ويتحدث الكتيب عن «صحيفة المدينة» التي وجهها الرسول إلى أهل المدينة محددا أسلوب التعامل فيما بينهم ويقول: «وهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين» ويورد عهد الرسول إلى أهل

نجران ونقرأ :«ولنجران وحاشيتها جوار الله، وذمة محمد النبى رسول الله على أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم.. وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، لايغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته» (٦).

أما الجزية «فأصح أقوال الفقهاء في تعليلها عدم اشتراك غير المسلمين في الدفاع عن دار الإسلام، لذلك أسقطها الصحابة والتابعون عمن قبل منهم الاشتراك في الدفاع عنها».

وأيضا:« صالح المسلمون أهل النوبة (وكانوا مسيحيين) على عهد الصحابى عبد الله بن أبى السرح على غير جزية بل على هدايا تتبادل بين الفريقين في كل عام» ويمضى الكاتب مؤكدا: « ومن هنا نقول إن غير المسلمين من المواطنين الذي يؤدون واجب الجندية.. لاتجب الجزية عليهم» (ص٩٨). بل هو يؤكد في وضوح واضح «وفى بعض كتب الفقه تصوير يأباه العدل الإسلامي، وترفضه النفوس الكريمة لكيفية أخذ الجزية – عند وجوبها – من غير المسلمين. وهذا التصوير مما لا أصل له في الإسلام. وقد صدق الإمام النووي حين قال : «هذه الهيئة (المكروهة) باطلة، ودعوى إستحبابها أشد خطأ».

ثم يورد الكتيب عبارة للإمام القرافي حول ضرورة البر بأهل الكتاب وذلك «بالرفق بضعيفهم، وسد خلة فقيرهم، وإطعام جائعهم، وكساء عاريهم، ولين القول على سبيل التلطف والرحمة، ونصيحتهم في جميع أمورهم، في دينهم ودنياهم، وحفظ غيبتهم إذا تعرض أحد لأذيتهم، وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم ، وجميع حقوقهم ومصالحهم وإيصالهم إلى جميع حقوقهم» (ص١٢) .

أسمعتم – والكلام نوجهه إلى البوم الناعق بخراب الوطن وتقسيمه– قول الإمام القرافي .

«وإيصالهم إلى جميع حقوقهم» فأين هذا مما تقولون وماتفعلون؟ أما نعيق البوم، فهو «تأسلم» لايرضاه الإسلام ولاترضاه الوطنية .

وإلى لقاء آخر .

الأهالي ٣١ مايو ١٩٩٥

المواطنة (٢)

ونواصل مطالعتنا لمصدر الوجع في الجسد المصري، ومحاولة فحص أسبابه، والبحث عن مخرج لمصر يغسل عنها جراحها المؤلمة. فنواصل قراءة الكتيبات التي أصدرها «المركز القبطي للدراسات الاجتماعية» بعنوان «المواطنة».

فنطالع الكتيب الذي أعده د. وليم سليمان قلادة، ونقرأ نصوصا تثير من الاحترام قدر ما تثير من الشجن. الاحترام لأنها تعبير صحيح عن وحدة الوطن، والشجن لأن هناك من يتجاسر فينعق ضدها..

..«نقرأ في تاريخ البطريرك ميخائيل (١٠٩٢-١١٠٢م) أنه وصلت عساكر الفرنج من البلاد الافرنجية إلى الشام في خلق كثير، وملكوا أنطاكيه وما يليها، ثم ملكوا مدينة القدس الشريف.. وصرنا نحن النصارى القبط لانصل إلى الحج لأجل ما هو من بغضهم لنا..» (ص١٦).

ونقرأ أنه مع نشأة مصر الحديثة على يد محمد علي توحد المصريون في بنائها «فالوالى اختار بعض المآمير من نصارى البلاد» والجيش والأسطول ضما المصريين، مسلمين ومسيحيين على قدم المساواة (ص٢٢) .

وهكذا وبالانتظام في خدمة العلم تصبح الوحدة الوطنية مجسدة قولا وفعلا. إلى الدرجة التي دفعت البابا كيرلس الرابع إلى القول «يقول البعض إنى طلبت من الباشا أن يعفى أولادنا الأقباط من الخدمة العسكرية، حاشا لله أن أكون جبانا بهذا المقدار، لا أعرف للوطنية قيمة، أو أن أفترى على أعز أبناء الوطن بتجردهم من محبة أوطانهم،

أو عدم الميل لخدمته حق الخدمة، والمدافعة عنه» (ص٢٦).

ومنذ أول مجلس نيابي «مجلس شورى النواب ١٨٦٦» يضم فى أولى انتخاباته وحتى نهاية عمله «نوابا مسلمين ومسيحيين أتوا جميعا- وفى جميع الدورات- بالانتخابات» (ص٢٨) .

فهل من حقنا أن نسأل سؤالنا التقليدي، والذي لم نمل من تكراره، «ماذا جرى لمصر؟».

* ثم نطالع الكتيب الذي أعده الأستاذ سمير مرقس مدير المركز لنتابع معه رأيه في «مشاركة الشباب القبطي في الحياة السياسية بين المحددات العامة والصعوبات الخاصة».

وبعد دراسة استطلاعية لتاريخ المواطنة المصرية يصل بنا الكاتب إلى المرحلة الساداتية التي يسميها مرحلة تديين الحركة السياسية.. ثم يربط بين ظاهرة تديين السياسة وبين مالازمها ونتج عنها «ففى ظل هذا المناخ بدأت تثار قضايا لم تكن مثارة من قبل فيما يتعلق بالمواطنة والمساواة، وبدأ التشكيك في قيم أصيلة اكتسبتها معا مكونات الجماعة الوطنية عبر التاريخ» ثم يكون طبيعيا «أن يصير عقد السبعينيات هو البداية لعصر الاحتكاكات والصراعات الطائفية» (ص٧).

أما الصعوبات التي تعوق مشاركة الشباب القبطي في الحياة العامة فيحددها الكاتب فيما يلي :«المناخ الطائفي- تديين الحركة السياسية - التراجع التاريخي عن المواطنة - الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في الحياة العامة - التشكيك في العقيدة الإيمانية - الحديث المغلوط عن الاقباط وكنيستهم» ثم يقول في صراحة موجعة: «إن الاستمرار المتصاعد للممارسات الطائفية الموجهة ضد الأقباط فكريا وماديا، وكما وكيفا؛ كما من حيث مرات حدوثها، وكيفا من حيث نوعية وأسلوب تنفيذها، على مدى ما يقرب من ربع قرن.. له أثره ولاشك في تردد الشباب القبطى عن المشاركة الفعالة

فى الحياة السياسية، خاصة وقد رافق هذه الممارسات إعادة النظر فى الموقف من الأقباط من حيث طرح التعامل معهم على أساس «أهل الذمة» و«الولاية»

وبعد....

إن هذا الجهد الشجاع الذى قدمه «المركز القبطي للدراسات الاجتماعية» ينبغى ألا يضيع في خضم «المكلمات» المتكاثرة في أيامنا هذه. وينبغى ألا ينظر إليه بضيق أفق، أو بضيق صدر، فهو يحدد وبشكل واقعى موطن الوجع فى الجسد المصرى.. و من ثم يتعين – وبالضرورة– البحث عن دواء مصرى شامل، شعبى ورسمى، فكرى وعملي لهذا الوجع .

وينبغى ألا ينظر إلى هذه الكتيبات على أنها شكوى مظلوم.. وإنما على أنها صرخة مصرية.. مصرية التوجه، ومصرية الوجع.

وينبغى ألا نغمض الأعين عما ورد فى هذه الكتيبات من حقائق. سواء أكانت حقائق تاريخية، أو حقائق آنية.

فمصر يوجعها حقا هذا التفريق المشين. والويل لمن يترك من يتألم دون أن يمد يدا كى يشفى جراحه .

الأهالى ١٤ يونيه ١٩٩٥

ردا على ياسر الزعاترة :
كى لاتختلط الأوراق في السجال!

وجه الأستاذ ياسر الزعاترة (الحياة ٢٥مايو١٩٩٥) لوما قاسيا لفريق سماه «اليسارى- العلمانى- الرسمى» «متهما» إياه بأنه يضع الإسلاميين جميعا في سلة واحدة.

وبما أننى واحد ممن يقولون ذلك، وكذلك كواحد ممن يمتلكون شجاعة الانتساب إلى اثنتين من المفردات الثلاث التى حددها، وممن يمتلكون شجاعة المعارضة للمفردة الثالثة وهى «الرسمى» وبما أننى ألح في كل كتاباتى على ما يرفضه السيد الزعاترة ويكرس مقاله له، فإن الرد عليه أصبح مفترضا، أو فرضا.

لكنني سأتوقف (وأنا دائما ألح على ذلك) عند التسميات... «الإسلاميون» - «الأصوليون»- «التيار الإسلامى»..كل هذه المفردات استخدمها الزعاترة دون احتراس، وكان الأمر مسلم به من الجميع، ولكن لندقق معا.

* الأصوليون نسبة «إلى الأصل» والأصل جليل ولايحتكره أحد، والدعوة للارتداد غير المحترس نحو ذات أدواته وآلياته القديمة لايكون بالضرورة اقترابا منه أو من صحيح الإسلام، فالأمر يتوقف على ما هو «الأصل» وما هو «الواجب الاتباع» وما هو «الممكن التطوير» .

* «الإسلاميون» «التيار الإسلامى» .. وكل من التعبيرين صفة، والصفة «لغة» هي تمييز الشيء عما عداه، فإن أضيفت إليها «ال» التمييز (هكذا تسمى لغة) ، باتت

تعنى استغراق كل الشيء كأن تقول الشعب المصرى أو الفلسطينيون ، فكل من عداهم لايكون مصريا أو فلسطينيا .

ومن هنا تكون التسمية بذاتها بداية للفرز المؤدى إلى اعتبار «الآخر» ليس مسلما، أى كافرا، فإذا كانوا هم «الإسلاميين» فنحن الذين ضدهم أو حتى لسنا معهم، نكون «غير الإسلاميين» أليس كذلك؟.

ولهذا نفضل نحن تسميتهم «المتأسلمون» أي الذين ينتسبون إلى الإسلام لكنهم ليسوا «الإسلام» ذاته، فلو كانوا هم «الإسلام» ذاته لما تجاسرنا أو رغبنا في أن نتوجه إليهم بانتقاد أو حتى إعراض.

أما «التاء» التي تسبق الفعل فهي (كما هو وارد في القاموس) تجعله علامة، كأن تقول «تأقلم» أو «تأرجح» في مشيته، فكانت «التاء» علامة تشبيه بالأرجوحة ، دون أن يكون الشيء المشبه هو الأرجوحة ذاتها.

هذا عن اللغة، فماذا عن السياسة؟

السيد الزعاترة يصف نفسه برئيس تحرير «فلسطين المسلمة» فلنتأمل الاستغراق للشيء الذى يرد، وعن «عمد متعمد» في هذه التسمية؛ ففلسطين، مهد السيد المسيح عليه السلام، وموطن نسبة عالية من المسيحيين، ليست موجودة ولو بأى نسبة على خريطة السيد الزعاترة، ويقفز سؤال غير محترس يلح على رغم احتراسى في الكتابة: ماذا لو أصدر مسيحى متعصب مجلة «فلسطين المسيحية»؟ هل تعطيه الحق؟ أم أن هذا الحق لك وحدك؟

هذا عن التسميات التى يحاول المتأسلمون تمريرها ببساطة محاولين فرضها علينا في غفلة من احتراسنا .

ثم آتى إلى المثلث الذى افترضه السيد الزعاترة: المثلث «اليسارى –العلمانى–

الرسمي» معا في سلة واحدة ،، هل هذا صائب؟

أولا : هناك يساريون (وهم فى اعتقادى مخطئون) يتوهمون مثلك أن بالإمكان الفرز بين متأسلم إرهابى ومتأسلم معتدل، وهناك يساريون(وهم في اعتقادى مخطئون) يتحالفون معكم في فلسطين.

ثانيا: هناك رسميون يستريحون إلى وهم التفريق بين المعتدل والإرهابى في التيار المتأسلم، وقد ظل النظام المصرى، واقعا في هذا الوهم حتى فترة قريبة جدا، ولم يزل هناك في صفوفه – حتى الآن– من يعتقد بمثل ما تقول .

بل إن أكثر من يلح على ضرورة هذا التفريق (لغرض في نفس يعقوب) هو الإدارة الأمريكية التى تسمونها بالاستكبار النصراني، فهي كانت ولم تزل تلح بل وتضغط من أجل ضرورة التفريق بين معتدل ومتطرف فى الجزائر (لصالح من تحب وتهوى هناك «جبهة الإنقاذ») وبين معتدل ومتطرف في مصر (لصالح من تحب وتهوى هنا أيضا «جماعة الاخوان»).

فأين الصواب في هذا الإجمال غير الصائب؟

لكن تعال كي أريحك أنا «يساري علمانى» وأقول وأكرر وأقرر أنه حتى الآن لامجال للترفيق بين معتدل ومتطرف في التيارات المتأسلمة التي أتابع وبإلحاح القراءة عنها، وألاحق أدبياتها العلنية والسرية ما استطعت.

ولكي أختصر الطريق أتوجه إليك بعدة أسئلة، أتمنى ألا تكون محرجة .

شرعيا: من هو الأكثر مسئولية؟ الذى أفتى (وهو مفترض فيه أنه الأكثر علما بشرع الله) بتكفيرشخص، أم الذى صدق الفتوى وحمل الرشاش فقتل المقول بكفره وارتداداه؟

ولأسهل الأمر عليك وعلىَ القارىء، أفسر السؤال:

في محاكمة قتلة الشهيد فرج فودة (وأرجو ألا تؤذيك كلمة الشهيد هذه)، وقف فضيلة الشيخ محمد الغزالى وهو المشار إليه بأنه رأس الاعتدال في تياركم(وبهذا الوهم سمح له التليفزيون الرسمى أن يتسلل إلى بيوتنا ليعلم الناس شئون الدين)، ليعلن أن من حق آحاد الناس تطبيق حد الردة (أى قتل المرتد أو بالدقة المقول بارتداده) وقال : إن القاتل هنا لايعاقب، بل يثاب على فعلته .

ثم أفتى البعض بأن رواية «أولاد حارتنا» كفر، وحاولوا استتابة الكاتب الكبير فترفع عليهم ترفعا يليق به، ونحمده له، ثم أتى صبى يحاول ذبح الرجل. وأمام المحقق أقر بأنه «سمع» (لاحظ «سمع» هذه) أن الرواية كافرة، وأقر أنه لم يقرأها، لكن «الفتوى» كافية، ولهذا قرر ذبح الرجل، وأكد المسكين أنه لو واتته فرصة أخرى لفعلها ثانية.

من المجرم هنا ياسيدى؟ أريد إجابة محددة .. أهو من أفتى بغير صحيح الإسلام أم الصبى المسكين الذى أعدم؟ وأسألك بالمناسبة : أليس ظلما بينا أن يعدم الصبى ويترك الذى أفتى (أى المحرض) حرا طليقا؟ وهل سمعت المثل السودانى البليغ: «يشوف الفيل ويضرب في ظله»؟.

وتتبقى بضعة أسطر أكرسها لتحديد واضح ومحدد.

من هو المعتدل بمعايير زماننا؟.

هو من يؤمن بالديموقراطية ولا يعتقد أنها بدعة نصرانية.

والديموقراطية تعنى وتفترض (في اعتقادى) أربع آليات أساسية «فى مجتمعاتنا»:

– انتخابات حرة، لإقامة مجلس تشريعى يشرع لتحقيق مصالح العباد، وفقا لمبدأ: حيث تتحقق مصالح العباد فثمة شرع الله، وذلك من خلال قوانين وضعية تطبقها محاكم مدنية تلتزم بهذا القانون الوضعى..

- تعددية حزبية حقه لكل القوى التى تؤمن بالديموقراطية حقا (الآن وفي المستقبل)، ولاتسمح لأحد أن يحتكر الحقيقة، أو يحتكر التحدث باسم الإسلام، أو يخلط بين الدين وبين الفكر السياسي المتستر بالدين، ولاتسمح لأحد أن يزعم أنه وحده «الجماعة المسلمة» وأن من خالفه فقد خالف صحيح الدين.

- تداول حق للسلطة، الآن وفى المستقبل، وهذا يعنى عدم الخلط بين «الحكم» وبين «الدين» أى بالدقة: لا يجوز لأحد أن يدعى أنه إذ يحكم أن حكومته هى «حكومة الإسلام» (أرأيت الرسول الكريم إذ نهى عامله عن أن ينزل الناس إن أرادوا على شرع الله وقال أنزلهم على رأيك أنت. فشرع الله أجل من أن يحتكره أحد ليتحصن به) .

وكمثال للتقريب: هل تعتقد أنت أو اخوتك أنكم إن حكمتم ستقيمون حكومة حزبكم أو جماعتكم أم «حكومة الإسلام» فإن كانت حكومتكم فأهلا وسهلا فلنا حق المعارضة بل حق إطاحتكم . ولكن هذا لاينطبق بحال من الأحوال «على حكومة الإسلام».

وهذا هو بالدقة الفارق في النظر إلى كل الحكومات التى تدعى أنها «حكومة الإسلام» فكل معارض أو متظاهر أو مطالب بتغيير الحكام، كافر لأنه يعارض حكم الإسلام وليس حكم الفريق الفلاني، أو الشيخ الفلاني، وكلاهما بشر يخطىء ويصيب .

- احترام حقوق المواطنة فلكل مواطن (بغض النظر عن ديانته) كامل الحق في تولى المناصب وفي حيازة الحقوق ذاتها التى يحوزها مواطن آخر، على أساس المبدأ المعترف به «أن المواطنين أمام القانون سواء».

وبعد، ولست أريد أن أزيدك حرجا، لكننى أدقق فأؤكد على ضرورة الإقرار بمبادىء كهذه، الآن وفى المستقبل، وألح على «وفى المستقبل» هذه. لماذا؟.

لأن البعض يحاول أن يجارينا أو كما يقول المصريون «يأخذنا على قد عقلنا» ويقول : موافق، وهو ليس موافقا هنا، إنه فقط يقول في قرارة نفسه «هذا مجتمع غير إسلامي.. مجتمع كافر، تعلوه رايات الكفر فلا بأس من أن تجاري فيه هذه الضلالات

الكافرة، أما عند قيام دولة الإسلام فلنا شأن آخر».

والسيد الترابي قالها علنا عندما تنصل (في ظل ما يعتقد هو أنه دولة الإسلام) من كل ما التزم به في ظل المجتمعات الكافرة، والسادة أعضاء جماعة الإخوان وحزب العمل في مصر يطبقون ذلك دون إحساس بأى تناقض أو عيب أو خجل، فهم يصرخون وبالقدر نفسه مؤيدين حكومات «إسلامية» كما يقولون، لاتفعل ولا تقول كل ما يطالبون به الآن، لمجرد أنها حكومات «إسلامية».

فهل لنا أن نتوقع على يديهم إن حكموا، أكثر مما يفعل أصدقاؤهم الذين يصرخون دفاعا عنهم؟ ولعلى بهذا القول المختصر لا أكون قد آذيت مشاعر السيد الزعاترة فما قصدت سوى تبيان الحقيقة.

ولعله هو الملوم إذ وطأت قدمه ساحة يحرص كل المتأسلمين على تجنب الخوض فيها .

الحياة (لندن) ٢ يونيه ١٩٩٥

المال والأصوليون وحقوق الإنسان

كلما حاولنا مع القاموس المصرى وجدنا مفرداته محددة تحديدا مصريا فهى دوما مصرية المذاق، ومصرية المعاناة، ومصرية التحديد.

فإن قلبنا صفحات هذا القاموس، وتوقفنا عند صفحة حقوق الإنسان، تدافعت أمامنا مفردات عديدة كل منها يزاحم ويتزاحم كي يبدو الأكثر أهمية: حرية التعبير، حرية الرأي، حرية الصحافة، الحق في استخدام العقل، الحق في الاعتداد بالعلم، الحق في الاختلاف، الحق فى أن تكون «الآخر» دون أن تصبح عدوا ، حرية الاعتقاد، حقوق المرأة، انتخابات حرة أو أقرب إلى أن تكون كذلك، تداول السلطة، وأيضا حقك في حماية نفسك – حياتك وجسدك– من عدوان «الآخر» الذى يصمم على أن كونك «الاخر» هو بذاته مبرر لقتلك أو تهديدك بالقتل، أو اتهامك بالكفر، أو في أحوال أخرى انتهاك حريتك وهكذا .

لكن القاموس «الافرنجى» نجح – ولأسباب محددة وربما لمصالح محددة – فى أن يختزل «حقوق الإنسان المصرى» إلى واحد فقط من المفردات، هو الدفاع عن حقوق الإرهابيين.

وابتداء نقرر ، ونعترف ، بحقوق الجميع، إرهابيين أم غير إرهابيين،فى ممارسات ومواجهات وأساليب ومحاكمات في إطار عادل وقانوني، فليس بالإمكان أن نبادل المجرم إجراما بإجرام، وأن نكرس إنكار حقوق «الآخر» بإنكارنا حقوقه، ولكن الجمل غير المكتملة تبدو دوما غير منطقية وغير مقنعة، بل مثيرة للدهشة أحيانا، وللارتياب

في أحيان أخرى .

وإذا كان الفنان يونس شلبى قد اكتسب شهرته ، وكرس نفسه كفنان مبدع، من تهكمه الساخر عبر جمل غير مكتملة، فإن جماعات حقوق الإنسان الغربية، والأمريكية تحديدا، اكتسبت عدم صدقيتها بل اكتست تصرفاتها بالريبة من تمكسها المستميت بالجمل غير المكتملة.

فقد أثارت حقوق الإرهابيين حتى حقوقهم فى تكفير «الآخر» وحتى إن كان «القول» بالتكفير يتحول حتما إلى فعل «القتل».

والغريب أن هذا القاموس الافرنجي مخصص وفقط للاستخدام عندنا، ففى ألمانيا مثلا عندما قررت الحكومة حل التنظيمات النازية أو شبه النازية لم يتجاسر أحد من أصحاب «بوتيكات» حقوق الإنسان فى أوروبا أو أمريكا على أن يعلن احتجاجا أو شبه احتجاج، اعتراضا أو شبه اعتراض. وهذا طبيعى ومنطقي، فأنت لاتستطيع أن تعطي- وبحجة إعمال الديموقراطية- الحق لأعداء الديموقراطية في اغتيالها .

وفي علم المنطق مقولة منطقية بقدر ماهي جميلة: «من اللامنطق أن تستخدم المنطق لفهم قضايا غير منطقية» وهكذا يمكن أن نؤكد وأن نتاكد من أنه «من اللاديموقراطي أن تستخدم الديموقراطية لتحقيق أهداف غير ديموقراطية».

وإذا كان الأمر يبدو غريبا بالنسبة لبوتيكات حقوق الإنسان الغربية، فإنه يصبح أكثر غرابة بالنسبة للترجمة المصرية لهذه المنظمات.

ويبدو مثيرا للدهشة أن نتحاشى استخدام القاموس المصري، ونعتمد فقط القاموس الافرنجي، ونرفض المفردات المصرية، أو نتجاهلها، لنكتفى فقط بما يكتفى به السادة الغربيون أو الأمريكيون.

ويتداول البعض أن ربما كان السبب في ذلك تلك المعونات أو الهبات أو المساعدات

التي تمتد عبر قنوات مفتوحة وبسخاء مندفع، والذى يثير الدهشة هو من أين تأتى هذه الأكوام من الأموال، قيل فى البدء إنها تأتي من «منظمات غير حكومية» متربعة فى أوروبا وأمريكا، ولم يسأل أحدم من أين تحصل هذه المنظمات غير الحكومية على هذا الطوفان من الأموال، ومن الذي يمولها .

لكن فرسان حقوق إنساننا المصريين اخترقوا الحواجز، ورفضوا التستر خلف لافتة «غير الحكومية» وأسرعوا وبسرعة مدهشة للحصول على هبات الحكومات، دون أن يسألوا أنفسهم ذلك السؤال البريء، والعاقل: لماذا تتحمس هذه الحكومات التى تدوس حقوق إنساننا المصري والعربى كل يوم وتنتهكها علنا، ورسميا، لان تقدم فيض أموالها «للدفاع» عن حقوق ذات الإنسان ذاته الذي تدوسه بأقدامها كل يوم، سواء عبر تعليمات صندوق النقد الدولى، أو فى مجلس الأمن، أو على أيدى إسرائيل، أو صنائعها؟ أليس هذا غريبا؟

لكن الغرائب ليست أحادية بل هي كومة من الأشياء الغريبة، فالدفاع عن حقوق الإنسان مهمة نبيلة، وهى من فرط نبلها تبدو أسمى من أي ثمن، إلا أن البعض قرر بجسارة مثيرة للدهشة أن يؤجر نبله مقابل راتب شهري، أو منحة مالية هى كبيرة بكل المعايير، فهل هذا طبيعي؟ هل من الطبيعي أن يترك الكثيرون مهنهم الأصلية، لتصبح مهنتهم الدفاع عن حقوق الإنسان؟ وهل يفسر هذا سر استبدال القاموس المصرى، واستخدام قاموس من يدفعون؟ وهل يفسر هذا حمى الانقسامات، وتكاثر المؤسسات والمنظمات والمراكز والمسميات، إذ يحاول كل أن يحصل على أكبر قطعة من الكعكة، وعندما تشتعل المنافسة فإن المانح يختار، وهو بالقطع سيختار الأكثر أدبا والأكثر ولاء، أو بالدقة، الأكثر خضوعا لقاموسه هو وليس للقاموس المصرى .

ليس معنى ذلك – بطبيعة الحال– أننا نرفض الفكرة، وهو ما تحاوله بعض الأقلام الحكومية، لكنه يعنى أننا نحاول أن نحمى الفكرة النبيلة من الشوائب والتصرفات غير

النبيلة، وإننا نعتقد بل نثق بأن مصر بحاجة إلي حملة وحملات للدفاع عن حقوق الإنسان، وإلي منظمة ومنظمات، ونشرة ونشرات، وجهد وجهود. فحقوق الإنسان مضيعة فى الأغلب لكننا نرفض أن يكون الثمن الآتي من الخصوم هو أن ننحني، فكيف يمكن أن نحقق ذلك؟ الإجابة في اعتقادنا بسيطة وسهلة، وهي أن نرفض أن يكون للنبل النبيل ثمن، فيمتنع «النبلاء» الذين يتصدون للدفاع عن حقوق الإنسان عن أن يتقاضوا رواتب أو منحا أو مكافآت على أدائهم النبيل دفاعا عن حقوق الإنسان .

ومن ثم تتقلص - وإلي أقصى حد- الحاجة إلي أي عون أجنبي. ومن ثم تتلاشى- وإلي أقصى حد- الحاجة إلى اللجوء للقاموس الافرنجي للتعامل مع قضية حقوق الإنسان، وتكتمل الجمل، فتصبح جملا مفيدة.

إن مؤسسات حقوق الإنسان لاتمتلك عناصر ضغط سوى الرأى العام، واستخدام المال القادم من العدو، والمفردات التى يحددها العدو، والتربح الفاضح. من ذلك كله يفرض بل ويفترض عزلة كل الدعاوى والأقوال والأقاويل عن أي تأثير فاعل في الرأي العام. وربما كان هذا أيضا أحد أهداف، أو أهم أهداف البوتيكات الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان .

فيادعاة حقوق الإنسان، نحن بالفعل بحاجة إليكم، ومصر بالفعل بحاجة إليكم، وإنسانها يحتاجكم كي تدافعوا عن حقوقه الحقة والمتكاملة، فلا تخذلونا ولا تخذلوا مصر ولا إنسانها مقابل حفنة دولارات ينفق بعضهاعلى ولائم في فنادق النجوم الخمس، والبعض الآخر على مطبوعات من ورق مصقول، ثم على مرتبات ومنح وما هو غير ذلك، وكل هذا يمكن تجاوزه ويمكن اختصاره واختزاله، ليبقى الدفاع عن حقوق الإنسان نبيلا كما يجب أن يكون، نقيا كما يجب أن يكون، مصريا كما يجب أن يكون، أو هذا ما أعتقد .

الحياة (لندن) ١٣ يونيه ١٩٩٥

رسالة إلى السيد الرئيس :

هذه جريمة

السيد الرئيس حسني مبارك

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

..أتوجه إليك اليوم ليس كرئيس لهذا البلد.. وإنما كرئيس للحزب الحاكم، ولست أطلب سوى أمر بسيط .. واضح.. وهادىء، وهو أن تتفضل فتخصص من وقتك المزدحم ربع ساعة لا أكثر لتتصفح جريدة تصدر باسم الحزب الذى يتشرف برئاستك والجريدة هى «اللواء الإسلامي» والعدد المقترح قراءته هو العدد ٧٠٠ (٢٢-٦-١٩٩٥) ففيه تكتشف ياسيادة الرئيس إلى أي حد تسلل التطرف المتأسلم إلى داخل الحزب الحاكم وإلى صحافته الناطقة باسمه والمعبرة عن سياسته .

فالعدد طافح بدعاوي التأسلم المتطرف، كل سطر منه، يقطر سما معاديا لحرية الرأي والفكر والعقيدة، وأكثر كلماته مكرسة لتكفير المخالفين..فهم لايكتفون بتكفير د.نصر حامد أبو زيد، وإنما يكفرون كل من أيده وكل من سانده .والغريب ياسيدي أن بعضا من رجال الحزب الحاكم نشروا مقالات يساندون فيها د. نصر، بل إن المجلس الأعلى للثقافة فعلها هو أيضا وأعلن مناصرته لنصر.و نحن أيضا فعلناها من منطلق التعبير عن وجهة نظر نعتقد أنها هي الصحيحة، أو أنها الأقرب إلى صحيح الإسلام.وبعد ذلك تأتي جريدة تقول عن نفسها «يصدرها الحزب الوطني الديمقراطي» لتكفر هؤلاء جميعا ..

وأنت ياسيدي الأكثر دراية بالنتيجة.

شاب متهوس طائش يمسك برشاش ليطيح برؤوس كثيرة وساعتهاسيقع اللوم عليكم، فأنتم أو بالدقة جريدتكم، هي «المحرض» و«الفاعل الأصلى».

ولعلك سيدي الرئيس تتفق معنا فى أن «الإرهاب يبدأ فكرا» يبدأ بالعقل الجامد المتخلف الذي يغلق كل أبواب الاجتهاد إلا بابه هو، ويرفض أي فكرة إلا فكره هو.. ثم يقرر أنه وحده صحيح الإسلام، ومن ثم فإن كل من عاداه فقد عادى صحيح الدين، ثم تفتح أبواب جهنم قتلا وإرهابا وجنونا متأسلما..

ولقد نعينا ياسيدي الرئيس على الحزب الحاكم أن بعض رجاله وكتابه يمسكون العصا من منتصفها في معركة مصر المصيرية ضد الإرهاب المتأسلم، ونعينا على البعض تصوره أن المعركة ضد الإرهاب هي معركة أمنية فقط مؤكدين أنها معركة حضارية شاملة تستهدف الاندفاع بمصر في طريق تطوير تعليمها وإعلامها واقتصادها وثقافتها وفنونها. ولكن ها نحن ياسيادة الرئيس نكتشف أن الحزب الحاكم يصدر لنا ثعابين سامة تنحاز وعلنا إلى الإرهاب المتأسلم، بل وتفتح أمامه وباتساع كامل كل أبواب الفعل الطائش والإرهاب المتوحش.

إن دماء مصرية كثيرة وعزيزة قد أريقت في معركة مصر ضد الإرهابيين المتأسلمين: رجال شرطة. مفكرون.. مسيحيون. وكأني بهذه الدماء تصرخ مستنكرة هذه الجريمة الجديدة المتربعة على صفحات جريدة تنتسب – ويا للأسف– إلى الحزب الحاكم .

سيدي الرئيس

لست أطلب أكثر من أن تقرأ هذا «العدد– الجريمة» .. فإن رأيت أنه يعبر عن رأى الحزب الوطني الديمقراطي كان بها.. وكان لنا نحن شأن آخر.. وإلا فإننا ننتظر منك وبصفتك رئيسا للحزب الذى أصدر هذه الجريدة أن تتفضل بإيضاح أو بموقف..

إنني وبصراحة تامة ياسيدي الرئيس أكتب هذه الرسالة واثقا من أن في الأمر خطأ كبيرا، وأعتقد أن هذه الجريدة لم تعبر بما قالت عن الرأي الرسمي لحزبكم.. لكن السكوت هو ياسيدى علامة الرضا..

وأنا لم أرض ولم أسكت.. وأنتظر رد فعل رسميا من الحزب يوضح لنا مدى رضائه... ومدى قدرته على السكوت على جريمة كهذه .

وفي الختام أرجو أن تتقبل ياسيدي الرئيس خالص احترامي .

الأهالي ٢٨ يونيه ١٩٩٥

الإرهاب.. والحمار

ويأبى الإرهاب المتأسلم إلا أن يتصاعد بجريمته المجرمة إلى المدى الأقصى.. وكأنه يستحثنا ويستثير نخوتنا كي نصعد من حملتنا ضده إلى المدى الأقصى .

.. والمتأسلمون السودانيون ليسو خيرا من متأسلمي البلدان الأخرى، لعلهم يتفوقون عليهم.. في الإفراط المفرط في تطرفه، ومن فرط الإفراط في التطرف يكون التفوق في الغباء، ذلك الغباء الذي ينتهي بشعب يجوع وإرهاب يسيطر ووطن يتمزق.

ويتجلى الغباء في مناطحة الصخر المصري.. «فأدمى قرنه الوعل».

والمتأسلمون المصريون تضاءل دورهم، ومن فرط لهاث مقاولي الأنفار المقيمين مرفهين في أوروبا وراء التمويل السخي، تحولوا إلى مجرد أدوات تدار فتستدير ، فتحولوا إلى قتلة مأجورين، يستأجرهم أعداء أغبياء لهذا الوطن كي يواصلوا معركة التأسلم المجرمة ضد الشعب وحريته.. وضد العقل واستنارته.. وضد الإبداع والخلق والحضارة والتقدم..

والآن، وبعد أن صعدت الجريمة إلي أعلى قممها المجرمة، هل لنا أن نتعلم الدرس؟ أكثر من مرة يطرق الدرس المرير أبواب عقولنا لكن البعض يأبى إلا إغلاق بوابات الفهم، ويواصل الاكتفاء بمعركة الأمن الباسلة ضد الفلول المتأسلمة، بينما يسهم هو بتهاونه، أو تهادنه، أو تهالكه، في نسج الخيمة السوداء التى تفرخ ثعابين التأسلم السامة. البعض لم يزل لايفهم، أو يصمم ألا يفهم أن الإرهاب تجرى صناعته عبر تشويش العقول، ورشه المتكرر بمبيد للفهم والتفهم.. وأن الإرهاب يبدأ فكرا . فتركوا

ثعابين كثيرة تمرح فوق منابر مساجد هي أطهر من أن يدنسها رجس التأسلم الإرهابي.. وتسرح عبر صحف وبرامج تليفزيونية وإذاعية.. كي تنفث سمومها السامة في عقول المصريين.. ناسين أننا كى نأمن شر ثعابين التأسلم يتعين علينا ألا نكتفى بضرب الرؤوس الحاملة للرشاشات والقنابل.. وإنما «فاتبع رأسها الذنبا» .

والبعض لم يزل يهوى لعبة الإمساك بالعصا من منتصفها.. ناسين أنه مع هذا التصعيد المجنون للإرهاب يصبح إمساك العصا من منتصفها وقوفا- في واقع الأمر- على الضفة الأخرى. الضفة المعادية للوطن والشعب والمستقبل .

فلنتبع رأسها الذنبا، ولنسحق كل الأذناب السامة التي لم تزل تفح بسمومها في أماكن مطهرة، وفي صحف حكومية، وفي برامج تليفزيونية .

لقد سادت سياسة التهاون والتهادن مع مروجي سموم التأسلم لزمن ظللنا طواله نستصرخ الضمائر، ونهز أغصان الحكم لعله يفيق..فهل أن له أن يفيق..

وإن لم يفق الآن.. فمتى؟

السودان والحمار..

وتلح على قصة قديمة يذكرني بها حال السودان الشيق..

«جلس أعرابى إلى جوار جمله المحتضر.. وفيم يلفظ الجمل آخر ما تبقى من أنفاس، قال الأعرابي : سامحني، لقد أثقلت عليك بالأحمال، وقترت عليك في الطعام.. ولم أبال بما أصابك من مرض.. فهل تسامحنى؟

التقط الجمل بقايا أنفاسه وقال: أغفر لك كل شيء وأي شيء إلا شيئا واحدا هو أنك كنت تربطني في ذيل حمار وتتركه كي يقودني» .

ويا شعب السودان الصديق والشقيق هل تتصورون أن الوطن سيغفر لكم..أنكم فعلتم به مافعل الأعرابي بجمله؟

ثعابين رسمية

وجحور الثعابين المتأسلمة كثيرة في مصر، لكن أخطرها وأكثرها إيواء للأفاعي السامة هي مجلة تسمى نفسها «اللواء الإسلامي»وتقول إن الذي يصدرها هو الحزب الحاكم فهي إذن لسان حاله، أو هو مسئول عن خطاياها وأخطائها. وهذا «اللواء المتأسلم» ينفث سمومه الداعية لخراب الوطن، وإلى تكفير كل خصومهم متسربلا في كل ما يكتب بستار رسمي يضفي على تأسلمه حصانة، وعلى سمومه مشروعية .

وهل أحتاج أن أقرر وأكرر أن مثل هذه السموم هى المصدر الشرعى للقتل بالرشاش والقنبلة؟

هل أحتاج أن أستثير ضمائر الحزب الحاكم إن لم يكن باسم دماء الذين استشهدوا في معارك التصدى للقتلة المتأسلمين، وإن لم يكن باسم مصر ومصالحها ومستقبلها وعقلها وعلمها وفنونها وحضارتها، فباسم مصالحه وهو الحاكم الآمر، والناهي.. والمستفيد..هل أحتاج بعد كل ما كان أن أستثير ضمائركم، وأن أستنهضكم كي تجففوا منابع الإرهاب القابعة في رحابكم؟

مجرد حكاية

ويحاول البعض أن يبرر أو يمرر هذه الأخطاء المتراكمة مستصغرا من شأن كل واقعة على حدة ، ناسيا أن تكاثرها عبر السياق العام يهيىء المناخ المسموم،.. ويفرض المظلة المتأسلمة.. المفترض أنها المنبع الأساسى للثعابين الإرهابية..

ويذكرنى ذلك بحكاية الرجل والشيطان.. فهل أحكيها لكم؟

«قابل رجل الشيطان فاستعاذ منه، لكن الشيطان تمسكن قائلا: أنتم تظلمونني دوما، مع أنكم أنتم البشر السبب في كل الخطايا، ومرتكبو كل البلايا.. ثم أخذ الرجل من يده وقال: سأريك واقعة توضح لك ذلك. واقتربا من محل حلواني يغلى عسلا في

قدر. مد الشيطان طرف إصبعه في القدر وبلل إصبعه بالعسل ثم مسح قطرة منه على حائط وابتعد.. ثم تراكمت التداعيات ..النمل تجمع على العسل. عقرب لاحظ النمل فاقترب لينال غذاءه، . قط شاهد العقرب فقفز مستفزا ، كلب سمع مواء القط فانقض عليه، صاحب القط ضرب الكلب بعصاة، قفز الكلب فقلب قدر العسل، ثار الحلواني وضرب الرجل، تشابك أنصار كل منهما، ووقع قتلى جرحى فيما كانت النار تمتد من محل الحلواني لتحرق المحلات المجاورة... ضحك الشيطان وسأل الرجل : أرأيت ماذا فعلت أنا وماذا فعلوا هم؟»

..وأهدى هذه الحكاية إلى بعض حكامنا الذين يستهينون بآثار الأفعال الشيطانية التي تأتى على أيدى ثعابينهم المتأسلمة... ناسين ما يترتب عليها من تداعيات.

حكمة

تظل الحماقة حماقة حتى ولو كررها ألف رجل

«فولتير»

حديث شريف

«إني لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس أو أشق بطونهم» .

رواه البخاري ومسلم.

وحكمة أخيرة

«إن المستقبل يعذبنا، أما الماضي فيحتفظ بنا في إساره، ولهذا يهرب الحاضر منا ويفلت من أيدينا».

«جاك فلوبير».

فهل نستطيع أن نخلص أنفسنا وعقولنا وأوطاننا من إسار الماضي كي نستطيع أن نمسك بالحاضر ونتطلع إلى المستقبل؟

مجرد سؤال

الأهالى ٥ يوليو ١٩٩٥

وجيه أباظة.. شاهدا

أسعد الآباء هم الذين يستحقون أبناء يمتلكون القدرة ويمتلكون الوفاء، وقد أثبت وجيه أباظه أنه واحد من أسعد الآباء ، فأبناؤه يتابعون وفاءهم له.. بنشر تراثه وأفكاره.. ومواقفه.. وفي الكتاب الممتع والمفيد «وجيه أباظة.. صفحات من النضال الوطني» الذى حرره «عبد الله إمام» نطالع شهادات عدة لوجيه أباظة.. كواحد ممن عاصروا أهم ما عاشه الوطن من أحداث..

ومن هذه الشهادات شهادته عن «جماعة الإخوان» .ونقرأ شهادته عن «الإخوان» عام ١٩٥٠.

«وبعد اغتيال حسن البنا اختارت الجماعة مرشدا جديدا من خارج أعضائها هو المستشار حسن الهضيبي المتزوج من شقيقة نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية، وابنه متزوج من بيته، وقريب عمر حسن رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية.. وبدأت الجماعة علاقة حميمة مع الملك في حين كانت الحركة الوطنية قد وجهت أهدافها نحو إسقاط الملك الذى ظهر فساده وعبثه بالحياة السياسية» .

ويمضي وجيه أباظه في شهادته: «وقد التقى الهضيبي بالملك أكثر من مرة في عز غليان الشعب ضده.. وعندما سئل عن سبب هذه الزيارات قال إنها «زيارة كريمة لملك كريم»..

ووفقا لرواية فتحى العسال مراقب المركز العام للإخوان، والذى كان قريبا جدا من حسن البنا فإن الملك اشترط على الهضيبي عند مقابلته «عدم خوض الإخوان المعركة

ضد الانجلين، ووعده بتولى الوزارة، لذلك كان المرشد العام الجديد يصرح دائما بأن الإخوان لن يحاربوا الانجلين، وليس لهم دخل بهذا العداء»..(ص١٧٤).

وإذ يكذب «الإخوان» كعادتهم دوما مدعين أنهم أسهموا في الكفاح المسلح ضد الإنجليزعام ١٩٥١ فإن وجيه أباظه يذكرهم بأن الهضيبي صرح لجريدة الجمهور المصرى (١٥ أكتوبر١٩٥١) متسائلا: «وهل تظن أن أعمال العنف تخرج الانجليز من البلاد، وإن واجب الحكومة اليوم أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب، وإعداده، وذلك هو الطريق لإخراج الانجليز». وعندما توجه له شباب الإخوان ملحين على مشاركتهم في الكفاح المسلح قال لهم «اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن».(ص١٧٥) .

ويتذكر وجيه أباظه ما رواه كمال رفعت- زميله في قيادة الكفاح المسلح آنذاك- (في كتابه: حرب التحرير الوطنية) من أن أحد الفدائيين ذهب إلى الشيخ فرغلي مسئول الإخوان في الاسماعيلية يسأل عن موقف الإخوان من احتلال الانجليز للمدينة فقال: «نحن لسنا على استعداد لتحمل نتيجة تهور النحاس، ولايمكن أن نضحي بأولادنا من أجل الوفد.. الوفد عملها وعليه أن يتحمل نتائجها..الوفد حاليا لايخيف الانجليز لأنهم يعلمون أن هناك قوة ثابتة في البلد هي الإخوان، فإن لم يقتنع الوفد بقوتنا فلن تفلح أي محاولة له، وعلينا أن نترك الوفد وحده يغرق وينتهي». ويقول: «لقد كان لدى الإخوان أسلحة كثيرة مخبأة لم تستخدم في القتال ضد الانجليز»..

ويذكرنا أباظة أيضا بتصريح لرئيس شعبة الإخوان بالسويس بأنه «ليس للإخوان أي نشاط في حركة المقاومة» (ص١٧٥) .

ثم يمضي وجيه أباظة مكملا شهادته:«جميع الذين التقيت بهم من الذين ساهموا في العمل الفدائي نفوا مشاركة الإخوان في مرحلة ما بعد إلغاء المعاهدة في أى من العمليات الفدائية التي قاموا بها.. » ثم يقول وهو قائد المجموعات الأساسية «إننى أتحدى أن يواجهني أي واحد من الإخوان المسلمين ويقول إنه شارك في العمل

الفدائي في ذلك الوقت» (ص١٧٦) .

ثم يعزز وجيه أباظه شهادته.. وهي ليست بحاجة إلى تعزيز- فقد كان هناك، وفي موقع القائد، ورأي بنفسه من شارك ومن لم يشارك- يعزز شهادته بشهادة أخرى من خالد محمد خالد الذي كتب أيامها غاضبا وساخطا على الإخوان (روز اليوسف١٦-١٠-١٩٥١) .فقال : «الإخوان المسلمون وكانوا أملا من آمالنا، لم يتحركوا ، ولم يقذفوا في سبيل الوطن بحجر، ولاطوبة، وحين وقف مرشدهم الفاضل يخطب منذ أيام قال للشباب: اذهبوا، واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم، وسمعت مصر المسكينة هذا التوجيه فمزقت صدرها بيدها، وصاحت ياكبدي..أفي مثل هذه الأيام يدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم، ومرشد الإخوان يعلم، أو لايعلم أن رسول الله وخيار الصحابة معه تركوا صلاة الظهر والعصر من أجل المعركة» (ص١٧٥) .

تحية عطرة لوجيه أباظة

وإذ نبعث إليه بتحية لنضاله في سبيل الوطن ، فإن من تهربوا من واجبهم إزاء الوطن.. لايستحقون سوى أن نذكر الوطن والأجيال المتعاقبة بتهربهم وتقاعسهم، وما هو أكثر من التهرب والتقاعس.

أليس كذلك .؟

الأهالي ١٢ يوليو ١٩٩٥

الترابي كنموذج

يمكن القول إن حكومة الترابي- البشير تمثل نموذجا صافيا لعملية «أسلمة» الدولة، وجهاز الحكم، كما أنها نموذج واضح للتطبيق العملي للأيديولوجية «المتأسلمة» (ملحوظة: متأسلمة هنا تعنى التستر بالإسلام رغم كونها ليست صحيح الإسلام).

ومن هنا فإن الفحص الدقيق لمعطيات هذا النموذج يقدم لنا تصورا يمكن أن يكون واضحا، للنموذج الذي يطمح المتأسلمون الآخرون لإقامته في بلادهم .

وابتداء نكتشف أن الترابي كان قبل وثوبه إلى الحكم يتحدث طويلا عن الديمقراطية وأهميتها، والتعددية الحزبية وضرورتها، وعن حرية العمل النقابي والعمل السياسي والانتخابات الخ.. وما أن أصبح حاكما أو شبه حاكم تنكر لذلك كله وأقام نموذجا شموليا صارما لايسمح بأى قدر من الحريات العامة.

وتفسير ذلك سهل إذا ما تفهمنا حقيقة المنطلق الذي يحكم رؤية المتأسلمين في هذا الصدد وهو:

* يجوز للمسلم إيهام القول (أي الكذب) لخداع العدو.

* إنه لايجوز للمسلم أن يقبل بعض معطيات المجتمع الكافر من قبيل أن «الضرورات تبيح المحظورات»، ولكن عندما يقوم المجتمع المسلم (في تصورهم) فلا مجال لأي قبول بها .

ويثير هذا الموضوع سؤالا محددا.. ما هي رؤية هؤلاء «المتأسلمين» للديمقراطية؟

وإذ كنت أعتقد أن الديمقراطية في بلاد كبلادنا تعني ثلاث خطوات محددة هي :

١- مجلس تشريعي منتخب في انتخابات حرة .

٢- تعددية حزبية .

٣- تداول السلطة .

فإن الفكر المتأسلم يرفض هذه الخطوات جميعا (وإن قبل بها في ظل مجتمعات الكفر من قبيل المناورة وإيهام القول) فهؤلاء المتأسلمون يعتبرون الديمقراطية «بدعة نصرانية». وهم جميعا إبتداء من أبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب وحتى عمر عبد الرحمن والترابي يرون أن «الأغلبية» القائمة على أساس مبدأ النصف زائد واحد ليست معيارا للصحة، فقد تتفق الأغلبية على ضلال، ومن ثم فمعيار الصحة هو رأى الأمير (أو الإمام أو الفقيه حسب التسمية) الذي يعتبر الأقرب دوما إلى الصواب من إجماع الناس إن خالفوه .

أما عن التعددية فهم يعتبرون أن معارضة «الأمير» فرقة ، والفرقة فتنة، والفتنة ضلالة، وأنه لايوجد في واقع الأمر سوى حزبين «حزب الله المأمور بقيامه، وحزب الشيطان الممنوع قيامه».

أما عن تداول السلطة فهي ممنوعة في ظل هذا النموذج ، والمنع هنا نابع من موقف أيديولوجي يخلط بين الدين والفكر الديني(الدين بمعنى التعاليم السماوية المطلقة الصحة، والفكر الديني بمعنى النتاج البشري وهو بالضرورة نسبي الصحة، أو ما يسمى في الفكر الإسلامي بالفقه) .

وإذ يخلط السياسي المتأسلم مثل هذا الخلط فإنه يفترض مطلق الصحة لأفكاره ويضفي على جماعته صفة «أهل الحل والعقد في الإسلام» (وبالمناسبة ثبت بعد بحث دقيق أن تعبير «أهل الحل والعقد» مستحدث ولم يكن معروفا في صدر الإسلام) وهذه الصفة تمتد لتقول: «إن كل ما والاهم فقد والى صحيح الدين وكل من خالفهم خالف صحيح الدين».

ولهذا نجد أن حسن البنا يقول إن «الخلافة» هى أصل شرعي ، وإن الخليفة «هو ظل الله في الأرض» ويقول عمر عبد الرحمن نفس الشيء لكنه يقول إن الخليفة هو «وارث النبوة ليقيم الدنيا بالدين».

علما بأن أكثر الفقهاء يرون أن الخلافة ليست من أصول الإسلام، وإلا لما سكت الشرع عن تحديد مقوماتها وأساليب اختيار الخليفة. فليس معقولا أن يحدد الرسول للمسلمين أشياء كثيرة وتفصيلية في حياتهم مثل كيفية تناول الطعام ونظافة الجسد وغيرها ويتجاهل كيفية اختيار الخليفة، إذا ما كان هذا الاختيار أصلا من أصول الإسلام .

وإذ يتوهم الحاكم المتأسلم أنه «الخليفة» وريث النبوة، وظل الله في الأرض فهل يمكن أن يتحدث أحد عن ديمقراطية أو معارضة؟

وإذ يختلط الدين كمعتقد بالفكر الديني كاجتهاد، فإن وصول شخص كالترابي إلى الحكم سيعنى في نظرهم أن «الإسلام» يحكم. ومن ثم فإن أية معارضة لهذا الحاكم هي معارضة لحكم الإسلام ذاته، كما أن محاولة تغيير هذا الحكم هي كفر من عمل الشيطان لأنها تعنى إسقاط حكم الإسلام كي يسود حكم الكفر.

ومن هنا يكون إطلاق الرصاص على المتظاهرين ضد سياسات الحكم هناك ليس عملا إجراميا ولا استبداديا لكنه (في نظرهم) إعمال للشرع . ويبقى من دراسة النموذج مسألتان :

أ- قضية الجنوب : وتعالجها حكومة البشير ليس كقضية عرقية أو حتى انفصالية، وإنما كقضية دينية (مسلم ضد مسيحى أو وثني) ومن هنا تسود تسميات مثل «الفتح» و«الكفار» .الخ. ومن هنا أيضا نلمس أن الحكم السوداني الحالي لايعالج المسألة من زاوية توحيد الوطن.. فالوطن عندهم ليس مساحة جغرافية ، لكنه «دين».

وحتى الانفصال ليس مستبعدا قبوله عند العجز عن «فتح بلاد الكفر بحد السيف»،

فالحكم الحالي ليس مستعدا لأي تنازل أيديولوجي مع هؤلاء «الكفار» حتى لو كان الانفصال هو الثمن.. لأن وطنا صغيرا «متأسلما» أفضل عندهم من وطن كبير ليس كذلك .

ب- التوتر الحاد مع الجيران :

ويسود هذا التوتر من منطلق أيديولوجي، فالجيران جميعا يشكلون «ديار كفر» أي «ديار حرب». ومن منطلق عملي فالحكم السوداني الحالي، يجعل من نفسه معبرا لطموحات إقليمية وأيديولوجية لإيران، ومن ثم فإيران تمول عملية «أسلمة» قوى معارضة في بلدان عديدة بينما السودان يلعب دور مقاول الباطن بالنسبة للمعارضة المتأسلمة في بلاد كمصر، اريتريا، الصومال، وغيرها من البلدان الأفريقية .

والحدة تأتي من الفارق الأيديولجي بين المسلم والكافر، بين ديار الإسلام وديار الحرب.

إن رؤية الوضع من هذا المنظور الأيديولوجي تفسر لنا أمورا كثيرا، وتجعل الصورة واضحة تماما، بل لعلها تقدم لنا حلولا لبعض الألغاز .

كما أنها تقدم لنا حقيقة ما يمكن أن يتخيله المتأسلمون عندنا لدورهم وأسلوبهم في الحكم إن نجحوا في الوثوب إلى الحكم، وهو ما نستبعده تماما. لكننا فقط نقدم النموذج لنبدد أوهاما عند البعض، ولنكشف الأكاذيب التي تردد هنا من قبيل «إيهام القول لخداع العدو».

العدو الذي هو مصر كلها ..

AL - AHARAM IBDO

١٩ يوليو ١٩٩٥

اتصالات «الإخوان» بأمريكا

ويمضى الزمن ينكشف المستور ، فحتي الوثائق السرية لابد لها من يوم تفقد فيه سريتها، وتعلن علي الملأ. وينكشف هؤلاء الذين أقاموا علاقات «سرية» «وخاصة جدا» مع الأمريكان، بل وينكشف استعدادهم للتنازل عن كل شيء، وأي شيء طمعا في مساندة أمريكا لهم .

ولامجال - الآن- للكذب الإخواني المتكرر، والتكذيب الذي لم يعد يصدقه أحد، فالوثائق الأمريكية..موجودة ومتاحة وجاهزة.. بعد أن أتاحت الخارجية الأمريكية إمكانية الإطلاع عليها .

ولنطالع معا بعضا منها ..

عندما بدأ الخلاف بين عبد الناصر وجماعة الإخوان سارع المستشار الهضيبى إلى ترتيب لقاء سرى مع «ضابط الاتصال» بالسفارة الأمريكية بالقاهرة. ويرسل السفير الأمريكي جيفرسون كافري برقية عاجلة إلى واشنطون يسرد فيها ماحدث في الاجتماع، الذي حضره أيضا سعيد رمضان، ويقول كافرى إن الهضيبي حاول أن يبدو مطمئنا وأكد «أن العسكريين لن يمكنهم القضاء على جماعة الإخوان»..

وتشير برقية ثانية إلى أن الهضيبي التقى بـ«عبد الناصر» في بيته في ٢٠ يناير ١٩٥٣ وبعدها بيومين قابل سرا مستر إيفانز ممثل المخابرات البريطانية في السفارة وأبلغه بما دار مع عبد الناصر.

لكن أهم الاتصالات بدأت مع وصول مبعوث خاص للهضيبي إلى واشنطن هو

المحامي محمود مخلوف (وتصفه التقارير الأمريكية بأنه محام ورجل أعمال، وابن مفتي مصر، وشقيق د. علي مخلوف المتزوج من ابنة الهضيبي) وقد عقد الاجتماع الأول في ٢٧ مايو ١٩٥٣ وأوضح فيه مخلوف «الجوهر الحقيقي لجماعة الإخوان» وفي الاجتماع الثاني(٢٨ مايو١٩٥٣) كما تقول الوثيقة أوضح مخلوف أن الإخوان ليست جماعة أو منظمة متطرفة، وأكد على رغبة الإخوان في إقامة اتصالات وثيقة مع المسئولين الأمريكيين. وتقول الوثيقة «أما موقفه من النظام الحاكم فلم يكن محددا» وفي ٤ يونيو ١٩٥٣ زار مخلوف مرة أخرى مبنى الخارجية الأمريكية ويتلقى كافري برقية سرية من وزارته تحيطه علما بما يلي، وتأملوا الأسطر القادمة فهي كاشفة لحقيقة الجماعة، ومدى تمسكها بالمبادىء التي تزعم الدفاع عنها، الوثيقة تقول نصا: «زار مخلوف المستر جيرنيجان وتحدث عن أهمية العلاقة بينهم وبيننا» ثم وهذا هو الأهم «وأوضح مبعوث الإخوان أنه على اتصال بأعضاء من الجالية اليهودية المصرية، وبأصدقاء يهود في لندن، وأنه يرغب في إسداء العون في عملية التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل، وقال إن السيدة بولاند هامر التي كانت تعمل سابقا في القاهرة، وتعمل حاليا في مكتب موسى شاريت وزير الخارجية الإسرائيلي، يمكن أن تكون مفيدة فيما يتعلق بجهود السلام وقال إن هناك يهودا معينين في بريطانيا وفي أماكن أخرى سوف يكونون مستعدين للإسهام في تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين من أجل إعادة توطينهم في أماكن أخرى غير فلسطين».

والآن لنتوقف ونتأمل الأسطر السابقة.. إنهم يجعلون من أنفسهم خداما للأمريكيين والصهاينة ويسهمون في ترتيبات لتوطين اللاجئين خدمة للمصالح الإسرائيلية، وذلك في الوقت الذي كانوا يصرخون فيه بالعداء لأمريكا وإسرائيل معا..

فهل يمكن لأحد أن يصدقهم بعد ذلك؟

وتمضي الوثيقة قائلة «وأوضح مبعوث الاخوان أن اللواء نجيب سوف يكون مستعدا

لعقد تفاهم سرى مع أمريكا.. وأكد أن جماعة الإخوان سوف تؤيد هذه الخطوة، وقال إن عبد الناصر وعامر سوف يعارضان ذلك».

وبعد ذلك التقى الهضيبي بنفسه مع مبعوث للمخابرات الأمريكية وكان حاضرا أيضا سعيد رمضان.. ويرسل كافري ببرقية سرية إلى واشنطن يقول فيها:« في ٢١ يونيو عقد اجتماع بين ممثل المخابرات المركزية التنج والقاضي الهضيبي المرشد العام للإخوان. وقال الهضيبي: إنه حتى لو صدر قرار بحل الجماعة فإن الجماعة سوف تتجاهله ولن تنفذه وسوف تواصل نشاطها».

وبرقية أخرى عن لقاء مع الهضيبي تم في ٢٧ يوليو ١٩٥٣، واستمر ثلاث ساعات ، شرح فيه الهضيبي موقف الإخوان من مجلس الثورة وقال «إن الإخوان سيسعدهم التخلص من أعضاء محددين، من قيادة الثورة، وكان واضحا أنه يقصد عبد الناصر وإن لم يذكره بالاسم وقال: «إنه في حالة انهيار النظام فإن الإخوان مستعدون لإقامة حكومة ائتلافية بينهم وبين شخصيات صالحة. وسأله التنج بصراحة عن فرصة بقاء العسكريين في الحكم؟ فقال إن النظام سينهار قريبا. وقال إن الإخوان لن يتقدموا بخطوات سياسية محددة حتى يصبحوا واثقين تماما من الفوز ، وإنهم لن يتعرضوا مرة أخرى للهزيمة» وتمضي الوثيقة قائلة : «كان مخلوف حاضرا المقابلة، وبعد المقابلة قال مخلوف لألتنج : إن الأمور سوف تتحسن بالقطع طالما استمر الهضيبي على رأس الجماعة».

وفي لقاء سرى آخر عقده مخلوف مع الملحق بالسفارة قال مخلوف: « إن الجماعة لن تكشف أوراقها، وقال إن الجماعة قوية جدا في المستويات الدنيا من ضباط الجيش وخاصة في سلاح المدفعية».

والآن ما رأي الإخوان ..فيما أعلنه اصدقاؤهم القدامى.. وربما الدائمون في واشنطون؟

هل سنسمع ردا ..أم كالعادة سيمارسون عادة الكذب.

الأهالى ١٩ يوليو ١٩٩٥

«الجهاد» على الطريقة الأمريكية

بعد حادثة تفجير مركز التجارة الدولي في أمريكا، بدأت أوراق كثيرة تتكشف، وخاصة حول علاقة الإرهابيين المتأسلمين بالمخابرات الأمريكية، ومن بين أهم المحاولات الصحفية لإعادة استكشاف هذه العلاقة مقال طويل بعنوان «رسالة من باكستان - أبناء الجهاد» بقلم ماري أن ويفر، نشرته جريدة «نيويوركر» الأمريكية .

وتبدأ الكاتبة بوصف تفصيلي «لجامعة الدعوة والجهاد» التي أسسها عبد رب الرسول سياف في بيشاور، وفيها تخرج ولم يزل آلاف من الإرهابيين المتأسلمين الذين ينشرون الفزع والموت في عديد من بلدان العالم .

وتقرر الكاتبة صراحة وأكثر من مرة أن الأمر كله قد بدأ بتحديث وتنظيم وتمويل من جانب المخابرات الأمريكية. وتقول إن التمويل قد وصل إلى أكثر من ثلاثة بلايين دولار، لكن الغريب أن مدير «الجامعة» حاجي دوست (صهر عبد رب الرسول سياف) أجاب صراحة وبلا تردد على سؤال للكاتبة : من يمول هذه الجامعة؟ أجاب قائلا «السعودية» (!) وتقول الكاتبة :«والسعودية هي شريكة أمريكا في هذا الأمر» وتقول الكاتبة: «إلا أن الآلاف من أطنان الأسلحة السوفيتية والصينية الصنع قد اشتريت من أسواق مصر وإسرائيل وجنوب أفريقيا لترسل إلى هؤلاء «المجاهدين» خلال حربهم ضد السوفييت وأن الكثير منها لم يزل في أيدى المجاهدين». وتمضي الكاتبة : «لكن أكثر ما يزعج أمريكا هو اختفاء قرابة خمسمائة صاروخ ستينجر مضاد للطائرات، ذات مدى يصل إلى ثلاثة أميال كانت ضمن مجموعة صواريخ سلمتها المخابرات الأمريكية للمجاهدين، وهي معروضة الآن للبيع في أسواق السلاح السرية مقابل أكثر

من مائة ألف دولار للصاروخ الواحد، وبعض هذه الصواريخ اشترتها إيران وقطر وبعضها تسربت إلى ثوار طاجكستان والفلبين».

ويركز المقال على واحد من أهم خريجي جامعة الدعوة والجهاد وهو رمزي يوسف «(اسمه الحقيقي عبد الباسط محمد عبد الكريم) وهو من منطقة بلوشستان».. وتقول الكاتبة: «لقد اتخذت المخابرات الأمريكية مجموعة من السائقين من أبناء المنطقة أدلاء لقيادة طوابير السيارات التي كانت تحمل الدعم والسلاح والأموال للمجاهدين، لكن هؤلاء السائقين استخدموا الحماية الأمريكية في تهريب السلاح والهيروين».

وتتبع الكاتبة رحلة «عبد الباسط» إلى أمريكا .. «فقد وصل بجواز سفر مزور، واكتشف ضابط الجوازات الأمريكي تزوير الجوازات وقررت ضابطة الأمن في المطار احتجازه، لكن رؤساءها أمروا بإخلاء سبيله على أن يتقدم فيما بعد إلى قاضي الهجرة، ويخرج عبد الباسط من المطار إلى بروكلين، ليتصل على الفور بالشيخ عمر عبد الرحمن».

وتقول الكاتبة: « كان الاثنان بمثابة ضابطي اتصال سابقين بين المخابرات الأمريكية وبين المجاهدين أثناء الحرب ضد السوفيت».

ويقول المقال «إن عبد الباسط اتصل بمركز الكفاح للاجئين الذى تموله السعودية والذى أصبح مركزا للمتطرفين الإسلاميين. وكان نقطة ارتكاز لتجميع الأموال والسلاح للمجاهدين».

ثم يقوم عبد الباسط بالتخطيط لتفجير مركز التجارة الدولي.. ولعديد من العمليات الإرهابية الأخرى في باكستان والفلبين برغم رفع رايات الجهاد الإسلامي..

ولكن ماهي علاقة ذلك كله بالإسلام؟ أقصد بصحيح الإسلام ؟

الإجابة أيضا موجودة عندما تسأل الكاتبة أصدقاء عبد الباسط وزملاءه في

«جامعة الدعوة والجهاد» عن مدى التزام عبد الباسط بتعاليم الإسلام .

زميل له من المجاهدين يقول : «لم يكن يسلك مسلكا إسلاميا، بل إنه طوال إقامته في بيشاور لم يصل الجمعة إلا نادرا، ولم يكن يصوم رمضان . أما أصدقاؤه ورفاقه خلال إقامته في مانيلا فيقولون إنه كان منغمسا في حياة الليل الصاخبة في مانيلا».

أما رفيقه الآخر «والمجاهد» الذى درس معه فنون الإرهاب المتأسلم في جامعة الدعوة والجهاد، واسمه «اشتياق باركر» فقد باعه للمخابرات الأمريكية ليحصل على الجائزة التي خصصت للقبض عليه وهي مليونا دولار..

والآن هل من حقنا أن نسأل :

أي نوع من الجهاد المتأسلم هذا؟

وأى نوع من المجاهدين المتأسلمين؟

مخابرات أمريكية- مخدرات- بلايين الدولارات- ابتعاد عن تعاليم الإسلام.لاصوم ولاصلاة، بل تسكع في علب الليل.. وبعد ذلك كله يزعمون أنهم يرفعون رايات الجهاد. فهل يمكن أن يصدقهم أحدا؟

الأهالي ٢ أغسطس ١٩٩٥

التأسلم بين الإخوان والجماعات

وتتواصل عملية البحث الأكاديمي في ظاهرة التأسلم. وتتواصل ثم ممكنات التعرف الجاد على الظاهرة وعلى حقيقة موقفها، ومكونها الفكري..

وبين أيدينا دراسة أكاديمية حصل بها «د. عبد العاطي محمد» على درجة الدكتوراة، وهي دراسة أجهدت نفسها في أن تتمسك بالحياد الأكاديمي.. بما يجعل الاطمئنان إلى ما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات أمرا طبيعيا ومشروعا .

ونقرأ أسطرا توضح لنا حقيقة التأسلم السياسي وحقيقة موقفه من الدين: « إن أبرز سمات الحركة الإسلامية أنها حركات سياسية صنعت لنفسها غطاء دينيا. فقد انطلقت من أهداف سياسية، ثم أضفت على اعتراضاتها واحتجاجها مسحة دينية، باعتبار أن الإسلام هو الإطار الفكري الذي تعمل من خلاله. وخضعت هذه المسحة الدينية لاجتهادات قيادات هذه الحركات ورؤيتهم كبشر للأصول الدينية، ولمصالح الجماعات التي انضمت إليها» (ص١٥٢).

وإذ يتابع الباحث دور التأسلم السياسي منذ عهد الأمويين وحتى الآن، ويتابع نتائجه فإنه يصل إلى نتيجة هامة للغاية: «يمكن القول إن هذه الحركات لم تؤد إلي تطوير الممارسة السياسية؛ فهي لم تكن تعبيرا عن تعددية سياسية وفكرية في المجتمع بالمعنى العلمي للتعددية، ذلك لأن التعددية تعني الإقرار بوجود الاخر، أي أن تعدد الحركات الإسلامية لم يكن في الحقيقة دليلا على التعددية بقدر ما كان الأسلوب لتقويض الوضع القائم . ثم إن معظم الحركات الإسلامية لم تكن تقبل الآخر وتصل

أيضا إلى حد تكفيره» (١٥٥).

وهكذا فإن جوهر التأسلم هو إنكار الآخر ورفضه ومن ثم تكفيره .وهنا يصبح التأسلم السياسي بذاته عبئا على التطور الديمقراطي وعلي فكره التعددية ..

ويصبح هذا طبيعيا أيضا بالنسبة لجماعات التأسلم الحاضرة. إذ يلاحظ الباحث أن حسن البنا كان يرى «أن منهج الإخوان هو الإسلام، وقدعرضت الجماعة منهجها ليس كأحد التفسيرات أو الاجتهادات الممكنة للإسلام، ولكن باعتباره الإسلام» (ص١٥٧) ومن ثم يكون كل من يرفض دعوة حسن البنا وأتباعه رافضا للإسلام ذاته.. وهذا هو جوهر فكرة تكفير الآخر ..

أما المتأسلمون الآخرون فهم صنائع لنظام السادات ونقرأ :«وعن طريق محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الأسبق والذى كان مستشارا للرئيس السادات في أوائل السبعينات وجدت الجماعات الدينية دعما مباشرا، ماليا وسياسيا، من نظام الحكم».. والشهود موجودون بشهاداتهم :«يؤكد بدر محمد بدر الذي كان من أبرز قيادات هذه الجماعات أن هذا الدعم كان له دور هام في ظهور جماعة الإسلام التي قادها عصام العريان» (ص١٦٨).

وهكذا آن لنا أن نتعرف على بعض جوانب تاريخ د. عصام العريان القطب الإخواني الآن..

ويبدو أن هذا الانتقال نحو الإخوان كان طبيعيا، فالباحث يؤكد أنه : «بمجرد ظهور الجماعات الدينية في الجامعات بدأت هذه الجماعات تتلقى الدعم والتوجيه في كل شيء من الإخوان، وكان الاتصال بعمر التلمساني مستمرا.. وكثيرا ما ترأس التلمساني المؤتمر الإسلامي الصيفي الذي كانت تنظمه الجامعات.. حتى أنه أطلق عليه أمير الأمراء » (ص١٦٩) .

والآن لنتوقف ونتأمل العبارة السابقة فالعلاقة الوثيقة بين الإخوان والإرهابيين أكثر

من علاقة منشأ، وفكر، وتمويل . إنها علاقة تنظيمية وعضوية واضحة جدا..

وفي معرض تقييمه لمجمل نشاط التأسلم السياسي تاريخيا ولمستقبله يقول الباحث «إن جوهر الأزمة التي تكشف عنها الخبرة الإسلامية منذ انتهاء عصر النبوة هو ذلك الفشل المتصل في الجمع بين الإسلام والقوة السياسية» (ص١٥٥).

ولهذا فإنه يصل إلى نتيجة مهمة هي «أن المتابعة التاريخية للحركات الإسلامية في الماضي تكشف عن أن تاريخها اتسم بالإحباطات المتكررة، سواء لمن عارض منها الوضع القائم وطالب بتغييره، أو لمن تصدى لهذه المعارضة بحركات مؤيدة للوضع القائم، أو لمن اتخذ شكل الإصلاح السلفي» (ص١٥٣) .

ذلك أن الخلط بين الدين كمنحة إلهية، وبين السياسة كصراع بشرى هو بدعة تستهدف استقواء المصلحة السياسية بالدين الإلهي.. وهي لعبة ضارة، فوق أنها كما أدت شواهد التاريخ غير مجدية.

ويبقى أن نقدم التحية لبحث جيد وباحث جاد .

الأهالي ٩ أغسطس ١٩٩٥

المهدي ... والتطرف

لايعرف الشوق إلا من يكابده.. ولهذا فإن كتابة الصادق المهدي عن الاعتدال والتطرف في الإسلام تكتسب مذاقا خاصا ، فقد واجه وهو المسلم المعتدل، أو بالدقة المسلم حسن الإسلام، واجه هؤلاء المتأسلمين الذين ارتدوا ثياب الوحوش فاغتالوا في السودان كل مسحة من الاعتدال والعدل والديمقراطية وحرية الرأي بحجة الأصولية.

ونقرأ كلمات الصادق المهدي في بحث عنوانه «الاعتدال والتطرف، وحقوق الإنسان في الإسلام»:

..«يشكل الانكفاء الإسلامي الذي يزعم أنه يسعى للتأصيل بصيغة ماضوية لإقامة علاقات دولية على أساس المنازلة والمفاضلة والمواجهة.. ويوجه هذا التيار كل جهده لضرب التيارات القومية والوطنية في البلاد العربية».

ونواصل القراءة ..« التطرف حيثما كان يزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي.. ويجرد الإسلام من سماحته واعتداله ووسطيته ويحوله من دين يرتكز على الفكر والعقل ومقارعة الحجة بالحجة.. إلى دين يكون سيفا مسلطا وسوطا » (ص٣).

والوسطية عند الصادق المهدي، تعني:«الدعوة لإعمال الفكر واستنباط ما يلائم حياة الإنسان وفطرته، ومراعاة ظروف زمانه ومكانه، وهي أيضا دعوة المسلم ليجتهد ويتدبر، ولاينغلق ويتجمد، فأطراف الأشياء تعرف بالبداهة وأواسطها تعرف بالعقل والقياس». «قال تعالى:«وكذلك جعلناكم أمة وسطا» وروى أبو سعيد الخدري عن

النبى(ص) في معنى هذه الآية أن الوسط هو العدل بين طرفي الإفراط والتفريط. وقال مطر بن عبد الله التابعي: خير الأمور أوسطها. وبعض الناس يرويه حديثا» (ص٥).

ويمضي الصادق مؤكدا أن : «الاعتدال من وسائل الإسلام: قال تعالى: «مايريد الله ليجعل عليكم من حرج » وقال: «وما جعل عليكم في الدين من حرج» وروى البيهقى والترمذي أن النبى(ص) قال: أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما. وأبغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوما ما .. وعن عائشة (رضى الله عنها): كان رسول الله (ص) ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما. وروى البخارى عن أبي هريرة أن النبى (ص) قال: إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» (ص٧).

ثم يتحدث الصادق عن الاجتهاد والمجتهدين فيقول: «والاجتهاد في ماليس قطعي الورود وقطعي الدلالة من النصوص الإسلامية واجب إسلامي. وكان أئمة الاجتهاد يمارسون واجبهم في نهج معتدل تدل عليه الشواهد الآتية :

* قال الإمام أبو حنيفة: كلامنا هذا رأي ، فمن كان لديه خير منه فليأت به .

* وقال الإمام مالك : إنما أنا بشر أخطيء وأصيب، فاعرضوا أقوالى على كتاب الله وسنة رسوله .

* وقال الإمام الشافعي : إذا صح الحديث فاضربوا بقولى عرض الحائط .

* وقال الإمام أحمد: لاتقلدني، ولاتقلد مالكا ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلم كما تعلمنا .

* وقال الإمام ابن الجوزي : في التقليد إبطال منفعة العقل لأنه إنما خلق للتدبر والتأمل، وقبيح بمن أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشى في الظلام» (ص١٣).

ويقول: «إن القراءة الصحيحة لتاريخ الإنسان تقتضي التسليم بحقائق أن الدين جاء بمعارف وقيم ضرورية للحياة، والتسليم بأن العقل والتجربة الإنسانية طورا الحياة وحققا لها كثيرا من المعارف والمصالح والمنافع» (ص٢٧) .

وفي كتيب آخر.. «الدولة في الإسلام» يؤكد الصادق :«إن الدولة الإسلامية دولة مدنية تستخدم الإنجازات البشرية، لكن المهم أن جوهرها يكون دائما .. الحكم لمن يحوز ثقة الأمة بالطريق السلمي، وتستبعد أية محاولة عنيفة للاستيلاء على السلطة.. فاللجوء والاحتكام للأمة التي منها تستمد السلطة، وهى التي تقويها، وتراقبها، وتصحح الاعوجاج والخطأ إن حادت عن الطريق القويم أو انحرفت عن النهج السليم»(ص٤)..

ويقول: «الإسلام لم يحدد مفهوما واحدا محددا للدولة. الدولة التي أقامها النبي (ص) في المدينة دولة نبوية شورية أو بالتعبير الغربي ثيوقراطية شورية. العنصر الثيوقراطي فيها هو أن رئيسها الذي يمارس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية نبي يوحي إليه، أما عنصر الشورى فيها فهو أن النبى (ص) ألزم نفسه بالشورى في كل الأمور التى سكت عنها بالوحي .

دولة النبي كانت نسيجا وحدها لأن ما جاء بعدها لم يكن على رأسها نبي يوحى إليه. والنبي لم يحدد من سيخلفه على دولة المدينة، بل لم يكن أحد يعلم من سيخلف النبي (ص) » (ص٩) وبعد أن يرفض الصادق المهدي فكرة الدولة التي ينادي بها المتأسلمون والتي يحاولون أن يحكموا قبضتهم على أعناق البشر باسمها أوبالتمسح بها ، فإنه يؤكد أن هذه الممارسات أدت إلى أن «ضاعت العدالة وقلت محاسبة النفس، واستحكم الاستبداد وكره الناس حكومات الجور على النحو الذي عبر عنه دعبل الخزاعي :

خليفة مات لم يحزن له * وآخر قام لم يفرح به أحد

فمر ذاك ومر الشؤم يتبعه * وقام ذاك فقام النحس والنكد ..

الأهالي ١٦ أغسطس ١٩٩٥

قراءة في مجلة صوفية.. عن فكر الإخوان

في مصر أشياء غريبة كثيرة، من بينها مجلات حسنة الطباعة، جيدة الإخراج وربما كانت واسعة الانتشار، وإنما في أطر منعزلة بحيث لايسمع عنها التيار العام القاريء في مصر .

ومن هذه المجلات واحدة تسمى «الإسلام وطن» تصدرها مشيخة الطريقة العزمية بجمهورية مصر العربية .

وأطالع في صفحات أعداد وقعت في يدي بالمصادفة، وأختار لك القراءة في عدد ربيع الثاني ١٤١٥هـ.

وبما أن أهل مكة أدرى بشعابها فإننا سنهتم اهتماما خاصا بمقالات هذا العدد عن الإرهاب المتأسلم ودعاته، ونقرأ مقالا بعنوان «البدايات تحكى النهايات لفكر الإخوان المسلمين» ثم عنوان فرعي «مفكر الإخوان رأس الأفعى عميل للماسونية» . ونقرأ «ولو عدنا إلى الوراء قليلا، في الخمسينيات، حيث جاءت دعوة خاصة من جهات مشبوهة بأمريكا لمفكر الاخوان وفيلسوفهم، السيد قطب، والذي عاد لزرع الفوضى في وطنه» .

ثم « وقد قام مفكر التنظيم السري للإخوان المسلمين على إباحة القتل، والسطو على أموال الغير، وإقامة دولتهم بالقوة، ويومن الإخوان بأن مصر ليست دار سلام بل هي دار حرب تباح دماء وأموال سكانها».

ثم يتحدث المقال عن فكر سيد قطب، ونظرة الحاكمية له ويقول :«يؤكد الفقيه

المبرمج بعد عودته من أمريكا وبعد الانضمام للاخوان: ليس لأحد أن يقول بشرع يشرعه، هذا شرع الله، إلا أن تكون الحاكمية العليا لله معلنة.. وأن يكون مصدر السلطات هو الله سبحانه» وتمضي المجلة متسائلة «لم يقل كيف»؟ هل يتصور الفقيه المبرمج أن الله سبحانه وتعالى سوف ينزل على الأرض ليباشر السلطة بنفسه؟ أم أن الفقيه يريد أن يعين نفسه نائبا عن الله في تنفيذ هذه الحاكمية؟ ثم يقول:«ومع ذلك فالجهال يسارعون إليه مؤمنين به، لأنه يرفع المصحف فوق أفكاره السوداء النابعة من قلب مظلم حاقد ونفس ممزقة».

وتمضي المجلة قائلة : «ويرحل عنا سيد قطب وتبقى أفكاره لتصنع الإرهاب ولتدفع جماعة الإخوان المسلمين إلى قيادة هذا الإرهاب الدموي» ثم تؤكد في حسم حاسم «إن الذين يتوهمون أن الإخوان المسلمين هم دعاة دين، أو أن التنظيمات المنبثقة من هذه الجماعة وبإرشادها هي تنظيمات إسلامية، هؤلاء يساعدون الإرهاب ضد مصر قلعة الإسلام.. والتي يراد هدمها لحساب إسرائيل. وحين تنشر الصحف بقصد أو بغير قصد عن نشاطهم واجتماعاتهم وتطلق عليهم صفة الإسلاميين أو التيار الإسلامي فإنها بذلك تؤكد شرعية هذه المؤامرة.» .

وتمضي المجلة قائلة «وعلماء الإسلام كانوا ضد هذه الجماعة على الدوام، وكان الإمام الأكبر شيخ الإسلام المغفور له حسن مأمون من أشجع علماء الدين ومن أفضل من تولوا مشيخة الأزهر لأنه بشجاعة الغيور على الإسلام تصدى في الستينيات لجماعة الإخوان المسلمين بالرأى السديد. وفي حديث له بإذاعة القاهرة قال بالحرف الواحد: إن هذه الجماعة تريد أن تعيد إلى مصر في القرن العشرين إرهاب القرون الوسطى، وتنشر في الديار المصرية مفاهيم الهمجية والبربرية»..

ثم ينتقل المقال إلى مرشد الإخوان الحالي الأستاذ محمد حامد أبو النصر وينقل عنه شخصيا ومن كتاب عنوانه «الإخوان المسلمون وعبد الناصر» عبارة يقول فيها :

«وانتقل المرشد العام- حسن البنا- إلى داري بمنفلوط. وجلس على الفراش متربعا وقال: هيه. ياسيد محمد، ماذا أعجبك من خطابي؟ قلت له: إن المعاني التي ذكرتها فضيلتك كثيرا ماتجرى على ألسنة الخطباء والوعاظ وليس هذا هو السبيل للرجوع بالمسلمين إلى عهدهم وأمجادهم السالفة. فقال حسن البنا إذن ماذا ترى؟ وكنت في تلك اللحظة متوشحا بمسدسي الذي لايفارقني وقلت له: إن الوسيلة الوحيدة للرجوع بالأمة إلى أمجادها السالفة هو هذا وأشرت إلى مسدسي، فانبسطت أسارير المرشد العام كأنما لقى بغيته وعثر على مطلبه، وقال لي وهو يخرج المصحف من حقيبته: هل تعطي العهد على هذين؟ (مشيرا إلى المصحف والمسدس) .

قلت: نعم، وقد غمرني الفيض الإلهي والسعادة الأبدية ».

وتعلق المجلة ونتفق معها في تعليقها:«نفهم إذن من كلام محمد حامد أبو النصر أن الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ليست هي منهج الإخوان المسلمين بل إن المنهج الذي وضعه وحدده حسن البنا وحامد أبو النصر معه هو العنف.. هو المسدس المختفي داخل المصحف »..

..هكذا لخصت مجلة «الإسلام وطن» التي تصف نفسها بأنها : راعية الفكر والمنهج الوسطى الذي هو جوهر الإسلام.. هكذا لخصت تاريخ وفكر وأسلوب وتراث جماعة الإخوان «المسدس المختفى داخل المصحف» .

لكن الأكثر أهمية هو أن المسدس رغم اختفائه داخل المصحف لايخدم المصحف ولا حقيقة مادعا إليه، ويدعوإليه، وإنما يخدم أغراضا ضيقة الأفق لجماعة تستهدف الوثوب إلى الحكم أيا كان الثمن.. حتى ولو كان هذا الثمن تجاهل الحقائق الأساسية لصحيح الإسلام.. وحتى لو كان الثمن دمارا وتخريبا وإرهابا وتخلفا ورجعية..

أو هذا ما نعتقد...

الأهالي ٢٣ أغسطس ١٩٩٥

جماعة الإخوان المسلمين «تحترف» الكذب والإرهاب

وقائع التاريخ لاتكذب، والتاريخ يؤكد لنا أن الاخوان المسلمين هم أول من مارس الإرهاب المتأسلم وأول من روج لفكرة قتل الخصوم باعتبار أنهم خارجون عن الجماعة، والجوهر الفكري لهذه القضية هو أن «حسن البنا» عندما أسس جماعته تصور أنها «جماعة المسلمين» وليست مجرد جماعة من المسلمين، لهذا عندما اختلف معه بعض اتباعه بسبب قبوله رشوة من شركة قناة السويس الاستعمارية أمر بهم، فضربوا على حد قوله (علقة ساخنة) كما جاء في كتابه مذكرات «الدعوة والداعية» بزعم أن «من خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف».

كان ذلك في بداية الثلاثينيات. إذن الجماعة تمارس الإرهاب منذ أيامها الأولى، وفي عام ١٩٤٧ قتلوا القاضي أحمد الخازندار وكان المفتي في القتل هو حسن البنا شخصيا، فقاتل الخازندار قال إنه قتله بزعم أنه سمع المرشد يقول إن هذا القاضي يستحق القتل.

ثم قتلوا بعد ذلك النقراشي باشا، ثم محاولات قتل متكررة يزعم البعض من جماعة الإخوان أنه لاعلاقة لهم بهذه الجرائم، بل بعضهم يكذب ويدعى أنه لم يكن هناك وجود للجهاز السري، أويحاول بعضهم أن يقول إن هذه الجرائم ارتكبت دون علم المرشد، وإلى هؤلاء جميعا أوجه الدعوة لقراءة عدة كتب ومذكرات منها «الدعوة والداعية» لحسن البنا «النقط فوق الحروف» لأحمد عادل كمال نائب رئيس الجهاز السري للاخوان، «حصاد العمر» لصلاح شادي رئيس جهاز الوحدات وهو جهاز سري للاخوان، «قصة الجهاز الخاص» لمحمود الصباغ نائب رئيس الجهاز السرى أيضا.

هؤلاء جميعا يعترفون بل يتباهون بالجرائم التي ينكرها بعض قادة الجماعة ممن احترفوا الكذب، بل إن السيد محمود الصباغ يقول صراحة إنه من حق المسلم بل من واجبه إيهام القول (الكذب) للعدو بخداعه، بل هو يؤكد أن القتل غيلة من شعائر الإسلام .

فوق هذا نعود إلى كتاب أصدره القاضي عصام حسونه وكان وكيل النيابة الذي حقق في قضية «السيارة الجيب» التي كانت تحتوي على كل وثائق التنظيم الخاص للاخوان التي تقول (إن القتل الذي يعد في بعض الأحيان جريمة يصبح أمرا مشروعا دفاعا عن الدعوة) وبالمناسبة كان من بين المتهمين في هذه القضية «مصطفى مشهور» نائب المرشد الحالي و الرجل الأكثر قوة في جماعة الاخوان، فقد اعترف في تحقيقات النيابة أنه كان ينوي نسف منشآت مطار ألماظة، ونسف العديد من المنشآت الأخرى من بينها محطات السكك الحديد وبعض مخازن الأسلحة في القوات المسلحة.. وغيرها . ثم كانت هناك محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر ، هذه المحاولة ينكرها الإخوان ويقولون إنها تمثيلية مدبرة للإيقاع بهم، وأدعوهم إلى قراءة كتاب الضابط عبد المنعم عبد الرءوف وهو اخواني عتيد، ومسئول الاخوان في الجيش بعد الضابط محمود الحضري، يتحدث في كتابه «هكذا عزلت فاروق عن الحكم» بتفاصيل دقيقة عن إعادة بناء تنظيم مسلح وسط جماعة الاخوان المسلمين عقب هروبه من السجن الحربي عام ١٩٥٤، ويروي علاقته المباشرة بالذين حاولوا قتل عبد الناصر في تفاصيل دقيقة..

ويروي حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق أنه خلال عمله كضابط ، وبينما كان يفتش مسكن أحد المتهمين من الاخوان، ضبط في أحد الكتب رسالة تخاطب قيادة الجماعة بشأن عملية محاولة اغتيال عبد الناصر . إذن نحن إزاء سلسلة متكاملة من عمليات الاغتيال والقتل، وهذه السلسلة تستند إلى بناء فكري، هذا البناء الفكري طوره

وأعاد تنسيقه أكبر مفكري الجماعة سيد قطب، والجماعة أنكرت علاقتها بكتابات سيد قطب، وخاصة كتابه الشهير (معالم على الطريق) الذي يقول بجاهلية كافة دول العالم وأنه لاتوجد دولة واحدة تعمل شرع الله ويقول بتكفير كل من لم يعملوا شرع الله وهو لايقبل في ذلك أية مساومة، وله شعار شهير «إما إسلام وإما كفر وليس هناك بين بين» والإسلام عنده الإيمان بالحاكمية ورفض كل الأفكار الإسلامية الأخرى ، وهو يمعن في تكفير الجميع، وحكم الكافر معروف إن كان مرتدا، وهو لايكتفي بالشهادة فمن قالها ولاينقاد لها فهو كافر، وهو يعتقد أن عدم الانقياد يكون القبول بالقانون الوضعي على اعتبار أن (من خلق ملك، ومن ملك حكم، وكل من شرع فقد أشرك بالله) .

وهو يرى أن أي قبول بقانون وضعي هو شرك بالله .

بهذه المقولات التي يختتمها سيد قطب مؤكدا أن الاخوان كينونة مستقلة لاتعترف بالوطن ولا بالشعب ولا بالقومية ولا بالأحزاب ولا بالبرلمان، وتنزع ولايتها عن ذلك كله لأن ولايتها فقط لأميرها، فبهذا المفهوم صاغ سيد قطب فكره الذي هو الأساس الذي تقوم عليه كل الجماعات المتأسلمة ابتداء من جماعة التكفير والهجرة (كان شكري مصطفى أميرها واحدا من تلاميذ سيد قطب في سجن طرة) انتهاء بجماعة الجهاد حاليا. إزاء حالة سيد قطب يكذب الاخوان كما يتنفسون فعندما كان مرشدهم المستشار حسن الهضيبي تحت وطأة حكم عبد الناصر، أنكر علنا كتابات قطب وأصدر كتاب «دعاة لاقضاة» لكننا نعود فنكتشف أشياء غريبة، السيدة «زينب الغزالي» وهي واحدة من قيادات الاخوان تقول في كتابها «أيام من حياتي» إن المستشار حسن الهضيبي قرأ كتاب سيد قطب «معالم في الطريق» مرتين وهو في السجن، وأجازه قبل طبعه معلنا أن هذا الكتاب قد حصر أمل الدعوة كله في سيد قطب، وعندما ارتفع موج الإرهاب في الثمانينيات بدأ الاخوان يتمسكون بانتمائهم لسيد قطب محاولين بذلك التقرب من حملة الرشاشات الجدد، وأصدر صفوت منصور

وهو واحد من كوادر الاخوان كتابا اسمه «منهج العمل الاسلامي عند جماعة الاخوان المسلمين» أكد فيه أن سيد قطب هو الذي جدد شباب الدعوة وحدد منهجها الفكري والعملي، ثم يأتي صلاح شادي وهو ما هو من جماعة الاخوان ليصدر كتابا عنوانه «الشهيدأن حسن البنا وسيد قطب» يقول فيه «إن حسن البنا كان البذرة الصالحة وسيد قطب هوالثمرة الناضجة»، والذي يعرف كيف يقدر الاخوان حسن البنا ويعرف الفرق بين الثمرة والبذرة يمكنه أن يعرف قيمة سيد قطب (سيد الارهابيين الجدد لجماعة الاخوان) .

باختصار جماعة الاخوان تحترف الارهاب كما تحترف الكذب ولايمكننا أن نصدقها بعد كل هذه المخاتلة، ولا مخرج أمام الاخوان كي نصدقهم إلا بأن يعلنوا إدانتهم صريحة واضحة قاطعة لا التواء فيها لكل ما كان في تاريخهم الأسود، ساعتها قد نعيد النظر في هذا السجل الأسود، وقد نعيد التفكير في تقييمنا لهذه الجماعة. اخيرا أسأل كيف يفسر لنا الاخوان التهم الواضحة والمحددة والصريحة والتي هناك أدلة عليها من أنهم يمولون الان الجماعات الإرهابية، نسأل أولا من أين ؟ وثانيا لماذا؟ ؟.

المجلة (لندن) ١٣ أغسطس ١٩٩٥

عن الدولة الدينية(١)

ويواصل الأستاذ خليل عبد الكريم عطاءه .. أو بالدقة يواصل معركته بكتاب جديد «الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية» (دار سيناء).

وكعادته يبدأ خليل عبد الكريم ساخنا منذ الصفحة الأولى.. بل منذ الأسطر الأولى فيركز في مقدمة الكتاب على موقفه من النص.. ويشير إلى محاولات البعض أن «يزايد» : «فرأينا من يقيم مؤتمرات أو ينشيء مراكز أبحاث حول الإعجاز العلمي الذي تنطوي عليه النصوص ومحاولة استخراج «نظريات علمية» منها وذلك بنسبة أمور إلى «النصوص» بعيدة كل البعد عنها أو لي أعناقها، أو تفسيرها تفسيرا ساذجا، أو تفسيرا يخرج عن شروط التفسير المعروفة، ولكن في نظر بعضهم كل هذا لايهم، والمهم هو «استنطاق» النصوص بنظريات علمية حديثة».. «ومن أسف أن من بين من يشارك في تلك المزايدات وفي ذلك العمل الفالت أساتذة جامعات وأكاديميون ، ولعل دوافعهم معروفة بل مكشوفة» (ص٧).

ونأتي .. وفي ذات المقدمة إلى الموقف من الشورى: ونقرأ «الجماهير المسحوقة المحكومة بالحديد والنار ووسائط الإعلام.. وبآلات التجسس، هذه الجماهير أي فائدة تعود عليها من الادعاء بأن الشورى هي الديمقراطية؟ ولم تمتلك الشجاعة الأدبية لتقرر أن الشورى انبثقت من بيئة معينة، وظهرت في مجتمع مغاير كانت ملائمة له، ولكن التطور المذهل في جميع مناحي الحياة والدرجة التي توصلنا إليها في سلم الحضارة تحتم تجاوز ذلك النظام وتخطيه، وأنه من ثم فقد آن الأوان للأخذ بالديمقراطية حتى ينصلح حالنا مثلما حدث مع الأمم والدول التي تمسكت بها».

وكذلك عن المرأة : «لماذا لانسلم أن ما منحته المرأة في عصر التأسيس يعد بمقاييس ذلك العصر نقلة رائعة ومتميزة، ولكن في نهاية المطاف ليس هو غاية المراد وأقصى الأماني، بل هو فتح باب ولكن للأسف لم يتم ولوج ذلك الباب، وتوقفت المسيرة لأسباب عديدة أبرزها التقاليد الصحراوية البدوية، والتي مازالت حتى الآن تفرض هيمنتها، ومن أسف أن يطلق على تقاليد الصحراء وأعراف البدو وصف الأصولية حتى تنال القبول من العامة، وتخيف الدارسين والباحثين وترهبهم وتمنعهم من نقدها وكشف حقيقتها لأن هذا الوصف يضفي عليها قداسة مصطنعة» .

ويمضي خليل عبد الكريم قائلا في مقدمته «إن الذين يدعون أن المرأة نالت كافة حقوقها تراهم يتحملون النصوص ويلوون أعناقها، ويحملونها مالاطاقة لها به، وماهي ليست مؤهلة له، ونذكر على سبيل المثال ما أورده العقاد في فصل عقوبة الزوجات في كتابه «عبقرية محمد» دفاعا عن ضرب الزوجة، والصفحات التي كتبها تبريرا لهذا العقاب- وهو الكاتب الليبرالي السابق- وكان في مقدوره أن يوفر على نفسه ذلك العناء،، وأن يقول: إن ذلك الجزاء كان ملائما لظروف ذلك المجتمع الذي كان فيه النص، وأنه ليس أمرا ملزما، ولاتثريب على من لا يأخذ به أو لايطبقه على شريكة حياته، وإنه مجرد مؤشر لعلاج نشوز الزوجة أو عصيانها أو عدم توافقها مع زوجها، هو لايعدو أن يكون مجرد مؤشر، وإن كل مجتمع من حقه أن يأخذ بالأسلوب الذي يتفق مع ظروفه ودرجة حضارته في الوصول إلى الحل الأمثل للخلافات الزوجية، وإن هذا الأمر ليس من أركان الإسلام، ولا من جوهر الدين. والعقاد ليس هو الوحيد في ذلك، بل هو ممثل لمن أسميهم بالتبريريين» (ص٩).

وذات الأمر ينطبق على قضية الحريات وحقوق الإنسان التي يؤكد خليل عبد الكريم ومنذ المقدمة أنها «لم يتوصل إليها البشر إلا بتضحياتهم الكبيرة، وأن هناك من النصوص ما يشهره بعضهم في وجه تلك الحقوق» (ص٨) .

خلاصة الأمر فإن خليل عبد الكريم ينصحنا ويؤكد لنا «إن التجمد على النصوص والتعبد لها هما الوجه المقابل لجحود فضلها لأنه نكران للمغزى الذى استهدفته» ثم يعود ليحاول أن يمسك بأصحاب المصلحة في هذا التمسك بالنصوص قائلا «ألا يدرك عبدة النصوص لماذا يتمسك طواغيت الحكم في الدول العربية والإسلامية، خاصة أولئك الذين يرفعون زيفا وبهتانا لافتة تطبيق الشريعة، لماذا يتمسكون بالشورى ويعضون عليها بالنواجذ ، ويتجاهلون نصوصا أشد إلزاما من آيتي الشورى تتناول أمورا أخرى على قدر بالغ الخطورة سواء في مجال الحكم أو في نطاق المالية العامة أو في ميدان حقوق الإنسان.. ألم يدرك أولئك الدوجماطيقيون علة إصرار الطواغيت الحاكمة أو المتحكمة، وخاصة من يدعون أنهم يطبقون الشريعة، على الأخذ بالشورى في إدارة دفة الحكم ويضربون بهاعرض الحائط عند نقل السلطة إلى إخوانهم أو أبنائهم أو أقاربهم، وحتى «أهل الحل والعقد» لايأبهون بهم في هذه الخصوصية. لماذا يجزئون الشورى فيأخذون منها ما يروق لهم، ويتركون ما يتصادم مع مصالحهم القبلية؟».

أما الغاية عند خليل عبد الكريم فهي النظر في النصوص من أجل «الكشف عن القيم البكر العذراء الغضة التي تضمنتها النصوص، والتي هي في رأينا جوهر رسالة الإسلام، وأنها منفتحة رحبة وبمثابة المنارة الهادية للاجتهادات البشرية التي يتوصل إليها الناس بعقولهم وعبر تجاربهم..» (ص١٠) .

وبعد ذلك كله نحن لم نزل مع المقدمة ..

فإلى العدد القادم لنطالع معا هذا الكتاب القيم والممتع ..

الأهالي ٣٠ أغسطس ١٩٩٥

عن الدولة الدينية (٢)

ونواصل رحلتنا مع كتاب جدير بالقراءة «الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية» لخليل عبد الكريم .

ونتركز أبصارنا على الفصل الأكثر أهمية ، وهو الفصل الذي حمل الكتاب عنوانه نقلا عنه ونطالع قولا صريحا واضحا وحادا كسكين قاطع.. «لم يعرف الإسلام الدولة السياسية ، ونعني الإسلام الدين لا الإسلام التاريخ، أو الإسلام الحضارة ، هذا بديهي لأنه ليس من وظيفة الدين إنشاء دولة سياسية، والإسلام شأنه في ذلك شأن سائر الأديان السماوية التي سبقته، النصوص المقدسة- القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة- سكتت عنها والرسول(صلعم) بلغ الرسالة وأدى الأمانة على الوجه الأكمل، ولايقول عاقل – مع ذلك- أنه في الوقت الذي علم الأمة آداب دخول الخلاء لم يشر مجرد إشارة عابرة إلى كيفية إنشاء دولة أو تنظيم الحكم من بعده، وهذا مرجعه إلى أنها لم تكن من ضمن مهامه كنبي ورسول» (ص-١٣) .

ثم يمضي الاستاذ خليل عبد الكريم في رحلة ممتعة للتفريق بين الدولة الدينية التي أقامها الرسول وعدد من الرسل الكرام الذين ترأسوا دولا مثل داود وسليمان عليهما السلام، وبين الدولة السياسية.

والفوارق واضحة جلية وكلها تؤكد إنه لامجال الان ولا في المستقبل لإقامة دول دينية .

– «فالدولة الدينية يختار رأسها الله جل جلاله، بينما الدولة السياسية ينتخب

الشعب أو الحزب رئيسها (أهل الحل والعقد بلغة السلف) أو يرث الملك عن أبيه أو عمه أو أحد قرابته أو من يستوى على السلطة بانقلاب دموي أو أبيض».

– «والدولة الدينية يقف على قمتها رسول يوحي إليه من قبل الله تعالى، والدولة السياسية يحكمها بشر عاديون» .

– «الدولة الدينية يظل رئيسها طيلة حياته على اتصال بالسماء في كل وقت بالنهار أو الليل.. بينما علاقة رأس الدولة السياسية بالسماء منقطعة» .

– «في الدولة الدينية توالي السماء رئيسها بالمشورة في كل معضلة صغيرة أو كبيرة..أما رأس الدولة السياسية فهو يعتمد في حل ما يصادفه من مشكلات على عقله وتفكيره وعلى الوزراء والمستشارين» .

– «طاعة رأس الدولة الدينية فرض ديني (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) بل إن هذه الطاعة هي محك الإيمان، وليس الأمر كذلك في الدول السياسية، إذ لاصلة بين طاعة المحكوم للحاكم فيها وبين إيمانه، وعصيانه إياه لايقدح في دينه».

– «والمعارضون لرأس الدولة الدينية إما كفار مصيرهم جهنم، وإما منافقون في الدرك الأسفل من النار،أما المعارضون في الدولة السياسية فقد يعرضون أنفسهم لعقاب دنيوي فحسب، إنما لا شأن لهذا العقاب بعقيدتهم الدينية. فعلى سبيل المثال: الصحابي الجليل سعد بن عبادة سيد الخزرج لم يبايع الصديق أبا بكر ولا الفاروق عمر بن الخطاب، واستمر طوال حياته معارضا لهما، لايصلي بصلاتهما، ولايجمع بجمعتهما، ولايفيض بإفاضتهما، ولم يجرؤ أحد على أن يدعى بأنه كفر أو نافق».

– وفوق ذلك كله «رأس الدولة الدينية الذي عينه الله جل جلاله ومن ثم فلا يحق للمحكومين عزله، أو الحد من سلطاته التي منحها له الرب لأن ما يبرمه الرب يستحيل أن ينقضه المربوب. أما رأس الدولة السياسية فإن جماهير الشعب هى التي تحد من سلطاته ولها أن تعزله إن حاد عن الخط الذي رسمته له أو خرج عن الدستور الذي

ارتضته »..

- كذلك فإن «رأس الدولة الدينية مدة رئاسته غير محدودة إلا بأجله.. فوفاته هي التي تنهيها، أما رأس الدولة السياسية فرئاسته موقوتة ورهن بمشيئة الشعب»(ص١٧).

.ومن هذه المقارنة الحاسمة القاصمة نجد أن «الدولة الدينية نوع خاص من أنواع الدول اختص به الله سبحانه وتعالى.. عددا محددا من رسله الكرام.. ولايجوز أن يتعداهم لغيرهم»..

ومن ثم يصل بنا الأستاذ خليل عبد الكريم إلى حقيقة واضحة «إن الإسلام كغيره من الأديان السماوية عرف الدولة الدينية وهي التى أقامها الرسول. ولكنه لايعرف الدولة السياسية التي هي من صنع البشر.. وأن المناداة بمبدأ الحاكمية لله تعالى هو إعادة للدولة الدينية التي انقطعت من الأرض بانتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى، مع افتقار من يقومون بشأنها إلى العصمة التي كانت من خصوصيات الرسول وذلك سيؤدي لامحالة إلى قيام دولة ثيوقراطية استبدادية لاتسمح بوجود أدنى قدر من المعارضة ، وهو نوع من الحكم تجاوزه الزمن، ودخل متحف التأريخ السياسي» (ص١٩).

ويبقى أن نقدم الشكر للأستاذ خليل عبد الكريم على كتاب ممتع وبحث جاد. ونتمنى له أن يواصل العطاء.

الأهالي ١٣ سبتمبر ١٩٩٥

المهندسون.. بين الاستحلال والاستهبال

منذ تعرضت النقابات المهنية لغزو التتار المتأسلم المتمثل في جماعة الإخوان المحظورة والتي تسللت إلى هذه النقابات وغيرها متسترة بشعار «الإسلام هو الحل» منذ هذه الغزوة، وفضائح السرقات ونهب الأموال تفرض نفسها على كل مهتم بمصير هذه النقابات..

ولعل تتار جماعة الإخوان المحظورة يبررون لأنفسهم هذه السرقات الفاضحة بأخذهم بمبدأ «استحلال أموال الكفرة» الذين هم كل من لم يخضع لتعاليمهم الآثمة، لكن الاستحلال استفحل.. تضاعف.. حتى تحول إلى استهبال.

والحجة بين أيدينا ..الدليل الدامغ الذي لامهرب منه.. تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات. فهي وفق القانون حجة للجميع وعلى الجميع .

ونقرأ «تقريرا عن الميزانية في ٣١-١٢-١٩٩٣ والحسابات الختامية للسنة المالية ١٩٩٣ للنقابة العامة للمهندسين» ونورد الفقرات بنصها «تكررت الإشارة بتقاريرنا إلى وجوب الحد من الإنفاق بحيث يكون في إطار الموارد المتاحة، نظرا لما لوحظ من تزايد اعتمادها في سد العجز بين نفقاتها المتزايدة ومواردها، من صندوق المعاشات مما كان له أثره على اقتصاديات هذا الصندوق الذي كانت النقابة قد استنفدت من أمواله نحو ١٣ مليون جنيه بخلاف ما فرضته عليه من أعباء أخرى حملتها على مصروفاته خلال السنوات المالية السابقة».

إنهم إذن يستولون على أموال المعاشات، أموال كبار السن واليتامى فأين تذهب؟

«عجز يبلغ ٤١.١٩٦ جنيه طرف السيد أمين الخزينه منذ نهاية عام ١٩٩١» و«تحميل مصروفات النقابة للسنة المالية ١٩٩٢ بمبلغ ٢٨ ألف جنيه بالزيادة عن قيمة فاتورة مطبوعات يتم صرفها دون وجه حق»، وكذلك «تضمنت المصروفات العمومية لعام ١٩٩٣ نحو ٨٨١ ألف جنيه للإعلانات والمطبوعات حصلت منه شركة سفير للإعلانات (شركة إخوانية) على نحو ٦٥٤ ألف جنيه بنسبة ٧٤٪» «وتجاوز ما أمكن حصره مما صرف على الإعلانات خلال الفترة من يناير إلي مايو ١٩٩٤ مبلغ١٣٩ألف جنيه حصلت منه شركة سفير على ما تجاوز ٩٥ ألف جنيه بنسبة ٦٨٪ من المصروفات». وليست شركة سفير وحدها ، وإنما هناك الشركة الشهيرة والشريك الدائم في كل عمليات الاستحلال أو الاستهبال: شركة سلسبيل (الإخوانية أيضا) واستمعوا إلى ما يقول التقرير «تبين أنه يستحق للنقابة منذ عام ١٩٨٩ لدى شركة «سلسبيل» مبلغ ١٢٩.٩٧٦ جنيه لم تكن قد أثبتت بدفاتر النقابة، وقد تم إثبات هذه المديونية فيما بعد بالدفاتر، إلا أن النقابة لم تتخذ بعد أية إجراءات نحو التحصيل».

والاستهبال ليس قاصرا على الشركات الإخوانية بل على أعضاء مجلس الإدارة من الإخوان، واستمعوا ..«تجاوز المصروف كبدل حضور جلسات لعام ١٩٩٣ مبلغ ٩٦ألف جنيه حصل عليه السادة أعضاء مجلس النقابة ورؤساء وأعضاء شعب النقابة. كما بلغت مصروفات الانتقال وبدل السفر نحو ١٦٧ ألف جنيه» وبالطبع ولزوم الاستهبال: «لاتملك النقابة سجلا تحليليا للبدلات السابقة يمكن من خلاله الوقوف على المبالغ المصروفة لكل عضو على حدة وذلك بالمخالفة للمادة (٥٣) من النظام الداخلي للنقابة».

السرقات بغير حصر، ولايمكن حصرها في عجالة كهذه، لكنها واضحة مثبتة، مؤكدة، ولكي يتمكن اللصوص الإخوانيون من تمرير جريمتهم فقد سلبوا اختصاصات النقيب «المهندس حسب الله الكفراوي» فهو ليس إخوانيا وليس شريكا في الاستحلال

ولا في الاستهبال، ولهذا فإن مجلس النقابة الإخواني قرر في جلسة ١٦-١-١٩٩٤ وهي جلسة لم يحضرها النقيب .. وتحت بند مايستجد من أعمال تفويض الأمين العام للنقابة بالتوقيع على كافة عقود البيع والشراء وبالتالي سحب الاختصاص من صاحبه الأصيل «النقيب» في غيابه، وبدون إذن منه، بل وبدون إخطاره.

وفوق هذا فإن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات يدين أمين عام النقابة بتعطيل «عرض تقرير الجهاز على الجمعية العمومية بجلستها في ٤-٣-١٩٩٤» .

وهكذا وبوثيقة رسمية نمسك بتلابيب اللصوص الإخوانيين الذين استحلوا أموال النقابة وأموال اليتامى .

ويبقى بعد ذلك سؤالان :

أولهما: لماذا لايقدم هؤلاء اللصوص إلى المحاكمة؟ هل لأن البعض لم يزل يمسك العصا من المنتصف؟

والسؤال الثاني: هل لازال من حق «اللصوص» أن يتستروا مرة أخرى تحت شعار «الإسلام هو الحل»، أم آن الأوان لأن نتعامل معهم على حقيقتهم.. لصوص.. مجرد لصوص..

الأهالي ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

حديث مع مجلة الوطن العربى (١)

الإخوان المسلمون
أخطر من «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية»

أجرى الحوار : عادل الجوجري

الدكتور، رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوي الديمقراطي ، مؤرخ بارز له مؤلفات أثارت جدلا واسعا في الأوساط السياسية، وهو أستاذ أكاديمي لمادة التاريخ وعضو بمجلس الشورى، وأيضا كاتب له آراء معارضة لأفكار جماعات الإسلام السياسي القديمة والجديدة على حد سواء.

في هذا الحوار يقدم رؤيته لأسباب نشوء وانتشار الجماعات المتطرفة التي يسميها «الجماعات المتأسلمة» ويؤكد على أنه لافرق بين الإخوان والجماعة الإسلامية، فكلاهما- وغيرهما من هذه الجماعات- ينتهجان العنف، والفرق بينهما في التوقيت، ويرى أن هذه الجماعات تتبنى أفكارا هي أبعد ما تكون عن الإسلام، وهي تركب قطار الديمقراطية- كراهية- لكي تصل إلى محطتها ثم تفرغه من ركابه، وتسير به وحدها، ويشير إلى خطأ الرئيس أنور السادات الذي شجع هذه الجماعات لمواجهة خصومه من اليسار الناصري في السبعينيات، ويؤكد أن أخطر ما تواجهه مصر حاليا، هو جيش الأفغان المصريين، وجماعة الـ١٩٠، وهم الأشخاص الذين برأتهم المحاكمة في قضية اغتيال السادات، وسافروا إلى الخارج، ليقودوا عن بعد أخطر عمليات الإرهاب.

ويدعو د. رفعت السعيد إلى تشكيل جبهة وطنية لمواجهة الجماعات المتأسلمة كما

يسميها، منتقدا في الوقت نفسه ، موقف بعض اليساريين الذين انحازوا إلى خندق الاخوان بدعوى أن الجميع ضد الحكومة، وفي الحوار قضايا أخرى ساخنة .

المتأسلمون

- تفاوتت الرؤي بشأن تفسير أسباب نشوء تيار الإسلام السياسي ، أوالتيار الأصولي بشقيه المعتدل والمتطرف، هناك من يرى أسبابا اقتصادية خلف الظاهرة، وهناك من يرى أيدي أجنبية خفية، وبينها من يرد الظاهرة إلى غياب المشروع القومي، وانهيار النموذج الاشتراكي، ماهو تفسيركم لهذه الظاهرة؟

* أولا أنا عندي تحفظ على التسمية، فليس صحيحا إطلاق تعبير «التيار الإسلامي»، لأن إضافة كلمة الإسلامي وهي صفة، تعنى تمييز الشيء على ما عداه، فإذا أضفنا إليها «ال» فإنها تعني استغراق الشيء بأكمله، وهذا التركيب اللغوي يعني في النهاية أن هذه الجماعة وحدها هي «الإسلامية» وما عداها لايحمل هذه الصفة، وهذا في حد ذاته خطأ كبير ، وكذلك أرفض إطلاق صفة الأصولية على جماعات دينية متطرفة، لأن الأصل جليل، وهم ليسوا كذلك، بل إنني أرفض تعبير التيار السلفي، لأنهم ليسوا سلفيين، ولايعرفون شيئا عن السلف الصالح وجهادهم الكبير لنصرة الإسلام، وأرفض أيضا تعبير «المتطرفين» لأننا إذا عدنا إلى القاموس لوجدنا أن طرف الشيء هو أن تصل إلى حده الأقصى ولاتغادره، لكننى أعتقد أن هذه الجماعات لاتصل بالإسلام إلى حده الأقصى. لذلك أفضل تعبير «التأسلم» وهو في رأيي أصدق وصف لهذه الجماعات المتأسلمة، أي التي تدعى الإسلام، فمن الناحية اللغوية ، إذا أضيفت التاء إلى الفعل صارت علامة، وتستطيع هنا أن تقول «تأمرك» أي صار أمريكيا مع أنه ليس كذلك، والجماعات الموجودة حاليا هي جماعات «متأسلمة» وليست إسلامية، والتوضيح هنا ضروري للغاية.

- إذا اعتمدنا مصطلح التيار المتأسلم فإن سؤالنا يظل قائما: ماهي أسباب

انتشار هذه الجماعات؟

* أولا، هذه الجماعات المتأسلمة ليست جديدة على مصر، فقد ظهرت في العام ١٩٢٨، وارتبطت بتسييس الدين، أو تديين السياسة، وليس مصادفة أن هذا العام شهد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية التي عكست نفسها على المجتمع الرأسمالي، وجردته من طابعه الديمقراطي، فظهرت النازية ، ومن بعدها الفاشية، في حين أن الفكر الاشتراكي لم يكن انتشر على نطاق واسع، ويمكن القول إن كل هذه الأفكار وصلت إلى مصر في الثلاثينيات، وتفاعلت مع بعضها، في الوقت الذي ظهرت فيه محاولة اشتقاق طريق ثالث عن طريق جماعة الإخوان المسلمين،التي دشن وجودها حسن البنا في الاسماعيلية وانتقل بعد ذلك إلى القاهرة، وجماعة الاخوان المسلمين هي أول جماعة سياسية تدعو إلى تديين السياسة، والفكرة في حد ذاتها ليست جديدة فالأمويون والعباسيون والشيعة والخوارج كلها محاولات ، وحركات لتديين السياسة، وحتى العنف المتأسلم جاء مقترنا بجماعة الإخوان المسلمين ابتداء من ١٩٤٦ ومرورا بـ١٩٥٤ وحتى الآن .

الأفغان العرب

– لماذا تعلو موجة هذه الظاهرة الآن؟

* لأسباب عديدة، هناك أسباب عالمية أهمها انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، مايلحق به أو يكمله، انهيار عديد من دول التحرر الوطني ومنها مصر الناصرية، أو النموذج المستقل في الجزائر، وانهارت أيضا المنظومة الفكرية القومية، وساهم في ذلك الغزو العراقي للكويت «١٩٩٠» الذي أجهز على الفكر العروبي، نحن إذن إزاء حالة محو للبدائل أمام الراغب في الاشتغال بالسياسة. فالبديل الاشتراكي غاب ، والبديل القومي أفل ، فماذا يبقى غير «التأسلم» .؟!

يضيف د. رفعت السعيد: هناك سبب آخر هو ظهور عدد من الدول المتأسلمة مثل

إيران والسودان وأفغانستان، وقد ترتب على ذلك ما يمكن تسميته «دعم الدولة» وهو أخطر أنواع الدعم، لأنه يرتبط بإمكانات الدولة، فإذا أراد المتأسلمون جوازات سفر مزورة، فإنهم يحصلون عليها من دولة متأسلمة، بما يعني صعوبة ضبطها أو اكتشافها، لأن الأجهزة الأمنية تواجه في هذه الحالة إمكانيات دولة في التزييف، أو إرسال الأموال والأسلحة، أو تدريب المتأسلمين، أما حكاية أفغانستان فهي حكاية مثيرة جدا لم تكتب بعد، لأن انسياق آلاف من الشباب العربي إلى بيشاور، وقيام رجال الـ «سي . أي. أيه» بتدريبهم وتمويلهم بالمال والسلاح أدى إلى وجود جيش كامل وجاهز، وما تعاني منه مصر حاليا ليست الجماعات المحلية. وإنما الجيش الذي تم تدريبه في أفغانستان ..

تنظيم محترف

– وماذا عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية؟

* هي عوامل مساعدة، لأن هناك دولا مليئة بالمشكلات الاقتصادية والبطالة، ومع ذلك لاتوجد فيها جماعات متأسلمة، إنما خطورة هذه العوامل تكمن في أنها توفر المناخ لبروز الظاهرة إن وجدت ، وعلينا أن نعترف أن هناك أخطاء حكومية وقعت ، سواء في السياسات الخارجية أو الداخلية، الأمر الذي أدى إلى وجود تراكم من الانتقادات النابعة من الأوضاع الاقتصادية، وغيرها، وفي غياب البدائل السياسية «الاشتراكية والقومية والليبرالية» لايجد الناقم على الأوضاع، أو المنتقد لها سوى البديل المتأسلم، والبطالة تلعب دورا خطيرا في القضية، لماذا؟ لأننا إزاء نوع خطير من التنظيمات، لايوجد منه كثير في العالم، إنه التنظيم القائم على الاحتراف والتفرغ الكاملين، لا يوجد لديه أي شخص غير محترف ، ففي الجيش الجمهوري الإيرلندي، تكتشف أن طبيبا يقوم بوضع قنبلة في محطة المترو، ويعود إلى عمله الطبيعي في المستشفى، أما في مصر فالمتأسلمون محترفون، ومتفرغون، ولايعملون على الإطلاق

وهذا التفرغ يمنحهم حصانة أمنية، فالإرهابي يجلس على أقرب مقهى يوميا ومعه المدفع الرشاش، فإذا صادف أتوبيسا يحمل سياحا أطلق النار عليهم، وإذا لم يصادف عاد في اليوم التالي إلي المقهى، وهذا النوع من الاحتراف مغر جدا، ليس فقط لأنه يقدم مرتبا كبيرا لايحلم به شاب من أسرة فقيرة ومتعطل، وإنما الأخطر أنه يقدم له «أيديولوجيا» الاستعلاء على الآخرين، فهو الأقرب إلى الله، وهو الذي يقوم بالجهاد، وهذه الأيديولوجيا تعطيه ميزتين ، إذا نجح في العملية فقد فاز بالدولارات ، وإذا قتل فهو شهيد ودخل الجنة. وعلى هذا الأساس، فإن هذه المنظومة المتكاملة من الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الجماعات المتأسلمة ، ولعلي أضيف نقطة أخيرة هي أن بعض الدول وعلى رأسها أمريكا تلاعبت بالجماعات المتأسلمة بهدف إضعاف الجسد المصري، ولإكراه مصر على الانشغال بمشاكلها الداخلية، بحيث لاتلعب دورها كما لعبته في العهدالناصري، في المنطقة العربية، والإفريقية، وعدم الإنحياز..

جماعة الـ١٩٠

– هناك من يرى أن الرئيس الراحل أنور السادات ساهم بدرجة أو بأخرى في تقوية هذه الجماعات التي انقلبت عليه بعد ذلك؟

* هذا أيضا أحد العوامل المساعدة، والوثائق المتاحة الآن تشير إلى أن الرئيس السادات أسهم في خلق هذه الظاهرة في النصف الثاني من السبعينيات لمواجهة التيارات اليسارية والناصرية في الجامعة في ذلك الوقت، وكان السادات قد حل منظمة الشباب، ولم تكن لديه أدوات لمواجهة جماعات الرفض اليسارية، فلجأ إلى الجماعات المتأسلمة، وهناك أكثر من شاهد أكد أنه قد دعم هذه الجماعات في عصر السادات بناء على تعليمات من جهات عليا، لكن الحقيقة أن ماتعاني منه مصر هو حالة أخطر مماحدث في السبعينيات، نحن أمام تيار خطير يسعى إلى هدم كل ما وصلنا إليه من حقوق مدنية، ولايتوقف معول الهدم عند المؤسسات السياسية كالبرلمان والنقابات

وإنما يمتد إلى الثقافة والفن والإبداع والصحافة وحقوق المرأة، ولعلي أشير هنا إلى خطأ حكومي فادح، هو قيام بعض المؤسسات الحكومية ، خاصة الإعلام بمنافسة التيار المتأسلم، في التأسلم، ناسية أنها بذلك تغذي الجنين لكي يصبح غولا، وقد فعل السادات ذلك مرة ونحن نعرف النتيجة ، فالسادات سعى إلى التقارب مع أصدقائه الأمريكيين في مواجهة ما كان يسمى «الخطر الشيوعي» فدفع مئات الشباب إلى أفغانستان بدون أن يفكر في عواقب هذه الخطوة، وهناك كارثة أخطر من ذلك هي التي أسميها كارثة ال١٩٠، ففي محاكمات قضية اغتيال السادات كان عدد المتهمين حوالي ٢٠٠ شخص، وقد حصل ١٩٠ منهم على أحكام البراءة أو أحكام مخففة ، ولو رصدنا مسار ال١٩٠ لاكتشفنا أنهم- حاليا - هم قلب العمليات الإرهابية التي درات بعد ذلك، لقد سمحت الحكومة لهؤلاء بالسفر إلى الخارج، ومنهم أيمن الظواهري ، وطلعت فؤاد قاسم، وعمر عبد الرحمن ، ومصطفى حمزه، ومحمد شوقى الاسلامبولي، وهنا يتعين أن نسائل الأجهزة المسؤولة في ذلك الوقت «عام ١٩٨٢» عن خطئها الفادح في التقدير والسماح لهؤلاء بالسفر إلى الخارج ليشكلوا أخطر بؤر قيادة التطرف والإرهاب ضد المجتمع والدولة .

- هل تنظر إلى خريطة جماعات الإسلام السياسي بالجملة أم أن فيها تمايزات بين متطرف، ومعتدل، وبين راغب في الحوار ومصمم على الكلاشينكوف؟

* طبعا لايمكن النظر إلى الظاهرة بالجملة وإلا وقعنا في خطأ علمي وآخر سياسي، هم فرق تبدأ بالإخوان المسلمين وتنتهي بجند الله، والفرماويين، والجهاد، والناجين من النار، والجماعة الإسلامية، وهم منقسمون بالطبيعة ربما لأنهم فسروا الحديث النبوي الشريف «تنقسم أمتى إلى ٧٧ فرقة كلها هالكة إلا واحدة ناجية» على هواهم، فالانقسام في هذه الجماعات ظاهرة طبيعية، لكن الخطأ يأتي إذا اعتقدنا أنه بالإمكان التمييز بين معتدلين ومتطرفين وإرهابيين ، فالجميع، في هذا المسلك واحد،

والفارق في الأسلوب، وفي التوقيت ، كلهم يلجأون إلى العنف، وقد اعتمدوه المنهج الأساسي لحركتهم ، وجماعة الإخوان المسلمين تحاول أن تعطي انطباعات بأنها تخلت عن الإرهاب والعنف، لكنني أؤكد أنها لاتعارض العنف والإرهاب، وقد جمعتني ندوة مع الشيخ مصطفى مشهور، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان، فكان كل ما نعاه على الجماعات الإرهابية التي تقتل الناس عشوائيا هو أنها متسرعة، معنى ذلك أن مبدأ الإرهاب موجود، لكن الاختلاف فقط في التوقيت ..

القتال .. القتال

- لكن هناك خلافات فقهية وفكرية بين الإخوان المسلمين والجماعات الإرهابية الأخرى؟

* هذا خلاف من نوع غريب، فالبعض يعتقد أننا مانزال نعيش في المرحلة المكية حيث كان الرسول والمسلمون في مرحلة الاستضعاف يتحملون عذاب الكفار، ولا يردون عليهم، حتى انتقلوا إلى المرحلة المدينية حيث صار الإسلام في قوة ومنعة فبدأت الحروب والجهاد، وأنصار هذه الرؤية الأولى يقولون بضرورة تحمل القمع الحكومي حتى (يتفيأوا) أي تقوى عزيمتهم، ويبدأ القتال والحرب ضد الدولة والمجتمع الجاهلي، أما الفريق الآخر، فيرى أن القتال لابد أن يبدأ فورا، والفرق بين الفريقين هو في تحليل المرحلة ، والتفاعل معها، لكن هناك اتفاقا على ضرورة القتال .

وربما كان مفيدا أن نعود إلى البوابات التي يدخل منها التطرف. البوابة الأولى هي اعتقاد البعض أنهم جماعة المسلمين، وليسوا جماعة من المسلمين، وجماعة المسلمين في عرفهم هي أهل الحل والعقد في الأسلام(ملحوظة : بحثت عن أصل كلمة أهل الحل والعقد فوجدت أنها وردت للمرة الأولى في كتاب للإمام الماوردي سنة ٤٠٠ هـ، وهي كلمة مخترعة) وعلى ذلك فهم يتصورون أنفسهم أصحاب القرار في صحيح الإسلام، وهذا خطأ خطير، كما أنهم يستندون إلى حديث نبوي شريف دون أن يفهموه

جيدا هو (من خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف) والرسول عليه الصلاة والسلام يقصد الجماعة بمعنى الأمة، أما هم فيفهمونها على أنها الخلية التنظيمية (من ٣ إلي ٧ أشخاص) وهذا خطأ خطير أيضا، وهم أيضا يخلطون عمدا بين الدين الذي هو لكل زمان ومكان باعتباره عقيدة إلهية، وبين الاجتهاد الفكري الذي هو نتاج بشر يمكن أن يصيب أو يخطيء، والخطر هنا يقع عندما تصل هذه الجماعات إلى السلطة مثلما وصل الترابي والبشير في السودان؛ فالشخص إذا اعترض على أحد قرارات البشير يصورونه على أنه اعترض على حكم الإسلام، وإن حاولت تغيير حكم البشير، فأنت تحاول تغيير حكم الإسلام، وهذا الخلط يؤدي إلى نتائج رهيبة لأنه يخلط بين المعتقد والبشر، وهذا هو ما تفعله الجماعات الإرهابية في مصر حاليا حين خلطت بين السياسة وهي فن الخلاف، وبين الدين وهو عقيدة إلهية ، فكل من يخالفها في السياسة هو كافر، حق عليه الموت، ومن هذه البوابة تم تكفير المسئولين ، والمفكرين والمثقفين، والفنانين، والصحافيين، وصدرت الأحكام عليهم بالموت ..

الجهاز السري للإخوان

- صدر بيان عن جماعة الإخوان المسلمين، مؤخرا، يعتبر الشعب هو مصدر السلطات، واعتبره المراقبون تطورا في الخطاب السياسي للإخوان، فهل تتفق مع هذا الرأي؟

- لا أتفق لسبب أساسي هو أن الإخوان يعتمدن على منهج (التقية) وهم يسايرون الأحوال حتى تصبح في مصلحتهم، فيظهر الوجه الحقيقي، لأن أبسط قواعد التطور في المواقف والآراء هو إدانة المواقف السابقة، أو تقديم النقد الذاتي، وهذا ما لم تفعله جماعة الإخوان المسلمين، لقد مارسوا العنف في حقب الأربعينات والخمسينات والستينات، وهم يزعمون أن الجهاز السري كان مكرسا لمواجهة الصهاينة والانجليز، لكن كبيرهم الحالي الشيخ مصطفى مشهور عندما قبض عليه في قضية سيارة الجيب،

في الاربعينات (١٩٤٨) ضبطت معه رسوم كروكية ، وأسلحة ومتفجرات وأوراق، ثم اعترف أنه كان يخطط لنسف مطار ألماظه، ومحطة السكك الحديدية، ومراكزالشرطة، وهي - طبعا - لم تكن تابعة للإنجليز، أو الصهاينة، وإنما هي مؤسسات مصرية شحما ولحما، ثم إنهم قتلوا الخازندار ، وقتلوا النقراشي، فهل كان الرجلان من الانجليز أو الصهاينة، إن عبد الناصر مهما قيل عنه لايمكن أن يقال إنه انجليزي أو صهيوني ، بل كان عدوهما الأول. وعلى أية حال فإن الإسلام أقر التوبة، والتوبة لاتكون سرية، فليعلن لنا أحد قادة الإخوان أن جهازهم السري كان خطأ وسوف نصدقهم، لكنهم حتى الآن يتباهون بأن الجهاز السري ضرورة حتمية، وأحمد عادل كمال، وهو أحد قادة هذا (الجهاز) سابقا يقول (دعوة بدون جهاز سري يحميها تهريج) والذي لايصدقنا في أن الإخوان المسلمين دعاة عنف وإرهاب عليه أن يعود إلى شهادات قادة الإخوان كما سجلت في الكتب التالية : «النقط فوق الحروف» لعادل كمال، و«حصاد العمر» لصلاح شادي ، «وأيام من حياتي» لزينب الغزالي، و«قصة الجهاز الخاص» لمحمود الصباغ، هذه أربعة كتب لشهود عدول، أكدوا فيها أن الجهاز الخاص كان يستهدف قتل خصوم الجماعة من المسلمين، بل إن محمود الصباغ أورد في كتابه لائحة الجهاز الخاص، وتنص على (أن القتل الذي يعتبر في الأحوال العادية جريمة ، فإنه يصبح مقبولا إذا تم لحماية الدعوة) هذا هو منهجهم وإذا كانوا - حقا- قد تخلوا عنه فعليهم إدانة تاريخهم أولا وإعلان التوبة علانية ، وأن يقدموا الدليل على أنهم يقبلون الدستور، والقانون المدني، وتداول السلطة، والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل، لأنك تقول في سؤالك إنهم ذكروا في بيانهم أن الشعب هو مصدر السلطات، لكنهم رفضوا التوقيع على ورقة مكتوب فيها كلمة الديمقراطية، عندما كنا نعد- معا- ميثاق الوفاق، ورفضوا التوقيع على نص المساواة بين الرجل والمرأة.

- يقول قادة الإخوان إن السماح لهم بالتعامل في إطار المؤسسات الديمقراطية هو قمة الديمقراطية من جهة، كما أنه يخفف من وطأة العنف والإرهاب من جهة

أخرى؟

* هناك عبارة يتعلمها دارسو المنطق في أولى سنواتهم الدراسية تقول (من اللامنطق أن تستخدم المنطق في دراسة قضايا غير منطقية)، ولعلي أقول إنه من اللاديمقراطية أن نستخدم الديموقراطية في التعامل مع قوى غير ديمقراطية، وكل هؤلاء الغربيين الذين يتحدثون في صحفهم وشبكات التليفزيون عن ضرورة السماح للإخوان بالتحرك حزبيا، وإعلاميا، لم يحركوا ساكنا عندما ألغت ألمانيا الحزب النازي، وهو إجراء غير ديمقراطي لكن الحزب النازي هو حزب معاد للديمقراطية، والإخوان المسلمون معادون للديمقراطية وبالتالي فإنني لا أميل إلى الرأي القائل بالسماح لهم بالتحرك سياسيا وإعلاميا، ثم أنه يخطيء من يظن أن الإخوان يساهمون في تخفيف العنف، أو تحجيم إرهاب الجماعات المتأسلمة، هذا وهم كبير، فالصحيح أن الإخوان يدعمون هذه الجماعات بطريقة أو بأخرى.

المعتقلات

– هل تعتقد أن العنف ولد في السجون أيام الحقبة الناصرية، أم أنه مرتبط بعباءة الإخوان التي خرج من تحتها كل تنظيمات العنف المعاصرة؟

* توسيع دائرة الاشتباه سواء تمت في فترة حكم عبد الناصر أو حاليا تؤدي إلى مشكلات سياسية واجتماعية لأننا عندما ندفع بشباب من المغرر بهم إلى سجون فيها غلاة المتطرفين، فمن الطبيعي أن تحدث العدوى ، وأن يتحول المغرر بهم إلى عتاة وبرابرة، والغريب أن لائحة السجون العادية تمنع سجن المتهم في قضية مرور مع المتهم بالاتجار بالمخدرات، لأنه بعد فترة سيتحول المتهم العادى إلى مجرم محترف، لذا فإن السجون درجات، ومن هنا فإنني أرى ضرورة العزل بين المتطرفين السياسيين داخل السجون، وأن يتم الفصل بين المتطرفين المبتدئين الذين يمكن أن يعودوا إلى سواء السبيل، وبين محترفي التطرف والإرهاب. لكن أن يقال إن السجن

والمعتقلات كانت سببا في ظاهرة العنف فهذا غير صحيح، لماذا؟ لأن الشيوعيين سجنوا في نفس فترة اعتقال الإخوان (٥٩-١٩٦٥) ومع ذلك فإنهم لم يتحولوا إلى تنظيمات عنف، وإنما ظلوا سياسيين، يعارضون بالكلمة، ومعنى ذلك أن العنف مرتبط بظاهرة (التأسلم) لا الإسلام ..

سيد قطب

- إذا أخذنا الشيخ سيد قطب كدراسة حالة، هذا الرجل كان شاعرا ، وناقدا رقيقا، فإذا به داخل السجن- في الستينيات- يتحول إلى مفكر، ومنظر للعنف والإرهاب ماذا حدث بالضبط؟

* سيد قطب لم يتحول داخل السجن، وإنما التحول حدث له عندما زار أمريكا، وهذا هو الغريب في الأمر، لأن الرجل كان موظفا في وزارة التربية والتعليم وسافر (ليبراليا) إلى أمريكا عام ١٩٥٠ بمنحة أمريكية لدراسة علم التربية، وعاد من هناك لكي يدخل جماعة الإخوان المسلمين. وماحدث في السجن ، هو اختفاء طوال النخيل، وبرزت قصارها، فقد غاب حسن البنا، ولم يكن الهضيبي (المرشد التالي) على نفس المستوى، فكان طبيعيا أن يبرز سيد قطب، وأن يتحول إلى مفكر ومنظر، وهو يمتلك قدرات عقلية وذهنية كبيرة بدليل كتابه (في ظلال القرآن) لكن المشكلة هي أنه اجتهد في التفسير داخل السجن، وفي مناخ المحنة، فجاء كتابه(معالم في الطريق) متطرفا، ولو أنه كتبه خارج السجن، وفي ظروف مختلفة، لما جاء على هذا النحو، واضعين في الاعتبار أن قطب لم يكن مبتدعا لفكر التكفير، وجاهلية المجتمع ، وإنما هي أفكار أبو الأعلى المودودي ، وأبوالحسن الندوي، وبدون أن أتهم أحدا أقول إن المودودي كان منظورا له على أنه صديق أمريكا، وقد مات في أمريكا وهو يتلقى العلاج هناك.

دعاة لا قضاة

- يشاع أن المستشار حسن الهضيبي غضب من كتاب «معالم في الطريق »

فأصدر كتابه «دعاة لا قضاة» ردا عليه؟

* (مقاطعا) هذا غير صحيح ، فالواقعة حدثت في السجن، لكن نفيها جاء على لسان الأخت زينب الغزالي في كتابها «أيام من حياتي». ولا أعتقد أن أحدا يمكن أن يتهمها بعدم الصدق، وهي التي قالت(إن المستشار حسن الهضيبي قال لي إنه قرأ «معالم في الطريق» مرتين وأجازه ، وأن هذا الكتاب وضع أمل الدعوة كلها في سيد قطب) وإذا كان الإخوان الحاليون تبرأوا من سيد قطب وأفكاره فإن تحت أيدينا كتاب صفوت منصور «منهاج العمل الإسلامي» وهو واحد من كبار كوادر الإخوان يمتدح أفكار سيد قطب ويعتبرها التطوير الفكرى والعملي لمنهاج الدعوة، وعندنا كتاب «الشهيدان» لصلاح شادي الذي قال فيه (إن الإمام حسن البنا كان البذرة الصالحة، وسيد قطب هو الثمرة الناضجة) ومن يعرف الفرق بين البذرة والثمرة، هو الذي يعرف قيمة حسن البنا عند الجماعة، وبالتالي قيمة قطب عندها .

الوطن العربي (لندن) ٨ سبتمبر ١٩٩٥

أدعو إلى تشكيل جبهة وطنية من الأحزاب والنقابات والمثقفين لمواجهة أنصار الظلام

دعا المفكر والمؤرخ د.رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع إلي تشكيل جبهة مصرية تضم الأحزاب والنقابات والمثقفين والفنانين لمواجهة التيار المتأسلم ، وطالب الحكومة بتوفير المناخ السياسى والاجتماعى الملائم لانطلاقة الجبهة الوطنية لمستنيرة. وقدم السعيد انتقادات حادة لبعض أجنحة ورموز اليسار المصري الذين «غازلوا» الجماعات المتأسلمة، اعتقادا من أن معارضتهم للحكومة تعني بالضرورة الانحياز للمتأسلمين الذين - أيضا - يعارضون الحكومة.

وأشار - فى هذه الحلقة - إلى أن المتطرفين نجحوا فى التسلل إلى المؤسسات التعليمية والإعلامية، غير أن وزيرى الإعلام والتعليم يقودان حاليا حملة «جبارة» لتنقية البرامج التعليمية والإعلامية من الفكر المتطرف، وقال إن الحوار سمة العصر، غير أنه لاحوار مع من ينفي الآخر. وطالب بإعادة تشكيل الوعي الجماعى للأمة على قاعدة الشروط الصحية للحوار والتفاعل الديمقراطي، مؤكدا أن المتأسلمين، خاصة جماعة الإخوان المسلمين من ألد أعداء الديمقراطية، وهنا نص الحوار معه .

- شعار «الإسلام هو الحل» استخدمه الإخوان المسلمون للوصول إلى البرلمان فى دورتي ٨٤، ١٩٨٧، ورغم عموميته إلا أنه انتشر، كيف حصل ذلك؟

* عندما قدم أحمد حسين برنامج حزب مصر الفتاة إلى مصطفى النحاس، قال له الأخير «أنت دسيسة، لأنك أوردت اسم الله فى برنامج سياسي». وحدث فى الانتخابات

الجزائرية الأخيرة «١٩٩٢» أن رفع المرشحون المتأسلمون شعار «انتخبوا دعاة الله»، ومثل هذه الشعارات تضليلية، لأننا نتعامل بالسياسة وليس في الدين، وبالتالي نحتاج إلى توضيح للبرنامج الانتخابي ، لأن الإسلام ليس ملكا لجماعة ، فنحن جميعا مسلمون، والفرق بيننا هو في الاجتهاد لمعالجة مشكلات الواقع.

– أعتقد أن الخلط بين ماهو ديني سماوي وبين ماهو اجتهاد فكري بشري امتد إلى ما يسمى بالدولة الدينية ؟

* أريد أن أقرر حقيقة، هي أن الإسلام لا يعرف الدولة الدينية، فقد قال الرسول «صلى الله عليه وسلم» إن الخلافة بعدي ثلاثون عاما، وبعدها ملك عضوض، وبعد ثلاثين عاما بالضبط وقف معاوية وقال: أنا أول الملوك ، وهذا يعني أن الدولة الدينية انتهت مع الخلفاء الراشدين، وبدأت الدولة المدنية.

الإخوان والبرلمان

– لكن قطاعا من جماعات الإسلام السياسي، وبالتحديد الإخوان يرفضون مصطلح الدولة الدينية، أو حكم المشايخ، ويتحدثون عن الديمقراطية والتعددية الحزبية.

* القبول بالديمقراطية أو الرفض لا يكون شكليا، فقد فوجئت حينما كنا «أحزاب المعارضة» نعد وثيقة الوفاق بأن قيادات حزب العمل ومن خلفها قيادات الإخوان المسلمين ترفض كلمة الديمقراطية باعتبارها بدعة نصرانية، وحاولوا تحديد مفهوم الديمقراطية بحصرها في التعددية الحزبية وتداول السلطة، وحتى في هذا التحديد والحصر هم يكذبون، أو هم «يأخذوننا على قد عقلنا» فهم يقبلون على مضض حكم الديمقراطية، باعتباره حكم الكفر، وأن الضرورات تبيح المحظورات، حتى إذا وصلوا إلى السلطة انقلبوا على الديمقراطية الكافرة، وألغوا الأحزاب والبرلمان، وحقوق الإنسان، وأنا لا أتهم أحدا، لكنني اتساءل : أين هي التعددية الحزبية في السودان أو في ايران؟! إن أول قرارات البشير هي إلغاء الأحزاب، وحل النقابات والبرلمان،

ومصادرة الصحف، وإلغاء كل صور الديمقراطية. والإخوان المسلمون لا يختلفون في شئ عن حكم البشير والترابي، وهذا هو الدليل، إن عمر التلمساني «المرشد العام الراحل» الذى يوصف بأنه زعيم المعتدلين هو نفسه الذي قال «إن كلمة الأحزاب وردت في القرآن مقرونة بالشر». وقبله صك حسن البنا المنهج «إن الحزبية فرقة، والفرقة فتنة، وإن الفتنة ضلالة، والضلالة في النار». وعمر عبد الرحمن قالها صراحة «حزب الله المأمور بقيامة، وعكسه هو حزب الشيطان الممنوع قيامه».

– وكيف نفهم مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية منذ الأربعينيات وحتى الآن؟

* هناك فرق بين مشاركتهم التكتيكية في الانتخابات ودخول البرلمان كضرورة، وبين البرلمان والتشريع كعمل غير مشروع، لماذا هو غير مشروع؟ لأنهم يقولون إنه لا شريك في شرع الله، وإذا كان البرلمان جهة تشريع فإنه مرفوض أو هو حرام، وهذا الكلام يحتاج إلى رد، لأن الإسلام هو خاتم الديانات، والفرق بين الإسلام والديانات التي سبقته هو أنها لم تكن آخر الديانات، وبالتالي ينتظر الناس أن يأتي تشريع جديد من عند الله، إنما عندما ختم الله الرسالة، فإنه سمح للإنسان بالاجتهاد وفق المعطيات الجديدة، فالإسلام لم يقرر شيئا في مشكلة المرور، فمن يشرع لهذا الموضوع، إنه الإنسان، وهم يعترفون بذلك، إنما يعطون الحق لأهل الشورى، أي أنهم يريدون التشريع لأنفسهم، ولا يسمحون لغيرهم بالتشريع أو التنفيذ وهذا ما حدث في السودان، فقد قفز رجال الجبهة القومية الإسلامية بزعامة الترابي إلى البرلمان ومختلف الوزارات، واستبعدوا رجال الأحزاب الأخرى، وكان آيات الله في طهران فعلوا نفس الشئ، وهم يستندون إلى فتوى أبو الأعلى المودودي الذي يرى أن إعطاء حق التشريع لخمسين في المائة من المجتمع زائد واحد هو كارثة لأنه هؤلاء «٥٠ + ١» يمكنهم أن يشرعوا حق اللواط، وهذا يوضح سقم التفكير وعقمه، وكأن البشر لا هم لهم ولا مشكلات لديهم سوى هذا الأمر القبيح.

جبهة الاستنارة

– أنت مفكر يسارى ولك كل هذا الكم من الانتقادات للتيار المتأسلم، فكيف نفسر حالة الغزل التى تجرى بين بعض فصائل ورموز اليسار والإخوان المسلمين ؟

* دعنا نتكلم بصراحة، حدث انتقال لبعض الماركسيين إلى الجماعات المتأسلمة وهذه ظاهرة طبيعية، فقد حدث أن انتقل البعض إلى الفاشية ثم عادوا ، والأخ عادل حسين – وهو صديق عزيز – تقلب كثيرا «حتى هداه الله» كما يقول ، وأحمد حسين «الأخ الأكبر» تقلب أكثر، وانتقل من جمعية القرش إلى مصر الفتاة إلى الحزب الوطنى الإسلامى إلى الحزب الاشتراكى، والقاعدة هنا تقول إن البرجوازيين الصغار دائما يتقلبون، أو يسايرون الموجة، ونأتى إلى السؤال الأساسى، هناك خطأ فكري يقع فيه بعض اليساريين فهم يتصورون أن معارضة الحكومة تعنى – بالضرورة – ضم كل المعارضين أو التصدى لحملة الحكومة ضد أى فصيل معارض، وهذه فكرة غير منطقية، ففى العلم والفلسفة يمكن لنقيض ثالث أن يتناقض مع نقيضين، فإذا كانت هناك سياسات حكومية خاطئة، فإن الفكر المتأسلم خطير للغاية، وعلى اليسار أن يميز فى مواقفه، وأن يحسم رؤيته، وهنا اقترح تشكيل جبهة وطنية مستنيرة تعارض الحكومة فى السياسات الخاطئة، وتدخل فى مواجهة حاسمة ضد المتأسلمين.

الحكومة والجبهة

– اقترحتم تشكيل جبهة وطنية من كافة الأحزاب لمواجهة ما تسميه «التيار المتأسلم» من هى القوى التى تتكون منها هذه الجبهة؟

* إذا وصفنا هذه القوى فكريا يمكن القول إنها قوى الاستنارة، والتقدم، وإعمال العقل، والدفاع عن الحرية ، والاعتراف بالآخر، وإذا وصفناها سياسيا سنقع فى مشكلة ، لأن أغلب هذه القوى غيرمنظم سياسيا، ولا حزبيا، ومع ذلك فإن هناك أحزابا مثل التجمع ، الناصرى ، جناح فى حزب الوفد ، الأجنحة التى انشقت عن حزب

العمل.. لكن هذه الجبهة أوسع من كونها جبهة سياسية، فهى تضم المثقفين، والأدباء والفنانين، الذين يعانون من أنصار الظلام، هناك كثير من النساء ، وكثير من الأقباط.. كل هؤلاء يمكن أن يشاركوا فى جبهة واحدة مع السياسيين المناصرين لفكرة التنوير.

– حصل من قبل، خاصة بعد محاولة اغتيال نجيب محفوظ، دعوات لتشكيل جبهة ثقافية ضد التطرف والإرهاب، لكن صوتها اختفى سريعا، ماهو تفسيرك؟

* هذا طبيعى عندما تكون القوى السياسية المناوئة للتيار المتأسلم «رد فعل». تنفعل عندما يقوم الإرهابيون بفعل آثم كبير، ثم يخبو صوتها بعد ذلك، لذا فإن اقتراحى تشكيل جبهة وطنية هدفه الأساسى هو الإستمرارية، وامتلاك قوة الدفع، لا أن تتحرك مع الحدث، فمثلا عندما وقع الاعتداء على ١٤ قبطيا فى «صنبو» بالصعيد، دعا السياسيون إلى ضرورة التحرك للدفاع عن الوحدة الوطنية، وضعفت الدعوة بمجرد سيطرة الأمن على مواقع الأحداث، وهذا المنهج – فى اعتقادى – خاطئ، لأنه لا يؤسس لحركة شعبية ونخبوية تعمل علي تنوير العقل، ومواجهة أولئك الذين يحاولون طلاء مصر باللون الأسود.

– لاحظت أنك لم تذكر الحزب الوطنى الحكم ضمن القوى المناهضة للتيار المتأسلم؟

* من الطبيعى أن تكون الدعوة مفتوحة للجميع بما في ذلك الحزب الحاكم لأن الإرهاب لا يميز بين مؤيد ومعارض، وإذا أنقض المتطرفون المتأسلمون على الحكم فلن يتركوا أى حركة أو حزب، أو جمعية تتحرك . بل سوف يؤممون الإبداع السياسى والفكرى والاقتصادى لمصلحتهم ، والمهم هنا هو أن تقتنع الحكومة بالفكرة وتعمل على توفير المناخ لتطبيقها، لكننى – للأسف – ألاحظ أن الحكومة وقعت فى خطأ كبير عندما نافست المتأسلمين فى تأسلمهم، وكنت نبهت إلى ذلك أثناء جلسات الحوار الوطنى الذى دعا إليه الرئيس مبارك ، وقلت للدكتور عاطف صدقى «رئيس الوزراء»

إنكم تسمحون لبعض الشيوخ المتطرفين بالظهور فى التليفزيون، وهم يروجون بطريقة أو أخرى لأفكار المتطرفين .

جبهة عربية

- وهل ترى أن تكون الجبهة عربية باعتبار أن مشكلة التيار المتأسلم - على حد تعبيركم - عربية ؟

* أعتقد أنه من الأفضل أن تكون البداية هى تشكيل جبهات وطنية فى كل قطر، لأن المشكلة وإن كانت واحدة، إلا أنها متفاوتة الدرجات ، ففي سورية لم تعد مشكلة أنصار الظلام موجودة بعدأن نجح النظام السورى فى مواجهتها، وفى بلد مثل الأردن هناك تحالف بين القوى التقدمية والتيار المتأسلم بدعوى أنهم شركاء لهم فى المعركة ضد «كامب ديفيد» الأردنية، أما الوضع فى الجزائر فهو أكثر احتداما، وهناك أكثر من فصيل يقف فى المنتصف، ولم يحسم موقفه من جبهة الإنقاذ وشركائها من هنا فإن كل قطر عربى يتحرك وفق ظروفه، ومعطياته.

- هل يدرج على جدول أعمال هذه الجبهة الحوار مع المتطرفين الدينيين ؟

* لا أحد من حيث المبدأ يرفض الحوار، لكن بشرط أن لا يكون الحوار مستهدفا إجهاض إمكانيات التمايز، لأن المشكلة الحقيقية التى تحدث مع هذه الجماعات المتأسلمة هى عدم إعترافهم بالآخر، لذا عليهم بداية الإجابة على سؤال : هل إذا اختلفنا فى الحوار سيكون لنا حق الحياة، أم سيقع علينا حد القتل؟!

شيوخ التطرف

- جرت أكثر من محاولة عبر الأزهر الشريف، ووزارة الأوقاف وعلماء الإسلام للحوار مع المتطرفين، كيف تقيم حصاد هذه المحاولات؟ وماهى الشروط الصحية للحوار؟ .

* أهم شرط هو أن يكون المحاور من طرفك مقتنعا بأن هؤلاء مخطئون، وأنهم لا يمثلون صحيح الإسلام، وأنا أشك كثيرا جدا فى أن الذين أوفدتهم وزارة الأوقاف

لمحاورة المتطرفين هم مختلفون مع المتطرفين «!». هم مختلفون في الدرجات فقط، ورأيهم أن الشباب المتطرف متسرع، أو هم متطرفون زيادة شوية ، ورجال الأزهر الشريف - رغم تقديرى الشديد للمؤسسة - لم يعودوا مؤهلين للحوار مع المتطرفين، لأنهم بعيدون عن قضايا العصر وروحه. ونحن نعيش ثورة اتصال بكل ما تعنيه الكلمة من منجزات ومعطيات، فأين منها شيوخ الأزهر حاليا، وهم ينظرون إلى قضايا العصر من منظور فقهى قديم، ورغم أن الفقه اجتهاد متجدد، وسأعطى مثالا من «الخناقة» الدائرة حاليا حول الهندسة الوراثية، وعلم الجينات، ونقل الأعضاء وأتساءل كيف يفتى عالم أزهرى فى هذه القضية وهو لا يعرف حقيقة الموت الإكلينيكى، وكيف يكون، ولماذا يكون؟! فى الواقع نحن فى حاجة إلي علماء إسلاميين منفتحين على العصر، وللأسف الشديد هذا النوع من العلماء غير موجود ، وإذا وجد يحارب ، وإذا حارب لا ينتصر.

هناك مثال آخر، بعض الشيوخ مطالبون بالفتوى في تحريم أو إباحة النظام المصرفى السائد، فهل يعلم هؤلاء الشيوخ طبيعة، وآليات العمل المصرفى، والنتيجة العملية أنهم يتحايلون ، ويقعون - ومعهم المسلمون - فى مشكلات بالجملة، وتعالوا نعود إلى قصة بنك الاعتماد والتجارة، اتضح أنه بنك متأسلم بدلا من أن يقوم بالعمل المصرفى التقليدى، قام بإيداع مدخرات المسلمين كأمانة فى بنك الاعتماد الدولى، وكان المبلغ ٤٠٠ مليون دولار، ولم تثبت فى دفاتر الودائع، ويتلقى فى المقابل «هدية» بدلا من كلمة «فائدة» وفي النهاية أفلس البنك، ولم يتمكن أصحاب البنك الإسلامى «المتأسلم» من إثبات الأموال المودعة في البنك لأنها غير مسجلة فى الدفاتر، ولم يعترف البريطانيون بهذه الأموال، لأنهم لا يعترفون بنظام «الأمانة» ولا «الفائدة»، وإنما يعرفون القواعد المصرفية المعترف بها عالميا.. وما أريد التأكيد عليه هنا هو عدم جواز الإفتاء بغير علم، ومن أسرع بالإفتاء فقد أخطأ.

- وهل المطلوب فيمن يتصدى للإفتاء أن يكون موسوعة معارف، عالم أنثربولوجي

وطبيبا، وكيمائيا، واقتصاديا .. الخ ؟!

* طبعا هذا مستحيل ، من هنا تصبح مهمة الفتوى هى مهمة مجموع علماء الأمة، علماء المعارف الإنسانية وعلماء أصول الدين، يجلسون معا، يتجاوب الجميع معا، ويتفقون على رأى يكون هو صحيح الدين .

رفاعة الطهطاوى

- تتهم التيار المتأسلم بالتطرف وهذا محل اتفاق، ألا ترى أن بعض رموز الاستنارة متطرفون أيضا، نأخذ مثالا فرج فودة ، فقد كانت له آراء فى غاية الاستفزاز، فكان رد الفعل عليه عنيفا أيضا ، أليس ضروريا، اختيار رموز الاستنارة للحوار مع الآخر؟

* المفكرون المتأسلمون شديدو العنف فى آرائهم، فلماذا يبيحون لأنفسهم العنف الشديد فى مواجهة الخصوم، ويرفضون العنف المقابل، ومع ذلك نحن نرفض أى تطرف أو عنف فى الحوار سواء جاء من هذا الطرف أو ذاك، ونرفض أى تهجم على الشريعة الإسلامية، لأن الشريعة كلية الصحة، وأريد أن أقول إن مصر عرفت منذ زمن بعيد مدرستين فى معالجة الخلافات فى إطار الفكر الدينى، مدرسة رفاعة الطهطاوى ومدرسة شبلى شميل. مدرسة الطهطاوى، وكان أزهريا مستنيرا، تأثر كثيرا برحلته إلى باريس، لقد ذهب إلى عاصمة النور مسلما، وعاد منها مسلما مستنيرا، مثلا بدأ الطهطاوى كتابة مؤلفه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» وهو فى طريقه إلى باريس على ظهر المركب، فكتب مقدمة قال فيها :

«لقد حدث لى الغم الشديد لأنه لم تتح لى الفرصة أن أزور سيدي إبراهيم الدسوقى الكائن ببلدة دسوق لأقرأ الفاتحة هناك». ولما عاد من باريس حذف هذه العبارة قبل دفع الكتاب إلى المطبعة، هذا هو الفرق بين رفاعة المسلم ، ورفاعة المسلم المستنير.. لقد أدرك رفاعة أن العلم هو محور التقدم، وأنه لا تناقض بين العلم والدين، ولعلى أشير هنا إلى ما قاله جمال الدين الأفغانى عندما وجد الناس لا يفهمون حقيقة

التطورات العلمية الرهيبة - في زمانه - وما هو موقف الدين منها فقال لهم «كل هذه المبتدعات والمخترعات كانت كامنة فى اللدن الإلهى، لكنه لم يصرح بها، لأن الناس كانوا لا يصدقون». وقال أيضا «إن الله ينزل علينا العلم بهذه المخترعات كلما كنا جاهزين لفهمها، واستيعابها». هذا هو جوهر معركة الطهطاوى، لم يدخل فى حياته معركة «كسر عظام» مع فقهاء الدين المتشددين، إنما حاول أن ينشر معرفته بدون أى تناقض مع صحيح الدين، ليس فقط لأن الدين الإسلامى معطى سماوى كلى الصحة، وإنما أيضا لأن الدين هو المكون الأساسى لوعى الجماهير، ولا يمكن أن يطرح إنسان أى فكر يتناقض مع الوعى الدينى للجماهير ..

التطرف العلمانى

- وماهى ملامح مدرسة شبلى شميل ؟

* هى النقيض لمدرسة الطهطاوى، فقد عانى شميل مرتين من الاضطهاد الدينى، عانى من اضطهاد العثمانيين كمسيحي لبنانى، وعانى من اضطهاد الكنيسة وتصلبها فى ذلك الحين فى لبنان، فقد كانت تفرض على رعاياها مالا يحتمله أحد. كثيرون لا يعرفون لماذا أتى إلى مصر جورجى زيدان، البعض يعتقد أنه جاء ليصدر صحيفة ، لكن الحقيقة هى أنه هرب من الاضطهاد الدينى فى بيروت، فقد انتصر لأستاذه الفرنسى فى الجامعة الذى ذكر اسم داروين دون أن يؤيد أفكاره، فقط ذكر اسمه، فاعتبرته الكنيسة ملحدا ومارقا، وعزلته من عمله، فأضرب عدد من الطلاب كان من بينهم جورجى زيدان، فاضطر أن يأتى إلى مصر ، هذه الحالة من الإرهاب الفكرى الذى يمارسه مسيحيون أو متأسلمون هي التى دفعت بشبلى شميل إلى أن يتخذ موقفا متشددا ضد مطلق الدين، إلا أنه أساء فى الدفاع عنها، ولم يترك بصمة فى وجدان الشعب المصرى، إذن نحن إزاء مدرستين، مدرسة الطهطاوى ومدرسة الشميلى، وقد أصدر التاريخ المصرى حكما عادلا لمصلحة مدرسة الطهطاوى.

الوطن العربي (لندن) ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

أمريكا وظفت المتأسلمين

تثير علاقة أمريكا وبعض الدول الأوروبية مع جماعات الإسلام السياسى المصرية والعربية عددا من التساؤلات، فرغم ما يبدو من تناقض فكرى واضح بينهما، إلا أن ثمة وقائع ووثائق وأدلة تؤكد العلاقة الحميمة بين الطرفين، قصة عمر عبد الرحمن شاهد إثبات على هذه العلاقة، وقبلها دور المخابرات المركزية الأمريكية فى تدريب آلاف الشباب العربى فى أفغانستان، وقد تحول هؤلاء- بعد سقوط النظام الشيوعى فى كابول- إلي جيش من الإرهابيين، مارس كافة أشكال العنف ضد الحكومة، والمجتمع فى مصر وتونس والجزائر.

والجديد فى هذه العلاقة ما يكشفه- فى هذا الحوار - د. رفعت السعيد المفكر والمؤرخ البارز، والأمين العام لحزب التجمع، حين يؤكد أن الإخوان المسلمين كانوا على علاقة مباشرة بالمخابرات المركزية الأمريكية قبل قيام ثورة ١٩٥٢ وبعدها، ويشير إلى أن الإخوان عرضوا على أمريكا معاونتهم فى الإطاحة بحكم عبد الناصر، مقابل أن يتفاوض الاخوان - وهم فى السلطة - مع اسرائيل، ويكشف د. السعيد عن خيوط مؤامرة كبيرة لإضعاف مصر، رأسها المدبر- عالميا- هو الإدارة الأمريكية ورأسها الإقليمى إيران، أماجسرها ومعبرها فهو السودان .

وإلى تفاصيل الحوار

- يرصد كثيرون حالة من أنيميا الحوار بين التيارات الفكرية، مما أوجد المناخ لانتشار الأفكار المتطرفة فى حين اقتصرت المواجهة على رجال الأمن، هل ترى أن

المواجهة الأمنية يمكن أن تحسم المشكلة ؟

* المجتمع المصرى عاش على الحوار، وصلب عوده واستقام فهمه للدين والعلم معا من خلال الحوار، وأريد أن أستعيد تلك المحاورة العنيفة والحادة والجادة فى آن بين الإمام محمد عبده وفرح أنطون. فقد هاله أن يترجم أنطون مقالا فى مجلة «الجامعة» لرينان ينتقد فيه الدين الإسلامى، فكتب ردا، واشتعلت المعركة، حتى قال أنطون «فعصبت رأسى، واعتكفت حتى أستطيع أن أطاول الإمام»، وفجأة عقد الأقباط مؤتمرا، وعقد المسلمون مؤتمرا مماثلا، كادت البلد تنقسم إلى تصفين، لكن الرجلين اتفقا على إنهاء الحوار نهاية سعيدة، يعلن فيها كل منهما احترامه لديانة الآخر، وانتهت مبررات الفتنة الطائفية، وهذا يؤكد على ضرورة اختيار المتحاورين من المؤمنين بحق الآخر فى إبداء رأيه. ولا إلغاء الآخر.

اختراق التعليم

– نتحدث عن الموقف من أسلوب المعالجة الأمنية ؟

* هذا طبيعى لأن الحوار يتطلب الشروط الصحية لإجرائه، ومالم تتوفر هذه الشروط تصبح المعالجة الأمنية هى البديل الوحيد، وأنا أعتقد أن الأمن يبذل جهودا جبارة، ولها كل التقدير، لكن ذلك وحده لايكفى، فقد تنجح الشرطة فى القضاء على الإرهابيين وتجردهم من السلاح، ويبقى الفكر الإرهابى ينتقل من جيل إلى آخر، والحل هو حل شامل، فكرى واقتصادى واجتماعى، يبدأ من المدرسة، والجامعة، لأن المتأسملين تسللوا إلى المدارس عبر شركات تطبع الكتب، وتنشر أفكارها، وهناك شركة محددة بالاسم طبعت كتابا توضيحيا وزعته فى المدارس ورياض الأطفال، تقدم له الحروف الأبجدية، ألف «أب» والصورة المرسومة لرجل ملتح، ويرتدى جلبابا، والأم منقبة، وهكذا تترسخ الصورة النمطية فى ذهن الطفل عن الأب والأم، ثم نأتى إلى علم الدولة الذى هو رمز الانتماء، فإذا بهم يلغون علم مصر، ويرسمون له علما يتناسب مع

أفكارهم، وتقاس على ذلك أفكار تنتمى إلى دائرة الجهالة، فيقال للطفل عندما يعطس «الحمد لله، لأن العطس من نعم الله، والتثاؤب من فعل الشيطان»، فإذا أصيب طفل بالإنفلونزا وعطس وسط زملائه فلا يهرعون بعيدا عنه، وإذا نام طفل بعد التثاؤب أيقظوه، لأن الشيطان زاره، فهل مثل هذه الأفكار تناسب إنسان القرن الحادى والعشرين؟!

وهل من المنطقى أن يرد فى كتاب «الحضارة الإسلامية» المقرر على طلبة الصف الثانى الثانوى أدبى في صفحة ٥٢ عبارة «علما بأن تصوير المخلوقات محرم فى الإسلام» فمن الذى قال هذا الكلام؟! لقد قضى الإمام محمد عبده منذ مطلع هذا القرن على هذه الفرية، وأباح التصوير، والتشكيل، وإقامة التماثيل، وهل من المعقول أن نتصور مجتمعا ليس فيه تصوير، وكيف نستخرج جوازات السفر، والبطاقات وخلافه ؟

يواصل د. رفعت السعيد كلامه : إن المتأسلمين اخترقوا المؤسسات التعليمية منذ زمن بعيد، ووصل الأمر إلى أن بعض النظار كانوا يرفضون تحية العلم فى المدرسة، مع أن رفاعة الطهطاوى حسم هذه المسألة منذ قرن حين قال «حب الوطن من الإيمان» ..إننى أعترف أن وزير التربية والتعليم د. حسين كامل بهاء الدين يقود معركة حقيقية تستهدف تنظيف العملية التعليمية من هذه الخرافات، التى لا علاقة لها بصحيح الإسلام .

مسلسلات وأفلام

– يقدم جهاز التليفزيون وهو أكثر المنابر الإعلامية انتشارا مسلسلات وأفلاما تكشف الوجه الإرهابى للمتطرفين، ألا يساهم ذلك فى المواجهة ؟

* هذا يساهم فى المواجهة لكنه ليس كافيا، ففى مقابل صحوة وانتشار المتأسلمين، ومحاولتهم التسلل إلى الأجهزة الإعلامية واسعة الانتشار، لابد من نشاط

ثقافي تنويري تدعمه الدولة، وأن يلتفت المسئولون عن أجهزة الإعلام إلى خطورة تقديم بعض مروجي الفكر المتطرف، لقد ظهر الشيخ محمد الغزالي في التليفزيون كثيرا، وهو الذي أثنى في شهادته أمام المحكمة على قتلة فرج فودة. ولم يمنع إلا بعد أن وقفت في مؤتمر الحوار الوطني، وحاورت رئيس الوزراء حول خطورة تسلل الذين يشجعون المتأسلمين، الذين يلعبون دور البلدوزر الذي يمهد الأرض لنمو النباتات الضارة، والذي أريد التأكيد عليه هو أنه مطلوب إعادة صياغة الوعي الجماعي للأمة بحيث يتقبل فكرة وجود الآخر ، وأن يتعايش معه بدون صدام .

– د. رفعت السعيد، قبل أن نناقش علاقة الجماعات الأصولية بالغرب، نود أن نختتم موضوع الإخوان والبرلمان الذي ناقشناه سابقا بسؤال هو : كانت العلاقة بين حزب الوفد «القديم» وجماعة الإخوان المسلمين غير جيدة خلال الثلاثينات، والأربعينات، فما الذي دفع الوفد «الجديد» إلى التحالف مع الإخوان في انتخابات ١٩٨٤، وربما انتخابات العام الجاري؟!

* الوفد نفسه تغير ، فلم يعد ليبراليا كما كان، ولم يعد جماهيريا كما كان، فالحزب القديم كان يرفض التحالف مع جماعات تدعو إلى العنف، لأنه كان يعتمد على جماهيريته الواسعة، أما الآن، فحزب الوفد الجديد فقد مساحة كبيرة من ليبراليته وقدرا كبيرا من جماهيريته، وبالتالي لجأ إلى مغازلة الإخوان المسلمين في فترة، وتحالف معهم في انتخابات ١٩٨٤، وليس مستبعدا أن ينسق معهم في الانتخابات القادمة .

المتأسلمون والغرب

– هل في تاريخ العلاقة بين الإخوان المسلمين والغرب، نوع من أنواع التنسيق أو التوافق أو الاتفاق يمكن أن نستشرف منه قانون العلاقة بين الطرفين في الوقت الراهن؟

* هناك تناقض فكرى مفتعل، الإمام جلال الدين السيوطى له قول شهير «وكل خير فى اتباع من سلف، وكل شر من اتباع من خلف» ، هذا الموقف يعتقد أن الصحة تكتسب من الارتداد إلى الخلف، وكلما عدت إلى الوراء كلما اقتربت من جوهر القضية، وهناك موقف مقابل يرى أن جوهر الحقيقة سماوية، وأنه كلما اتجهت إلى الأمام اقتربت أكثر من فهم وإدراك هذها لحقيقة، وهذا هو التناقض بين الموقفين، أو بين دعاة الفكر المتأسلم وبين ما يسمونه بالتغريب، وقد بدأ هذا التناقض فى مصر، منذ مطلع القرن، حتى اعتبرت كلمة «الوطن» تغريبا، مثلما يعتبر - حاليا- الإخوان وحزب العمل كلمة «الديمقراطية» تغريبا، أو موضة مستوردة، وقد اتهم كل من أطلق شعار «مصر للمصريين» بالتغريب، لأن المفهوم المقابل للوطنية هو «مصر للمسلمين»، والشيخ عبد العزيز جاويش قال عبارته الشهيرة «لاوطنية فى الإسلام» ، وكتب محمد فريد فى مذكراته يقول «أبلغنى أحمد بك رائف أن الشيخ جاويش غاضب منى جدا، لأننى علقت دبوسا فى الجاكيت مكتوب عليه مصر للمصريين»، معنى ذلك أن التناقض بين لرعاة السلفية ودعاة التقدم قديم، لكنه يتجدد فى الخطاب السياسى والدينى للجماعات المتأسلمة، وخاصة الإخوان المسلمين .

- معنى ذلك أن الجماعات المتأسلمة ترفض التغريب، فما الضرر فى ذلك؟

* الشىء الغريب أن رفض عملية التغريب لا يعنى عندهم رفض التعامل مع أصحاب التغريب، وبمعنى أدق مع الغرب، فقد حصل المرشد الأول لجماعة الإخوان المسلمين، الشيخ حسن البنا على ٥٠٠ جنيه كتبرع من شركة قناة السويس التى كان يديرها الاستعمار الانجليزى ، والمفارقة هنا أن هذا المبلغ كان أول تبرع مالى يصل لجماعة الإخوان، وعندما اعترض بعض قادة الإخوان على هذا التبرع، انشقوا وأسسوا جماعة «شباب محمد» وأمر الشيخ حسن البنا بضربهم «علقة ساخنة» والتعبير الأخير ورد على لسان البنا فى كتاب «الدعوة والداعية». وأردف «ومن خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف».

وإذا عدنا إلى وقائع التاريخ نكتشف ببساطة وشائج عديدة للعلاقة بين الإخوان والإنجلين، فحلفاء المرشد هم : إسماعيل صدقي في الثلاثينات، وفي الأربعينات، ووقف مصطفي مؤمن في المظاهرات يقول «واذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعد، وكان صديقا نبيا» وخرج الإمام البنا ليركب عربة سليم زكي المكشوفة وكان وقتها حكمدار بوليس مصر ليمر بها بين صفوف المتظاهرين المعادين لمشروع صدقي - بيفن ، ليوحي للإخوان المسلمين ألا يتظاهروا ضد مشروع الاتفاقية، ومن المعروف أنها كانت ضد مصلحة مصر.

وعندما اعتقل الشيخ حسن البنا في بداية الأربعينات بسبب نشاطه المتعاطف مع «المحور»، تم الإفراج عنه فورا، وثمة أقاويل بأن الإفراج جاء تحت ضغط المعتمد البريطاني في القاهرة، ومن المعلوم أن القصر الملكي المستبد كان حليفا للإخوان المسلمين، وعندما خرجت جماهير الشعب تحتج على إقالة وزارة مصطفى النحاس سنة ١٩٣٦ ، وهتفت «النحاس أو الثورة» خرج الإخوان المسلمون يهتفون «الله مع الملك» واحتشدت كوادرهم في ساحة قصر عابدين ليبايعوا «الفاروق على كتاب الله وسنة رسوله» وخرج الملك وقال لهم «نعم، الله معنا».

أمريكا والإخوان

- هل كانت هناك علاقة تعاون بين الإخوان المسلمين والقوة الصاعدة على مسرح العالم- أمريكا في الأربعينات؟

* نعم وهذا هو الخطير في الأمر، فقد كشفت الوثائق الأمريكية وهي موجودة حاليا في الكونجرس، أن المرشد العام الثاني، الشيخ حسن الهضيبي، أقام علاقة خاصة جدا مع ممثل الاستخبارات المركزية الأمريكية في القاهرة، وكان مندوبه في هذا الاتصال رجل أعمال يدعى مخلوف وشقيق هذا الرجل زوج ابنة الهضيبي، هذه الوثائق موجودة، وعندي صور منها، وورد فيها أيضا أن مخلوف طلب- باسم الإخوان

المسلمين- من الأمريكيين قلب نظام حكم الضباط الأحرار، وأن حسم الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب إذا تم لمصلحة الأخير، ويتدخل الأمريكيين ، سيؤدى إلى نظام حكم جديد، يتحالف فيه نجيب مع الإخوان المسلمين لتهيئة المفاوضات مع إسرائيل، وقال مخلوف للأمريكيين «أعطونا السلطة ونحن نتفاوض مع إسرائيل» إننى أعرض ما جاء فى الوثائق ولا أخترع شيئا من عندى .

- هناك تصورات منطقية حول وجود عداء غربى - حاليا- للإسلام، فهل تعتقد أن الجماعات الدينية تستثمر هذا المناخ لتحقيق أغراض أخرى ؟

* هناك علم خاص اسمه «صناعة العدو»، وأمريكا تقود العالم حاليا من خلال ترسانة عسكرية ضخمة، ولما كان هناك العدو الشيوعى، فإن أمريكا وظفت هذا العدو «الواقعى»، لحشد التأييد العالمى حولها، ولما غاب الاتحاد السوفياتى بدأت التناقضات تظهر بين أمريكا وأوروبا، وأمريكا واليابان وجرت عقوبات اقتصادية متبادلة، فى هذا المناخ ظهرت محاولة لخلق عدو جديد هو الإسلام، والمبالغة فى دور الجماعات المتأسلمة، وتشجيعها لكى تتخذ أقصى المواقف المتطرفة .

من جهة أخرى إننى أعتقد أن مصر مستهدفة، فهناك مشكلة بين مصر التى هى مصممة على لعب دور قيادى فى المنطقة، وبين أمريكا التى تريد إضعاف مصر، ولايتحقق ذلك إلا بإيجاد حالة ارتباك فى مصر، ويتم الضغط مثلا لصالح جبهة الإخوان المسلمين، واستضافة رموز التطرف والإرهاب، فمن الذى منح الشيخ عمر عبد الرحمن تأشيرة الدخول لأمريكا، ومن الذى أعطاه «الكارت الأخضر»، ومن الذى سمح له بالتحدث فى شبكات التليفزيون الأمريكية العالمية، وتصفه بأنه «خومينى مصر».. لقد وجهت هذا السؤال لأحد رجال الكونجرس الذى زارنى فى مكتبى، فقال كلاما غريبا، لايصدقه طفل، فقد ثبت أن عبد الرحمن دخل أمريكا أكثر من مرة، وقال التقرير المقدم إلى الكونجرس «إن عمر عبد الرحمن كان يدخل ويخرج من أمريكا كما

يدخل مطبخه ويخرج منه».

وهناك نموذج آخر، هو رمزي يوسف الذى رصد الأمريكيون مكافأة قدرها مليون دولار لمن يرشد عنه «قبل القبض عليه»، وهو أحد المهتمين الأساسيين فى قضية تفجير المركز التجارى الأمريكى، حدث مرة أن ألقت الشرطة الأمريكية القبض عليه فى المطار لأنه يحمل جواز سفر مزورا، واحتجزته موظفة الجوازات، فأنبها رئيسها، وسمح لرمزى يوسف بالدخول، وتوجه من المطار إلى حى بروكلين ليقيم مع عمر عبد الرحمن. معنى ذلك أن جميع الأفاعي تربية أمريكية، أما أنها عضت الحاوى، فهذه هي طبيعة الحياة، و المثل الشعبى المصرى يقول «اللى يحضر العفريت يصرفه» وقد حضر الأمريكيون العفريت، لكنهم لم ينجحوا فى صرفه، لكن الشيء المؤكد جدا هو أن الاستخبارات الأمريكية كانت علاقة وثيقة جدا بـ «عمر عبد الرحمن» ورمزى يوسف، وعدد كبير من القيادات الإرهابية المتأسلمة .

مصر وأمريكا

– التناقض هنا يكمن فى أن الإدارة الأمريكية على علاقة وثيقة جدا بالإدارة المصرية، والرئيس حسنى مبارك؟

* هذه قصة أخرى، وهناك تناقضات أولها كيف لمتأسلم أن يبرر لنفسه مثل هذه العلاقة، هذا التبرير يمكن أن نجده فى اللائحة التنظيمية للإخوان المسلمين كما وردت فى كتاب «حقيقة النظام الخاص للإخوان المسلمين» لمؤلفه محمود الصباغ، وهو نائب رئيس الجهاز السرى، إذ جاء فيه «إن من مهام المسلم إبهام القول للعدو حتى يخدعه» ثم «إن من واجب المسلم خداع العدو حتى يقتله غيلة» «ومن إبهام العدو أن يسب المسلم الإسلام أمامه» ومعنى ذلك أن الخديعة جزء أصيل من أيديولوجيا الإخوان .

أما التناقض الثانى فهو أن الأمريكيين حريصون على علاقة الصداقة مع نظام الرئيس حسنى مبارك، وهذا صحيح ، لكنهم حريصون أيضا على إضعاف نظام مبارك

لكى لايلعب دورا أساسيا فى المنطقة، وهذا ما نسميه سياسة «الاحتواء المزدوج».

- فى الخريطة العربية الآن تنظيمان إسلاميان لهما وهج خاص هما «حماس» فى فلسطين المحتلة، و«حزب الله» فى جنوب لبنان، هما التنظيمان المقاتلان ضد إسرائيل، مما أكسبهما انتشارا واحتراما؟

* «مقاطعا» هناك فرق بين النضال الوطنى التحررى وبين الإرهاب، فالعمليات الفدائية التى يقوم به عضو «حماس» ضد جنود الاحتلال الإسرائيلى عمل وطنى مشروع، لكن إذا وجه نفس البندقية إلى مواطن فلسطينى، أو سياسى أو شرطى فلسطينى يصبح إرهابيا، أما لماذا تقوم «حماس» تحديدا بالعمليات الفدائية، فهذا يعود لأسباب عديدة أهمها أن هناك منظمات فلسطينية وافقت على اتفاق غزة- أريحا، وبالتالى تركت العمل العسكري ضد إسرائيل، ثم هل تعلم أن إيران تنفق على دعم «حماس» ١٥ مليون دولار شهريا، وهومبلغ يفوق إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية «الدولة» . وحزب الله يلعب نفس الدور، فعندما يوجه البندقية إلى الاحتلال الإسرائيلى يصبح حركة وطنية، وإذا وجه نفس البندقية إلى السياسيين اللبنانيين يكون إرهابيا، والمسألة برمتها تتوقف على مسيرة السلام التى إن حققت تقدما ستختفى هذه المنظمات «حماس- حزب الله»، أو تعيد توجيه سلاحها فى اتجاه آخر، وقتها يمكن أن نحكم لها أو عليها .

نداء مبارك

- أطلق الرئيس مبارك تحذيرا للدول الأوروبية وأمريكا من أن إيواءها للإرهابيين سوف ينقلب عليها، فهل تعتقد أن زمن المتأسلمين فى الخارج انتهى؟

* أعتقد أن هناك صفقة إجرامية تم توقيعها بين بعض الدول الأوروبية، والمتأسلمين الإرهابيين عندما تعهد الإرهابيون بعدم القيام بعمليات عنف على أراضيها ولا ضد مواطنيها نظير أن تعطى مأوى، كما جرى توظيف الكلام عن حقوق

الإنسان بشكل غير ضميرى، فمهما كانت ادعاءات أوروبا حول حق اللجوء السياسى، فإن أية دولة أوروبية لم تجرؤ على إيواء مجرمين نازيين، فلماذا تأوى الإرهابين المتأسلمين؟! إن أوربا كلها لم تمنح الحزب النازى مكاتب أو مقرات كما منحت المتأسلمين الذين استغلوا وجودهم فى أوروبا لإرسال التمويل والفاكسات والبيانات والنشرات الإعلامية والقرارات التنظيمية إلى أنصارهم، معنى ذلك أن أوروبا تعاملت مع المتأسلمين بدون ضمير، ومن الطبيعي أن تنقلب عليهم هذه المنظمات الإرهابية، فرنسا والدنمارك وأمريكا لم تتعلم من دروس التاريخ، لذا فإن فرنسا اكتوت بنار الإرهاب من خلال العبوات الناسفة في محطات المترو ، والدنمارك عثرت على كميات من المتفجرات والأسلحة التابعة للمتطرفين العرب، أما أمريكا فقد عانت من تفجير المركز التجارى الأمريكى، وهى القضية المتهم فيها عمر عبد الرحمن، وآخرون. من هنا أعتقد أنه آن الآوان أن تستمع أوروبا وأمريكا جيدا لنداء مبارك .

إيران والسودان

– إذا كان الغرب لعب لعبته فى دعم المتطرفين الدينيين ويمارس حاليا سياسة عض الأصابع، فما هو دور الدول المتأسلمة فى المنطقة فى دعم الإرهاب الأصولى فى مصر؟

* أشرت من قبل إلى خطورة الدعم الذى تقدمه الدول المتأسلمة مثل السودان، وأود هنا التركيز على دور إيران، فالأخيرة هى مصدر الإرهاب فى المنطقة، أما السودان فهو المعبر أو الجسر الذى تصل من خلاله إيران إلى المنطقة العربية، ثم تمتد إلى الدائرة الأفريقية، ولايمكن الوصول إلى هاتين المنطقتين بدون اختراق مصر، وهنا يلعب السودان دوره المرسوم .

– لماذا السودان تحديدا ؟

* السودان فى ظل حكم الترابى لديه خواص عديدة جعلته المرشح لتنفيذ الدور

الإيراني، فالحدود المصرية- السودانية كبيرة، ومتداخلة ويعصب التحكم فيها، بدليل أن عمليات التهريب قديمة عبر الدروب الصحراوية، حيث يستخدم المهربون الجمال «الإبل». ومن يهرب جملا يستطيع أن يهرب سلاحا، وليس من شك أن سودان الترابي لعب دورا رئيسيا في تدريب وتمويل وتسليح الجماعات المتأسلمة في مصر، والأخطر من ذلك أن الخرطوم صارت مرتكزا لعمليات الإرهاب التي يمارسها مصريون متأسلمون ضد حكومتهم، وضد مجتمعهم ، حتى أنه يمكن القول أن السودان أصبح يمثل عمقا استراتيجيا للجماعات الإرهابية، فالإرهابيون يشنون عملياتهم المسلحة في الصعيد- مثلا- وهم مطمئنون إلى أن طريق الهرب إلى السودان مؤمن، وقد كشفت محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا خطورة الدور الذي يلعبه سودان الترابي في توفير كل إمكانيات الحركة للمتأسلمين المصريين والعرب والأفارقة، وهذه الإمكانيات في الأصل إيرانية، لأن إيران تريد وراثة الدور المصري في أفريقيا والمنطقة العربية، لذلك هي تلعب في السودان بهدف الوصول إلي أريتريا والصومال وأوغندا، لتشكيل قوس على حدود مصر الجنوبية .

تنظيم الترابي

- إذا كان الإخوان المسلمون وجدوا لأنفسهم إطارا دوليا «التنظيم الدولي للإخوان» فإن الترابي يبحث عن تنظيم عالمي، فهل ثمة تنسيق بينهما؟

* الحقائق التاريخية تقول إن د. حسن الترابي كان إخوانيا ثم انشق عن التنظيم الدولي للإخوان، وسعى إلى تأسيس تنظيم عالمي غير التنظيم الذي أسسه الإخوان، وتنظيم الترابي منبعه إيران، ويضم أيضا راشد الغنوشي «تونس» وعباسي مدني «الجزائر» والجماعات المصرية المتأسلمة «الجهاد والجماعة الإسلامية» أما تنظيم الإخوان الدولي فقد كشفت أجهزة الأمن أسراره في القضية المعروفة باسم «سلسبيل» حيث وجدت أجهزة الأمن أكثر من ألف اسم لمجالس شورى في بلدان العالم المختلفة،

لها ميزانيات مالية كبيرة ولها شركات وبنوك توفر التمويل اللازم للحركة، والأمر المؤكد أن التنسيق قائم بين تنظيم الإخوان الدولي وتنظيم الترابى العالمى، حتى وإن بدت هناك بعض الاختلافات فيما بينهما .

– وما هو موقع أفغانستان فى هذا المخطط الإقليمى ؟

* ماحدث فى أفغانستان كان كارثة بكل المقاييس، فقد رحل «المجاهدون» المتأسلمون تحت سمع وبصر الحكومة، وفى بيشاور تم تمويلهم وتسليحهم وتدريبهم بواسطة رجال المخابرات المركزية الأمريكية، وقد سارع كثيرون إلى الانبهار بدور الأفغان العرب، لكن أحدا من المسئولين لم يلتفت إلى الآثار الجانبية التى خلفتها أفغانستان، لقد تحول آلاف الشباب العربى المسلم إلى إرهابيين، ومتأسلمين، ومحترفى تنظيمات، وقد تدربوا على أيدى خبراء فى فن الاغتيال وتفخيخ السيارات. وإذا نظرنا إلى قضية اغتيال د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصرى السابق، نكتشف أن مخططى ومنفذى العملية جميعهم حصلوا على تدريبات فى أفغانستان .

– لكن الدور الأفغانى انتهى؟

* من الذى قال؟! إن كابول حاليا هى أكبر مصدر لتجارة وتهريب السلاح فى المنطقة، وفيها كل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وهى الممول الأساسي للميلشيات المتأسلمة، كما أن عشرات الكوادر الإرهابية المصرية والعربية ما زالت تقيم فى حضن الحزب الإسلامى بزعامة «قلب الدين حكمتيار»، وهذا ما يؤكد أن المخطط المرسوم لمصر ليس محليا فحسب، وإنما إقليميا، ودوليا أيضا ..

الوطن العربى (لندن) ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥

حـوار مـع د. كمـال أبو المجد

العلمانيون والإسلاميون وجها لوجه(١)

سيظل الخلاف بين العلمانيين والإسلاميين قائما، وسيظل الاختلاف محتدما دون حل، وستظل الاتهامات بين الطرفين - أو التيارين- متبادلة .

وستظل وسائل الإعلام، تلهث وراء نقاط الخلاف والاختلاف تفتش فى نقاط الصراع، تؤججه حينا، وتحاول تهدئته حينا آخر، وتسعى لتقريب وجهات النظر، وتجاوز حقول الألغام فى أحيانا نادرة .

العلمانية طرحت كمفهوم سياسى اجتماعى إبان عصور التنوير والنهضة فى أوروبا، حيث عارضت ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع .

انفرط عقدها في أوروبا، وتراجعت حدتها بين المؤيدين والمعارضين لها.. لكنها منذ صدرت للمجتمعات الأخرى، وهى تتفاعل حتى بلغت أوجها فى العقود الأولى من هذا القرن، وسرعان ما تفاعلت خلافا وصراعا مع عودة الروح للتيارات الإسلامية فرفع حاملو لواء التيار العلمانى عصا المعارضة، واتهموا الإسلاميين باستغلال الدين في الإطار السياسي لمصالح شخصية، وعادوا لعصور النهضة فشددوا على فصل الدين عن الدولة، القضية فى مصر لها طابع خاص ومميز، وإن ظلت مرتبطة بما يدور فى باقى المجتمعات العربية .

فقد رأت وزارة الثقافة المصرية فى الأزمة بين التيارين مادة خصبة لجذب رواد معرض القاهرة الدولي الكتاب سنويا، فخصصت مناظرة بين مفكرى التيارين.

وتبارت النقابات «نقابة الأطباء المصرية» ومراكز الأبحاث والدراسات «في بيروت-

القاهرة – المغرب» في عقد المناظرات والمواجهات .

والسؤال بعد كل هذه الندوات والمواجهات والمؤلفات : إلى أين وصل الحوار بين الطرفين.. هل أسفر عن نتائج؟ هل تقاربت وجهات النظر؟ هل انفرط عقد التمسك الحرفي بمبادىء وأفكار كل تيار ؟

قد تكون نتيجة هذه التساؤلات «صفرا كبيرا» برغم أن هناك أطروحات حاولت التقريب بين وجهات النظر، وبرغم أن مفكرين استماتوا في تجاوز حقول الألغام ودلفوا لأرضية الحوار بحثا وتنقيبا عن نقاط تقارب، وبرغم طرح البعض لتعريفات جديدة تدخل القاموس السياسي لأول مرة، حيث علمانية ترفض الدين تماما وأخرى تقبله شرط الدعوة لإعادة النظر فيما تسميه «التراث المتعلق بالمتغيرات»... برغم كل ذلك تظل القضية تطرح نفسها.

«الأنباء» عقدت ندوة ساخنة جمعت الطرفين، طرحت عنوانا جديدا للقاء «التيار الإسلامي والعلمانية بين التفكير والتكفير». في اللقاء كانت المفاجأة حيث اتفق المفكرون الإسلاميون والعلمانيون أكثر مما اختلفوا وأكدوا معا ضرورة طرح أرضية مشتركة من ثوابت الدين الإسلامي للمشروع الحضاري للأمة وضرورة تداول السلطة في حال نجاح أحد التيارين في الوصول إلى كرسي الحكم .

كانت الدوافع أثناء الإعداد للندوة تنحصر في كون هذه المواجهة في بعدها الثقافي- النظري- تعكس البعد الواقعي في الشارع المصري والعربي والإسلامي ، بمعنى أن مثل هذه المواجهة تتم بالفعل وتحدث تكرارا ومرارا، تاركة خلفها خطورة كبيرة على البناء الاجتماعي أكثر مما لها من خطورة على البناء السياسي ذاته، وهذا الطرح بلا شك يجسد مشكلة حقيقية يجب مواجهتها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وكان ضروريا خلق فرص من خلالها يتواجه التياران لفض الاشتباك القائم أو الوصول إلى صيغة مقبولة من الحوار غير تكفير كل طرف للآخر، وحتى لا تتصاعد

عملية التراشق بالكلمات إلى تراشق بالطلقات، تم الاتصال بعدد من العلماء والمفكرين من كل طرف، وقبل البعض واعتذر الاخر بسبب انشغاله في الموعد المحدد، وكانت المفاجأة حينما أرسلنا قائمة المشاركة ومعها المحاور المقترحة للندوة . حيث أبدى البعض مراوغة، وإزاء الإصرار وطرح المسألة بشكل مقنع أصبح التملص من المشاركة محرجا لكنه قائم .

وبالفعل تلقينا اعتذارات، وكان السبب الجوهرى هو الخوف الذى أبداه هذا النفر من أن تتحول المواجهة إلى اتهامات وشتائم، وبعضهم فضل الحضور للمشاركة فى محاضرة بمفرده .

عقدت الندوة فى لقاءين احدهما بحضور المفكر الإسلامى الدكتور عبد الصبور مرزوق والمفكر الإسلامى الشيخ جمال قطب، مع المفكر العلمانى الدكتور عاطف العراقى، وتناول اللقاء الجانب الفكرى والثقافى للقضية. أما اللقاء الآخر فقد تناول الجانب السياسى منها بحضور المفكر الإسلامى الدكتور أحمد كمال أبو المجد والمفكر اليسارى الدكتور رفعت السعيد .

فى اللقاءات طرحت على الحاضرين عشرات التساؤلات أولها ما لاحظه المراقبون على الساحة الفكرية والإعلامية منذ فترة ليست بالقصيرة من بروز التيار العلمانى، وكذلك ظهور وتنامى التيارات الدينية أو ما يسمى بالحركات الأصولية؟ والسؤال هل ظهور العلمانية بهذا الشكل جاء لمواجهة التيار الديني؟ وما مدى تأثير كل تيار على الساحة السياسية في مصر؟ وكذلك في الوطن العربي؟ وما مدى التأثير الثقافى والفكري لكلا التيارين فى الشارع السياسي؟ وهل هناك إمكان للتعايش بين التيارين أم أن الأمور ستصل بهما إلى حافة الصراع.. خاصة أن هذه الثنائية (العلمانية – الإسلامية) بدأت تظهر وتتبلور بوضوح في كل أنحاء الوطن العربي؟ حول هذه التساؤلات جاءت ندوة «الأنباء» باتجاه محاولة تحليل قضية «التيار الإسلامي والعلمانية

بين التفكير والتكفير» .

بدأت الندوة بتناول وتحليل الوضع السياسي للتيارين الإسلامي والعلماني في مصر.. مثل الطرف الأول وزير الإعلام المصري الأسبق المفكر الإسلامي الدكتور أحمد كمال أبو المجد، ومثل التيار العلماني أمين عام حزب التجمع اليساري - الدكتور رفعت السعيد.

لم يكن الحوار هينا أو هادئا رغم ما تحلي به المتحاوران من أقصى درجات الكياسة واللباقة.. وضبط النفس، ولا عجب في ذلك فالطرف الأول فيه عن الجانب الإسلامي الدكتور أحمد كمال أبو المجد المفكر الإسلامي المعروف الذي يتميز بأطروحاته الفريدة والمستنيرة في قضايا الإسلام وجماعاته التي يقول هو نفسه عنها إنه يعرفها كما يعرف كف يده .

والطرف الآخر في الحوار عن الجانب العلماني هو الدكتور رفعت السعيد أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس وأحد أقطاب المعارضة المصرية ومن رموزها البارزة والذي اشتهر بشن حرب لاهوادة فيها ضد الجماعات الإسلامية الإرهابية منها والمتطرفة والمعتدلة على حد سواء وهو يطلق عليها «الجماعات المتأسلمة» وتعتبره تلك الجماعات من عتاة العلمانيين المصريين .

وانطلاقا من خلفيات الرجلين وخبرتهما الطويلة في العمل السياسي كان حوارهما.

بدأ الحوار بالدخول في منطقة المفاهيم والمصطلحات إلي أن قام د. رفعت السعيد بالولوج إلى صلب الموضوع وطرح مخاوف العلمانيين تجاه الإسلاميين، وقام الدكتور أبو المجد بالرد عليها وطرح مخاوف إضافية من جانب من أسماهم بالإسلاميين المستيرين تجاه الجماعات الإسلامية المتطرفة .

وهنا نص الجزء الأول من المحور السياسي في المواجهة :

«الأنباء: هل هناك ما يسمى بالأفكار العلمانية؟ وهل اتخذت العلمانية أثوابا متعددة كما يقول البعض بدأت من الاشتراكية والشيوعية وأصبحت الآن تطلق على نفسها الحركة العلمانية ؟

د. أبو المجد : في الحقيقة قبل أن أبدأ حديثي أحب أن استوضح من الداعين إلى الندوة ماذا يقصدون بالتحديد عند الحديث عن الاتجاه العلماني؟

إنني أتصور أن البعض يرى أن الوعاء العام وإدارة الحياة السياسية تأتي بالتجربة والخبرة، وهناك آخرون يرون أن التوجه السياسي يجب أن تكون له أصول دينية .

وبالنسبة لي.. أتصور أن الحياة السياسية في العالم كله علمانية ، إلا إذا كان للندوة رأى آخر في ماهية العلمانية أو ماهية التيار الإسلامي؟

«الأنباء» : بعيدا عن الخوض في المجال الفكري والقضايا المفاهيمية فإن هذا الجزء من الندوة يعالج المحور السياسي طبقا لرؤية التيارين ولانسعى إلى الرصد الثقافي للظاهرة، وعلى أية حال فإننا نقصد أن تنامي دور التيارات والحركات الإسلامية أدى بالمقابل إلى ازدياد واتساع نطاق الحركة التي تسعى للفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي.. وهذا ما نقصده بالحركات العلمانية.

د. رفعت السعيد : إذا كان المقصود بالتيار العلماني هؤلاء الذين يرفضون الشعار القائل «إن الإسلام دين ودولة» فإننا نستطيع أن نضع حدودا لتعريف ما نحن بصدد مناقشته الآن . وأتصور أن الدين علاقة سامية بين الفرد وربه ولايحق لأحد التدخل فيها وأن وفاة الرسول- باعتباره آخر الرسل وخاتم المرسلين - قد فتحت الباب على مصراعيه أمام الاجتهاد حيث انقطع وحي السماء وترك للبشر الاجتهاد في أمور دينهم.

وانطلاقا من هذه الرؤية فإنني أقول إن العلمانية بدأت في مصر منذ بداية تاريخها

الحديث واتخذت أشكالا متعددة تمحورت حول تيارين مهمين هما : التيار الطهطاوى نسبة إلى رفاعة الطهياوى ، والتيار الشميلى نسبة إلى د. شمبلي شميل.

ورفاعة الطهطاوى مسلم.. متدين، لكنه أعجب بالحضارة الغربية واعتبر أنها معيار من معايير التقدم.. وزار فرنسا ثم عاد «مستنيرا» ومن هنا فإننا يمكن أن نقول إن رفاعة الطهطاوى كان علمانيا لأنه أخذ بأسباب العلم الحديث وأتصور أن الأخذ بأسباب العلم والليبرالية هما معياران من معايير التقدم، لكنه حاذر من أن يتم التصادم بين الدين والعلم لأنه أدرك أن الدين معطى أساسى من معطيات الوعى الاجتماعي، وعندما تعرض لمأزق مثل التساؤل حول ما إذا كانت الأرض منبسطة أم كروية؟ فإنه أجاب بما يمكن أن نسميه «المخرج الطهطاوى» فقال : البعض يقول إنها كرة والبعض يقول إنها منبسطة. لكن ذلك لم يمنع من أن بعض رجال الدين مثل الشيخ محمد المناعى من أرض أسواد فى تمبكتو قال إنها كرة.. والله أعلم إذا ما كان هناك شخص يدعى محمد المناعى أو أن هناك أرضا اسمها أسواد أو أن هناك تمبكتو أصلا.. أوأنه قرأ هذا الموضوع بالفعل واعتبر المسألة عقلانية بالأساس تخضع لقبول العقل أو رفضه وليست من الأصول التى ينبغى أن يجتمع المسلمون حولها.. هذه هى المدرسة الطهطاوية. أما المدرسة الشميلية فقد كانت تعتقد أن الدين عقبة أمام تقدم البشر.. وشميل هو ثمرة لمجتمع مختلف عن المجتمع المصرى، فهو مثقف لبناني مسيحى عانى من اضطهاد مزدوج: من العثمانيين من جهة ورجال الدين المسيحى من جهة أخرى .

ويجب أن نعرف أن رجال الدين المسيحى في تلك الفترة كانوا يشكلون «كابوسا» على عاتق المثقفين الشوام لدرجة أن جورجى زيدان الذي أسس مجلة الهلال فى مصر كان أصلا طالبا يدرس الطب فى بيروت وقام بالإضراب ضمن طلبة مدرسة الطب ببيروت للاحتجاج على فصل أحد أساتذتهم لأنه ذكر اسم داروين فقط..

فالاستاذ لم يتحدث عن فلسفة داروين ونظرياته وإنما ذكر فقط أن هناك عالما اسمه داروين فقامت إدارة الكلية بفصله . وقد كان جورجي زيدان من بين قادة الطلبة المضربين وتعرض هو نفسه للفصل، وجاء القاهرة بعد فصله وبدأت رحلته التي نعرفها جميعا .

إذن فإن جيل وشبلي شميل وجورجي زيدان وغيرهما ممن عاني من اضطهاد مزدوج من المستعمر ورجال الدين هو الذى قاد معركة ضد الدين ..

وأعتقد أن شبلي شميل نال جزاءه إذ أنه وقف في مواجهة الدين وفي مواجهة المألوف ولذلك فإنه لم يستطع أن يؤثر في الشعب المصرى لأن الدين كما قلت جزء من الوعي الاجتماعي للمصريين.. بل بالعكس فقد أثر في الحركة الليبرالية المصرية بصورة سلبية وأدى لقيام الكثير من الجماهير برفض الأفكار العقلانية ورفض إعمال العقل لأنه في النهاية يؤدى للتصادم مع الدين وبالتالي عزفت الجماهير عن العقل، والتزمت التفسيرات الدينية ..

ولكن الطهطاوى فتح الباب أمام التفكير الحر العقلاني في إطار التمسك بالدين كقيمة سماوية حميمة ..

إذن فإن الفكر الشميلي اختفى من الذاكرة المصرية، والمدرسة الطهطاوية هي التي بقيت لأنها تواجه مشاكل العقل والعلم والمعرفة والاستنارة في إطار من الدين، جمال الدين الأفغاني له عبارة صريحة يقول فيها : «الدين يجل عن مصادمة العلم، فإن وقعت المصادمة وجب على الدين أن يتلاءم مع العلم».

وضرب الأفغاني مثلا غاية في العبقرية حيث قال إن كل المكتشفات العلمية كانت كامنة في اللدن الإلهي ولكنه سبحانه وتعالى لم يكشف عنها من خلال الوحي لأن البشر ما كانوا ليستوعبوها في تلك الفترة، فلو جاء محمد عليه الصلاة والسلام وقال بالكهربائية - التي كانت قمة التقدم العلمي أيام الأفغاني- لما صدقه أحد .

إذن المدرسة الطهطاوية والأفغانية هى التى نستطيع أن نطلق عليها اسم «العلمانية المصرية» التى تبيح حق الاجتهاد والاستنارة فى جميع المجالات فى إطار الاحترام العميق للدين كمعطى إلهي، وإدراك أن التناقض ينشأ عند إدخال الدين فى السياسة أو ما يمكن أن نسميه «تديين السياسة أو تسييس الدين» وعندما يأتيك شخص ليقول لك : «القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت فى سبيل الله اسمى أمانينا» ماذا ستقول له؟

وبهذه المناسبة أود أن أقول إنه عندما ذهب أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة إلى مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد آنذاك ليقدم له برنامج الحزب الذى يقول «الله أكبر والمجد لمصر» للرد على شعار الإخوان «الله أكبر ولله الحمد» قال له النحاس إن إيراد اسم الله فى برنامج سياسى جريمة.. والنحاس باشا عندما عرض عليه عام ١٩٣٦ أن يتم تتويج الملك تتويجا إسلاميا، أي أن يسلمه شيخ الأزهر سيف جده محمد على باشا الكبير فى القلعة، رفض وقال لهم وكان وقتئذ رئيس وزراء مصر.. إن فاروق هو ملك جميع المصريين «مسلمين ومسيحيين». وبالطبع لايستطيع أحد اتهام النحاس باشا بأنه كان كافرا أو ملحدا أو شيئا من هذا القبيل .

إذن فالصدام – فى تصورى – يأتى من خلال الدخول للساحة السياسية تحت شعار الدين .. فالدين معطى إلهى كلى الصحة والسياسة معطى إنسانى نسبى الصحة، والمعركة بينهما تحتدم أكثر عندما يختلط الدين بالفكر الدينى .

فالشيخ حسن البنا مؤسس دعوة الاخوان المسلمين قال ذات مرة عن منهاج دعوه: «إن هذا المنهاج كله من الدين وأي نقص فيه هو نقص من الدين ذاته».

والشيخ صالح عشماوى وكيل الجماعة السابق قال ذات مرة : «من وقف ضد الجماعة فقد وقف ضد الدين». وعبد القادرة عوده عندما خرج فى المظاهرات عام

١٩٥٤ للاحتجاج على القاء القبض على عناصر الإخوان المسلمين هتف يقول : «الإسلام سجين» وهذا بلا شك خلط واضح بين الجماعة وبين الدين ذاته.. إذن الخلط بين الدين والفكر الدينى يؤدى إلى أن إذا اختلفت مع أصحاب هذه الفكرة اتهموك بأنك «كافر» لأنهم يعتقدون أن منهاجهم هو الدين كله.. هذه الكارثة تتجسد أكثر عندما يختلط الدين بالفكر الدينى فى إطار الدولة.. وذلك لأن دول العالم الثالث لا تحتاج للمزيد من الظلم والتجبر، وإذا امتزج التجبر بمسحة دينية لدى الحاكم فإننا نقع فى كارثة لانستطيع مواجهتها لدرجة أن يتصور الحكام أنهم يحكمون باسم الإسلام. واذا اعتبر نظام البشير نفسه حين وصل الى الحكم أن الإسلام قد تفيأ وسمى حكومته بحكومة الإسلام وبالتالى يصير أي معارض لها معارضا لحكم الإسلام وأى محاولة لإسقاطها تعد إسقاطا لرايات الإسلام . وهذا هو الخلاف.. فى رأيى.

الموسف فى رأيي أن المعركة تستخدم ضد الإرهابيين لطمس بقايا الديمقراطية التي تكونت منذ بداية القرن .

وأود أن أحذر أن بقايا القوى الديمقراطية المؤيدة للتطور الديمقراطى فى مصر والتى تجمعت منذ بداية القرن بدأت فى التبعثر والتآكل.. ونحن نقول إن هناك عناصر ليبرالية تقف في معسكر الديمقراطية تتآكل خوفا من البديل المجهول.. فهم يخشون الديمقراطية وحرية الانتخابات خوفا من أن تؤدى إلى وصول هذا البديل الذى لايرتاحون اليه، وهنا مكمن الخطورة لأن هذا يجلعنا بين مطرقة الديمقراطية المقيدة وسندان الإرهاب .

د. أبو المجد يرد

«الأنباء»: نود أن نعرب عن شكرنا للدكتور رفعت السعيد لدخوله فى الموضوع مباشرة.. وتشخيصه لأعراض الأزمة التى يعيشها المجتمع المصرى وهو بذلك يكون قد وفر علينا الكثير من الجهد. كما عرض رأي معسكر العلمانيين في الأزمة، وبعد هذا

التشخيص نود أن نسمع رأى الطرف الآخر والذى نتصور أنه يقف فى خندق المعسكر الإسلامى المناقض.. فما رأي د. أبو المجد فيما طرحه د. السعيد ؟

د. أحمد كمال أبو المجد : فى تصورى أن الندوة لاتعتبر ندوة إذا كانت تحمل رأيا واحدا وفكرا واحدا وإذا كنت أدعو للتعددية فى المجتمع الكبير.. فكيف لا أقبل تعدد الآراء داخل ندوة أو حلقة نقاشية.. ورغم أننى أعرف عن د. السعيد ما أعرفه عن نفسى ومن وجود رغبة صادقة للوصول إلى عدد من القيم السامية يصل إليها بما يظن أنه الطريق الصحيح الموصل إلى غايته، وأنا أسلك طريقا آخر يوصل إلى نفس الغاية والهدف بطريق أعتقد أنه الصحيح الموصل .

وبداية فإننى أتصور أن الخوض فيما طرحه د. السعيد يتطلب أن نورد عدة محاذير أهمها : غموض المصطلحات والتعريفات ، وكما طرحت فى بداية الندوة فإن الأمر يستلزم التفرقة بين العلمانية (بفتح العين) والعلمانية (بكسر العين) وفى تصورى أيضا أنه يجب أن نحذف كلمة «العلمانية» بكسر العين ونستبدلها بالعلمية التي تنسب للعلم القائم على محورين أساسيين، أولهما أن العقل أداة المعرفة وثانيهما أن هذا الكون يمكن أن يعرف لأنه محكوم بضوابط وقوانين وسنن فى الطبيعة والمجتمع.. وبغير هذين المحورين لا يمكن أن يوجد منهج علمي سليم .

أما بالنسبة للعلمانية (بفتح العين) فإنها كلمة سامية ذات أصل عبرى تعنى العالم أو الكون وتعني الكونية أو الحياتية وأحيانا يسمونها الدهرية ولكننى أتصور أن التسمية الأخيرة تحمل حكما قيميا أكثر من كونها تعنى تعريفا علميا دقيقا .

وكما قال د. رفعت السعيد إن الدين يجب أن يبتعد عن صيغ الإدارة والحكم، ويؤكد كثير من العلمانيين أيضا أن هناك خلطا بين الدين والفكر الدينى. وأود أن أقول إننا إذا رجعنا إلى الإطار التاريخى والمرجعى للنظم والأفكار فإننا سنجد أن الرسول خاتم الرسل، وكما قال عليه السلام «مصدقا لما بين يدى من التوراة ومبشرا برسول

يأتي من بعدى اسمه أحمد»، والإيمان بهذا يقتضى إثارة تساؤل ضرورى هو : هل معنى وجود القرآن أن نستبعد الانجيل والتوراة ككتب وديانات سماوية ؟

الرسول نفسه عندما انتقل من مكة إلى المدينة أنشأ أول جماعة سياسية منظمة ووضع لها وثيقة مكتوبة حدد فيها العناصر الأساسية للدولة من إقليم وشعب وحكومة .

ونحن اليوم عندما نطالب المسلم بأن يكتفى من دينه بالعقيدة والأخلاق وبأن يترك الشريعة فإن هذا غير معقول وغير مطلوب. ولذلك وصف الإمام محمد عبده المنهج التشريعى فى الإسلام بأنه إجمال ما يتغير وتفصيل ما لايتغير، وعندما وضع الإسلام حزمة تشريعية للزواج والطلاق وكذلك نظام الحكم والسياسة جاءت فى صورة مجموعة من المبادىء السياسية الأساسية، ودعك مما يقوله آخرون ولا حجة لهم ولابرهان، أهمها مسئولية الحاكم، الشورى، العدل، وأن النظام القانونى يستمد من القرآن والسنة .

ولم يتحدث القرآن عن شكل نظام الحكم : هل هو برلمانى أم رئاسى؟ ولا ما هو شكل نظام الحكم: ملكى أم جمهورى.. وكل ما لم يفصله الكتاب والسنة إحالة إلى العقل الإنسانى، وبالتالى فإننا بالاستقراء نجد أن المناقشة حول الإسلام السياسى فى جزء كبير منها غير ذات موضوع لأن فيها تختلط قضيتان هما : أساس شرعية السلطة السياسية.. وفى هذه القضية أقول إن الحكومة التى يجب أن تقوم فى مجتمع مسلم هى حكومة مدنية تستند إلى رضا المحكومين.. ولا يعرف أساس لشرعية السلطة السياسية فى المجتمع إلا رضا المحكومين، ومن يقول بغير هذا فعليه أن يقدم الدليل. ولن يستطيع أن يقدمه .

أما محتوى النظام القانونى ، فهذه قضية أخرى.. فانجلترا ديمقراطية لأن الشعب يختار الحكام، ولأن السلطة السياسية تفقد شرعيتها إذا لم يرض بها المحكومون ، وليس هناك ما يدل على أن الإسلام أقام نظاما دينيا بأى معنى من المعانى، ويجب أن

أنبه إلى أننى هنا أتحدث فقط عن الإسلام السنى ، لأن الإسلام الشيعى يختلف الإمر فيه اختلافا كبيرا فى هذه الجزئية بالتحديد، وإن كان فى رأيي أن الإمام الخومينى عليه رحمة الله - خلافا لما يظن الناس- أدخل تجديدات مهمة فى النظرية السياسية للمذهب الشيعى .

والإمام محمد عبده له كلام كثير فى أن الإسلام لم يقم بتأسيس نظاما «ثيوقراطيا» وأود أن أوضح هنا .. أن الفكر الدينى يختلف عن الدين ذاته.. وأنه يخشى وجود حجر على الحرية فى ظل الحكومات الدينية، وهذه المحاذير أتفق فيها مع د. رفعت السعيد .

«الأنباء» : إذا كان هناك اتفاق بينكما حول هذه النقاط بشكل يكاد ينوب فيه الخلاف أو يتلاشى.. فإننا نود أن نسألكما .. ما المحاذير التى يثيرها كل منكم فى مواجهة ما يعرف بالتيار الإسلامى المتشدد والتيار العلمانى المتطرف ؟

د. أبو المجد : أولا دعني قبل الحديث عن مناطق الالتقاء والاختلاف أن أوضح نقطة مهمة هى أن الخلط بين الدين والمتدينين أمر غريب للغاية على التصور الإسلامى فى إطاره المرجعى، فالرسول عندما أرسل سفيرا له إلى جماعة وأراد أن يوصيه قال له : وإذا سألك أهل حصن على أن تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تفعل لأنك لاتدرى هل تصيب فيه أم تخطيء بل انزلهم على رأيك ورأى أصحابك» .

والواضح أن تلك الوصية تعنى أن الخطأ فى الرأى سوف يرد إلى اجتهاد الحاكم وجماعته وليس إلى حكم الله وشريعته .

والواضح أن ظاهرة «التفرعن» السياسية هى السبب الذى أدى إلى بروز هذا الخلط.. فمن الغريب أن يأتى أحد «الصعاليك» فى أحياء شبرا أو الشرابية أو الانفوشى أو غيرها فى مصر ويقرأ كلمتين ويقصر ثوبه ويطلق لحيته ويقول: «من أطاعنى فقد أطاع الله..» كل هذا كلام غير جائز وغير صحيح ويسيء إلى صورة

الإسلام ككل، فالعلماء المسلمون يقولون: وليس كل كلام جاء معتبرا.. إلا كلام فيه حظ من النظر .

وأي رأي يجب أن يكون له سند.. فإذا جاء رجل وقال إن جماعتي هي جماعة المسلمين- كما حدث من قبل- وأنا أعرف الجماعات الإسلامية كما أعرف كف يدى، كل تلك الجماعات في جميع أنحاء المعمورة شمالها وجنوبها، شرقها وغربها، ففي كتاب عبد الرحمن أبو الخير قال إن إحدى هذه الجماعات فى قضية صالح سرية قائد تنظيم الفنية العسكرية عقب إعدامه قال أعضاء من الجماعة : نصلى عليه صلاة الغائب .. فقال لهم زعيمهم لا لن نصلى عليه لأنه كافر.. فسألوه كافر لماذا يامولانا؟ فأجاب .. لأنه كان فى جماعتنا وخرج عليها.. وقد عرف الحق وخرج عليه.

إذن فقد حدث تسيب مطلق في الفكر... وكونى أرفع راية إسلامية فإن هذا لايعفيني من الخطأ.. ومن وجهة نظر إسلامية فإن أخطر ما يصيب العقل المسلم هو أن يخسر رؤيته النقدية.

والإمام الليثى فى مصر لم يخش أن يكتب للإمام مالك فى المدينة ينبهه ويراجعه إلى فتاواه.. ونحن لأسباب عديدة فقدنا الرؤية وتعلمنا أن نطبق قول الشاعر :

جلوا صارما وتلوا باطلا

وقالوا صدقنا فقلنا نعم

ونعم الأخيرة اسميها نعم «السيفية» وليست نعم «الرأيية» التى فيها فكر ونظر وإمعان.. وإنما نعم التى تتم تحت أسنة السيوف.. أما بخصوص نقاط الاتفاق..

الأنباء (الكويت) ١٨ سبتمبر ١٩٩٥

حوار مع د. كمال أبو المجد

العلمانيون والإسلاميون وجها لوجه (٢)

تدخل المواجهة بين المفكر الإسلامي د. أحمد كمال أبو المجد، والمفكر اليسارى د. رفعت السعيد منطقة الاختلافات والإثارة قبيل الدخول، فى المواجهة ، أكد د. أبو المجد حسما لنقاط الخلاف السابقة، أن هناك أربعة مخاوف رئيسية تجاه ظاهرة التطرف الإسلامي والعلماني وهي :

أولا : قيام حكم استبدادي، بمعنى أن الحاكم لايستشير وينفرد بالرأي..

ثانيا: الحجر على حريات الآخرين السياسية وغير السياسية.

ثالثا : الانغلاق الثقافي ورفض التجديد وتكفير كل ما هو غير مألوف ..

رابع : كراهة الآخر والدخول في حقوقه مع العالم من باب الاحتياط .

وهناك نقطة خامسة يثيرها البعض وهي التقليل من شأن المرأة واعتبارها على بعضها عورة لايجوز أن تخطر على قلب بشر فضلا عن أن ينظر إليها، أو أن يعتنى الرجال بأمورها .

ثم تساءل ما الحل؟ وقال : الحل من وجهة نظرى هو تدعيم مؤسسات التربية والثقافة الدينية، ولا أريد أن أقدح فى حق تلك المؤسسات .

إذن فإنى أتصور أن التربية والثقافة عليهما عامل كبير بالنسبة للجميع علمانيين وإسلاميين، فنحن تربينا فى المدارس على مقولات وشعارات خاطئة.. الاستقلال التام أو الموت الزؤام.. الحرية أو تحطيم المدرسة .. ولكننا لم نتعلم ماهية الحرية ومدلولها وما ضرر غياب الحرية.. وهنا فإننى أود أن أستعير تعبيرا لأحد الإرهابيين وهو أن

الحرية هى الفريضة الغائبة في مجتمعاتنا الإسلامية.. وهى غائبة إما غيابا جزئيا أو كليا ..

وأنا أتفق مع المحاذير التى أثارها د. رفعت السعيد بخصوص هذه القضايا وأرى أن هناك حربا ثقافية غير معلنة يضار منها العمل السياسي ككل، والعمل وسيلة لليقين.. وإذا حدث تصادم بين العقل والنقل فإن هذا يعنى أن المقولة العلمية تجريبية ليس فيها يقين، أو أن المقولة النقلية غير ثابتة أو مفسرة تفسيرا غير صحيح.. وإذا وجدت من يقول إن الأرض لاتدور وأن هذا الأمر ثبت صحته باليقين العلمى، فتأكد أن هذا الشخص لم يفهم المقولة النقلية سواء كانت آية أو حديثا شريفا.. ولعل هذا وارد فى القضايا العلمية، أما فى القضايا الاجتماعية التى تضع قواعد وضوابط للسلوك فإن الأمر فيها يكون جد مختلف.. فكل حضارة لها منظومة قيمية. وأود أن أشكر الجريدة على تنظيم هذه الندوة، وأؤكد أن مثل هذه المناقشة يجب ألا تقتصر على الساحة المحلية المصرية.. فالعالم كله انفتح بعضه على بعض وإلقاء المحاضرات أصبح سمة دولية.. فما حدث فى مؤتمر السكان وما يحدث حاليا فى مؤتمر بكين أصبح إحدى سمات النظام الدولى الجديد .

الأنباء : اعتبر د. أحمد كمال أبو المجد أن تدخل الدين فى السياسة يعد كارثة.. ونريد أن نستوضح ماذا يقصد بتلك الكارثة.. وكيف تحدث.. وهل يمكن تداركها أم أن الأوان قد فات للقيام بهذه الخطوة؟

د. أبو المجد : إقحام الدين فى السياسية يقتصر على مظهرين: أولا الإصرار على الشورى وهذه ليست قضية خلافية ولا أزعم أنها كارثة.. إنما الأمر الثانى وهو أن يكون التشريع فى المجتمع مستمدا من الشريعة الإسلامية فإن هذا فى رأيي يحدث كارثة.. لأن المنظومة القيمية مختلفة .. ولأن الاستقراء يقول إن المساحة المقننة فى القرآن والسنة أقل بكثير من المساحة المتروكة للعقل، وبالتالى فإن قضية الاجتهاد

واردة أصلا، وواردة بالإضافة لأن الإسلام خاتم الديانات، والرسول خاتم الرسل، وهى ورادة أكثر وأكثر كلما تطور الزمان، لأن الحاجة لاستخدام العقل تزداد باطراد ..

وعملية تطبيق الشريعة وصفها ابن القيم الجوزية وصفا جيدا عندما قال: إن الناس عطلوا العقول وجعلوا الشريعة قاصرة لاتقوم بمصالح العباد، وسدوا على الناس طرقا كثيرة هى طرق الحق والخير ظنا منهم بمنافاتها للشريعة، ولعمر الحق فإنها لم تناف الشريعة ولكنها نافت ما فهمه هؤلاء من الشريعة والذى أحدث لهم ذلك هو نوع من التقصير فى معرفة الحق ومعرفة الواقع وتنزيل أحدهما على الآخر.. والشريعة عدل كلها وقسط كلها ورحمة كلها ..فكل مسألة خرجت من العدل إلى الظلم ومن القسط إلى الجور ومن الرحمة إلى ضدها فليست من الشريعة وان أدخلت فيها ؟

متى تحدث الكارثة؟

الانباء : مازلنا نريد أن نعرف .. هل تدخل الدين فى السياسة يعد كارثة؟

د. أبو المجد : التدخل فى حالتين لايعد كارثة، وفى حالة واحدة يعد كذلك.. فالتدخل لتطبيق ما جاء فى القرآن والسنة والعدل ومسئولية الحاكم وحريات الأفراد لايمكن أن يكون كارثة.. بينما الإصرار على أن يكون النظام القانونى مستمدا من الشريعة الإسلامية ليس فقط من القرآن والسنة، بل ومن المصادر التكميلية الأخرى القائمة على الاجتهاد، لا يمكن أن يكون كارثة، بل هو رحمة .

والإصرار على أن حركة المجتمع تتم فى إطار منظومة القيم الأساسية التى جاء الوحى بها على ابراهيم وموسى وعيسى ومحمد هو رحمة للناس .

والكارثة فى تصوري تقع عندما يتصور بعض الناس أنهم يتحدثون باسم الإسلام وأنهم فى السياسة يحكمون بتفويض دينى وأن رأيهم واجتهادهم فى المسائل السياسية له عصمة أو وزن ضافى لأن به «سلعة» إسلامية.. والذين يفعلون ذلك يمكن أن نصفهم بأنهم يتميزون بـ «سوء الإسلام» على وزن «سوء الأدب»!!

الأنباء : لاحظنا من خلال المناقشة التي دارت بين الطرفين أن مساحة الاتفاق بينكما أكبر من مساحة الاختلاف.. ونود أن نستوضح النقطة الخاصة بما يمكن أن نسميه نقطة خلافية لم يتم التركيز عليها وهي نقطة استلهام المبادىء القانونية للدولة من مبادىء الشريعة الإسلامية.. وما رأي د. رفعت السعيد في هذه الجزئية بالتحديد؟!

د. رفعت لسعيد: بداية.. أود أن أقول إن أي تحية للدكتور أحمد كمال أبو المجد لاتوفيه حقه.. فنحن نختلف ونتفق باستمتاع شديد.. ونود أن نتحدث قليلا عن بعض التعريفات حتى يتسنى أن نفهم بعضنا البعض، فأحيانا يقال إن الإسلاميين ضد العلمانيين على طول الخط .

أولا أود أن أقول إن كلمة «الإسلاميين» صفة من الصفات.. والصفة تستخدم لتمييز الشيء عما عداه وإذا أضيفت لها أداة التعريف «الـ» صارت تعنى الحق فإذا قلت المصريين فإن هذا يعنى أن كل من عداهم ليسوا مصريين. . وبالتالى إذا قلنا إن هذا الطرف من الإسلاميين فإن معنى ذلك أن الطرف الآخر غير إسلاميين.. هذا أولا.. وثانيا فإننى أود أن أسجل أن هناك ما يسمى «التفكير السلفى» بالمعنى الردىء أو السلبى وليس الإيجابى.. وهذا النمط من التفكير موجود لدى المثقفين بصفة عامة فى مصر وفى الدول العربية والأجنبية .. حتى بين الماركسيين يوجد سلفيون.. وإذا كان فى الإسلام احترام عميق للعقل والعلم فإن انجلز قال إن الماركسية تتغير مع كل اكتشاف علمى جديد.. وبرغم الاكتشافات العلمية الهائلة التى حدثت منذ ظهور الماركسية فإنها لم تتغير، لا شيء إلا لأن البعض ظل متمسكا بذات النصوص القديمة ومتحصنا خلف نفس «السواتر» الأيديولوجية العتيقة .

إذن.. فإن المعركة فى الأساس ليست معركة ضد الماركسية أو ضد الإسلام.. بل هى معركة ضد «اللاعقل» لأن العقل أداة محرم استخدامها.. ونحن نريد أن نطلق سراح العقل ونعطيه الفرصة لكى يستخدم بحرية .

لقد اتفق معنا د. أبو المجد على أن الإسلام هو القرآن وصحيح السنة وما عدا ذلك فهو فقه.. والفقة صناعة بشرية يختلف تبعا للزمان والمكان والتاريخ والجغرافيا والقيم والتقاليد ولايمكن تطبيق فكر بدوى على مجتمع معاصر مثل المجتمع المصرى أو غيره من المجتمعات العربية. وسوف أدلل على ذلك بمثال واحد وهو أن البدو الذين كانوا يعيشون فى الخيام يعتبرون أن كل ما يضعونه خارج الخيمة يعد شيئا يمكن الاستغناء عنه نظرا لضيق مساحة الخيمة وبالتالى فقد ظهر فى الفقه مبدأ أن من يأخذ مالا «غير محتاز» لايقام عليه الحد.. على اعتبار أن صاحبه لايحتاج إليه... بمعنى أنه إذا مر شخص ووجد سلة من التمر خارج خيمة يمكنه أن يأخذها دون استئذان صاحبها ولايقام عليه الحد. وبتطبيق هذا المبدأ فى العصر الحديث الذى نعيشه فإن من يسرق سيارة شخص آخر من الشارع لانستطيع أن نقيم عليه الحد لأنه مال غير محتاز .. ليس فقط بل إن من بسرق «الكاسيت» الهاص بالسيارة يقام عليه الحد لأنه مال محتاز وضعه صاحبه وأغلق عليه باب السيارة وأن من قام بأخذه كسر باب السيارة وسرقه ولهذا من وجهة نظرهم يقام عليه الحد؟!! هذاعلى سبيل المثال .

ومثال آخر أن من سرق مالا من بيت المسلمين لا يقام علىه الحد لأن فيه شبهة ملك أو شراكة لأن السارق مسلم وهذا المال يخص بيت مال المسلمين.. إذن فإن له فيه جزءا وبالتالى لايقام عليه الحد..

وبتطبيق هذا المبدأ إذا سرق أحد من أموال الحكومة أو القطاع العام لا يقام عليه الحد. وبالطبع إذا طبق الآن فإنه سيجد ترحيبا من الكثيرين من المستفيدين الذين سيكون من حقهم الاستيلاء على أموال الدولة والقطاع العام والنقابات المهنية وغيرها.

إذن.. أسجل أننا إزاء ثلاثة مواقف مهمة :

الأول .. الموقف الذى يدعو له الدكتور أبو المجد وهو ما يمكن أن نسميه «الدعوة إلى حكومة مدنية تهتدى بتعاليم الإسلام».

والثانى : موقف «المتأسلمين».. الذين يدعون إلى أن الخلافة وضعت لوراثة النبوة ولايقوم الإسلام إلا بعودة الخلافة – وكما يقول الشيخ عمر عبد الرحمن – بما فى ذلك خلافة الغالب التي تعني عدم وجود ديمقراطية أو شورى وغيرها بل البقاء للأقوى!

الخوارج والتفسير النصي

وهناك قصة مشهورة تستخدم غالبا للتدليل على أن تفسير النص يؤدي دائما للوصول إلى نتائج غير منطقية.. والقصة تقول إنه كانت هناك مجموعة من الخوارج كانوا يقطعون الطريق ومر عليهم عبد الله بن خباب وزوجته وكانت حاملا وقتئذ وعندما أراد أن يمر من الطريق قام بتعليق المصحف على رقبته لكي يحميه منهم. ولما اعترضوه قالوا له إن الذى فى عنقك يأمرنا بقتلك.. ودخلوا معه فى مجادلة.. وسألوه ما رأيك فى أبي بكر.. وعمر بن الخطاب.. فقال خيرا.. وعثمان فقال خيرا.. فسألوه ما رأيك فى على بن أبى طالب وقبوله التحكيم.. قال لهم : على أدرى منى ومنكم بالقرآن .. فقتلوه .

وعندما مر واصل بن عطاء وهو صحابى جليل أيضا قالوا له احذر من جماعة الخوارج.. فقال لهم : دعوهم لى..

وعندما مر بهم.. قالوا له: من الناس؟!

فقال لهم : نحن مشركون . وعندما هموا بأن يقتلوه قال لهم «ألم تقرأوا الآية الكريمة :« وإن أحدا من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله». فأسمعوه كلام الله.. وهموا بأن يتركوه فقال لهم.. ألم تقرأوا بقية الآية الكريمة.: «ثم أبلغه مأمنه» فأرسلوا معه جندا لحراسته حتى وصل إلي مقصده ..

إذن فإن الرجل الذى قام بتعليق المصحف فى رقبته قتلوه.. والذى قال إنه مشرك تركوه.. وهذا هو التفسير النصى الذى نرفضه ...

أود أن أتساءل أيضا عن ماهية الشرع؟ وللإمام الشاطبي مقولة مشهورة مفادها أنه «حيث تتحقق مصلحة البشر فثم شرع الله» وإذا كان هذا هو الشرع فنحن نوافق تماما عليه.. لأنه أحيانا تقف بعض المقولات الفقهية فى مواجهة مصلحة البشر وفي مواجهة تقدم المجتمع..

ثم من قال إن هذه المقولات تعبر عن الإسلام.. الإسلام والشرع كما اتفقنا سابقا هو القرآن وصحيح السنة.. وعند السنة يمكن أن نتحدث كثيرا عن أحاديث الآحاد ومدى حجيتها.

وأود هنا أن أسأل د. أبو المجد عندما تحدث عن الشورى :

هل الشورى ملزمة؟!

- د. أحمد أبو المجد: نعم ملزمة.

د. رفعت السعيد: هم يؤكدون أن الشورى غير ملزمة.

- د. أبو المجد: من هم ؟!

د. السعيد: الإمام المرشد حسن البنا قال إن الشورى غير ملزمة.. ووكيل الجماعة صالح عشماوى قال فى مذكراته «وسألت فضيلة المرشد فى أول عهدي بالدعوة هل الشورى ملزمة قال إن الشورى غير ملزمة ومن حق الأمير أن يقبل مشورة أهل المجلس أو أن يرفضها».

ومعروف عمليا أن مكتب الإرشاد التابع لجماعة الإخوان المسلمين عندما اتخذ موقفا ضد الأخ عبد الحكيم عابدين صهر المرشد العام حسن البنا فإن البنا وقف ضد مكتب الإرشاد إلى جانب عبد الحكيم عابدين، وأبو الأعلى المودودي قال: «قد يكون الأمير أحد بصرا من أهل المجلس... والشورى غير ملزمة للأمير».

إذن نتفق أولا..إذا كانت الشورى ملزمة.. فمن هم أهل الشورى؟!.. وكيف نأتى

بهم؟!

والسؤال الثانى.. هل من الجائز تداول السلطة فى ظل الحكم الإسلامى أم لا؟ بمعنى إذا كان هناك حزبان أحدهما يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية والآخر لايدعو لذلك أو أن له رؤية في التطبيق تختلف عن رؤية الآخر.. فهل إذا وصل الحزب الأول فإن من حق الحزب الثانى أن يزيحه عن مقاعد السلطة؟ أم أن ذلك يعتبر من وجهة نظرهم إسقاطا لرايات الإسلام ومن ثم فإنه كفر ...

احتراف الدين

السؤال الثالث.. يتعلق بالمرجعية.. فمن هو مرجعنا فى التفسير؟! وإذا ادلهم علينا الأمر فى مسألة فمن نسأل عن صحتها بالمعايير الإسلامية؟ وأود هنا أن أقول إن الإسلام لايعرف محترفى التفسير أو ما يمكن أن نسميه ظاهرة «احتراف التدين» وفى صدر الإسلام لم يكن هناك أزهر أو مفت أو غيره.. بل كان هناك علماء أفراد.. وإذا كانت هناك دولة إسلامية وحكومة إسلامية.. هل يكون هناك فصل بين سلطات هذه الحكومة؟..

وهل المجالس التشريعية سيكون من حقها إصدار قوانين ضد إرادة الحاكم «المسلم» ولمن سيكون الاحتكام فى حالة التنازع بين السلطات أو بين الحاكم والمجلس التشريعي؟ ولمن تكون المرجعية.. هل ستكون لإرادة الملايين من البشر التي تستطيع أن تعطى ثقتها لشخص وتحجبها عن آخر.. وهل نعطى المرجعية لأهل الحل والعقد كما يسمونهم؟

وبالمناسبة فقد اجتهدت كثيرا لكى أعرف من أين أتت كلمة أهل الحل والعقد واكتشفت أنها لم تعرف إلا بعد ٤٠٠ سنة من الهجرة وأوردها لأول مرة الإمام الماوردي .

وفى تصورى .. أن المرجعية أولا وأخيرا للجماهير والناس والمسلمين، وبالتالى

فإنني أقول إنه حيثما تتحقق مصلحة الناس فثم شرع الله.

- الأنباء : حتى وإن كانت تلك المصلحة مخالفة للدين؟

- د. رفعت السعيد : هذا السؤال طرحه أبو الأعلى المودودى الذى قال :«إن أى اقتراح مهما بلغ خبثه يمكن أن يصبح قانونا إذا وافق عليه (٥١) بالمائة من السكان وبهذا سوف يجيزون اللواط».

والمودودي يتصور أن تلك الجماهير ليست لديها مشاكل بطالة وإسكان وعمل وأسعار وغيرها.. وكل المشكلة لديه هى : أنه يفترض إذا أجازوا شيئا منافيا للدين ..

وفى تصورى أن المرجعية للناس وإذا اجيز شيء مخالف للدين يمكن التنبيه له والعودة عنه لأنه من المفترض أن هؤلاء أناس عاقلون وراشدون ..

بعيدا عن التنظير

الانباء : فليسمح لنا السادة الحضور بالتدخل بنقطة نظام.. فالندوة لاتهدف للتنظير بقدر ما تهدف للتطرق للأمور الواقعية والسياسية.. وبعد الأسئلة المهمة التى طرحها الدكتور رفعت السعيد.. نود أن نسأل هل قدمت الحركات الإسلامية مشروع دولة تمت صياغة بنوده بالتفصيل وفى كافة المجالات ؟

د. رفعت السعيد: قبل أن يجيب د. أبو المجد على الأسئلة التى طرحتها والسؤال الذى طرحته «الانباء» أود أن أعبر عن تقديري لطرح هذا السؤال لأن بعض تلك الجماعات تتصور أنه بالضغط على أحد الأزرار فسوف يخرج المشروع الإسلامى أو الدولة الإسلامية تتقافز وتقول «ها أنذا»!! وهذا غير ممكن!!

إننى أتصور ضرورة توضيح مفهوم هذه الجماعات للديمقراطية وماذا سيفعلون تجاه المناوئين لهم فى الرأى والفكر.. وماذا سيفعلون إذا صوت الناس ضدهم؟ وماذا سيحدث إذا فشلوا؟ هل سيتركون الحكم طواعية أم أنهم سيتمسكون بالاستعلاء

بالإيمان «وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله»؟!

في نهاية مداخلتي أود أن أوضح نقطة مهمة هي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قام بإنشاء دولة لأنه كان يوحى إليه من ربه.. والآن انقطع الوحي.. ولذلك في رأيي فإن الأمر يستوجب إعمال العقل.. والعقل هنا ليس عقل فرد ولا عقل أفراد وليس عقل أهل الشورى ولكنه العقل الجماعي للأمة .

واعتقد أن العبارة التي تستخدمها بعض الجماعات الإسلامية والتي تقول : «من خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف» ليس مقصودا بها تلك الجماعات بل الجماعات المقصود بها هنا هي مجموع الأمة أو العقل الجماعي للأمة أو الرأي العام.

وبعبارة واحدة أرى أنه مع انقطاع الوحي حل العقل الجمعي محل الوحي وعلينا أن نعتمد عليه.

المادة الخام للتشريع

د. أبو المجد : قبل أن أجيب عن الأسئلة التي طرحها د. رفعت السعيد .. أود أن أطرح على الداعين للندوة قضية كبرى أرجو بكل التواضع أن تلفت أنظار الذين يتصدون للحديث عن تيار الإسلام السياسي.. فهؤلاء أحيانا يقومون باقتطاع مرحلة تاريخية معينة ويقومون بمقارنتها بمرحلة تاريخية تالية عليها .

والفقيه القانوني الفرنسي جينيه قال في كتابه «العلم والصياغة» إن جميع المبادىء والشرائع تتكون من شقين : المادة الخام للتشريع ثم الأبنية والهياكل الصياغية لهذه المادة الخام.

وكل الشرائع تبدأ مادة بسيطة لأنها لاتستطيع التمرد على واقعها.. على سبيل المثال فإنه من غير المتصور في البيئة البدوية أن نتحدث عن Electrical Machine أو هيئة الناخبين أو نظام الانتخاب بالقانون وغيرها.. بل جوهر الفكرة

يتمثل فى إرساء مبادىء عامة.. فالرسول عندما يقول أيها الناس أشيروا على فإنه بهذا يرسى مبدأ الشورى بمعناه العام.. وهذا المفهوم يمكن أن يتخذ صورا متعددة مع زيادة التعقد فى المجتمعات البشرية. إذن. ليس المطلوب أن نأخذ الصيغ التى جاء بها الإسلام لتتناسب مع أهل الجزيرة العربية ونقوم بتطبيقها على واقعنا المخالف لواقع الجزيرة العربية قبل ١٤٠٠ سنة، هذا الأمر فى رأيى غير وارد وغير مقبول .

إذن. فإننى أريد أن أقول إن التفرقة بين المادة الخام للتشريع والصور التى تأخذها تلك المادة نقطة أساسية للرد على كل التساؤلات التى تمت إثارتها من جانب د. رفعت السعيد ومن جانب جريدة «الانباء» وبالنسبة للتفصيلات.. فعند التساؤل عما إذا كانت الشورى ملزمة أم أنها «معلمة» فقط.. فإننى أقول إنه فى المجتمع البدائي كانت الشورى تتم حتى فى المسائل التنفيذية والقضائية. وبالقياس فإننا اليوم لانستطيع أن نطالب وزيرا من الوزراء بأن يعمل الشورى عند اختيار أحد الموظفين لتولى قسم الصادر والوارد!! أما بالنسبة للتشريع فإن تشريع الأمة تضعه الأمة ..

ومن هنا يجب أن نعلم أن الشورى تختلف حسب المستشير وحسب المستشار وموضوع الشورى.

وإذا كنت أزعم أننى من المتصلين بأمور الفقه والقانون فإننى أتصور أن طرح التساؤل بصيغة: هل الشورى ملزمة أم معلمة؟ تساؤل خاطىء فى مجمله لأنها تختلف كما قلت حسب المستشير والمستشار وموضوع الشورى.

كذلك فإن منصب ولى الأمر فى المجتمع البدائي كان لابد أن يتضمن السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية.. وقد شهدنا بدايات جنينية لمبدأ الفصل بين السلطات فى المجتمع الإسلامى الأولى مثل ضمانات استقلال القاضى ..

وأود أن أقول إن الفصل بين السلطات يدخل ضمن الشق المتعلق بهياكل الصياغة وليس المادة الخام للتشريع أو «المضمونة» .. وهو يظهر تدريجيا. فالدولة اليوم لابد

أن تأخذ بمبادىء الفصل بين السلطات أما فى الماضى فإن هذا الأمر لم يكن بنفس الحدة والضرورة، فالدولة الإسلامية إذا قامت غدا فإنها يجب أن تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ولا تستطيع أن تحيد عنه .

وبالنسبة لما طرحه د. رفعت السعيد بشأن منهج تفسير النصوص فإننى أقول إن هناك منهجا حرفيا ساقطا.. والعلماء منذ القدم قالوا إن هناك أدوات لا بد للمفسر أن يعرفها.. وأشاروا إلى أن من لايعرف سبب النزول فإنه يحكم بغير ما أنزل الله، وهناك مقولة مشهورة لمعاوية بن أبي سفيان بخصوص موضوع التفسير حيث قال : «مثل الذين يقرأون القرآن ولايعرفون تفسيره كمثل قوم جاءهم كتاب من مليكهم ليلا وليس لديهم مصباح فتداخلتهم روعة من هيبة الملك.. ومثل الذى يعرف التفسير كمثل رجل جاءهم بمصباح فقرأوا ما فى الكتاب»..

إذن فإن منهج التفسير مهم وضرورى وله شروط.. ومن هذه الشروط إذا أراد أن يقوم بتنزيل الأحكام على الواقع أن يعرف هذا الواقع حق المعرفة .. فالذى يريد أن يفتى فى شؤون البنوك عليه أن يعرف أحكام القرآن وطرق المعاملات فى البنوك فى الوقت نفسه ..

وقد لمست هذا الموضوع بنفسى فى فتاوى البنوك حيث رأيت أن رجال البنوك يعرفون العمليات المصرفية جيدا، ولايعرفون أحكام الشريعة الإسلامية فى المال والمعاملات..ولا أستطيع القول: إن مقولة : «إنه حيثما تتحقق مصلحة البشر فثم شرع الله» قد نسخت النصوص وأن انقطاع الوحى أدى لتحكيم عقل البشر بصورة مطلقة..

ودعونا نتساءل.. هل كل التشريعات والنظم التى وضعت من قبل الوحى الإلهى كانت فقط خلال فترة نزول الوحى على الرسول والتى لم تستغرق سوى ٢٣ عاما فقط؟! أستطيع أن أقول فى هذه النقطة إنه بانقطاع الوحى اتسع مجال الاجتهاد ضمن ثوابت وأساسيات الشريعة.وحتى فى القوانين الوضعية فإن هناك نصوصا جامدة

لايمكن تغييرها، وإن فى دستور الكويت على سبيل المثال مادة تتعلق بالحريات العامة لايجوز تعديلها .. إلا لزيادة الحريات وليس نقصانها.

إذن لا أستطيع أن أقبل فكرة المصلحة على إطلاقها باعتبارها محددا وحيدا لأمور التشريع

مبدأ تداول السلطة

بالنسبة لتداول السلطة فإننى أتصور أنها فى ظل دستور معين أو إطار قانونى محدد يمكن بالطبع أن يذهب حزب ويأتى حزب آخر عبر صناديق الانتخابات ورأي المواطنين فيه.

«الأنباء» : تتحدثون عن قبول مبدأ تداول السلطة فى إطار دستورى أو إطار قانونى محدد. ونحن نتساءل إذا لم يكن هناك دستور أو إطار قانونى يحكم عملية تداول السلطة.. فماذا سيكون الحل؟!

د. أبو المجد.. هذه مسألة أخرى.. ورأيي الشخصي أن عدم وجود قواعد عامة تحكم السلوك يعد من الرؤى المناقضة للإسلام..

والقاعدة العامة هي أن مصالح الأمة تحددها جماهير الأمة، وأتصور أن بيننا إطارا مرجعيا جادا بقواعد عامة للسلوك فى القرآن والسنة.. وأى شخص ينتمى للإسلام لايستطيع أن ينكر هذا بالضبط مثلما لا أستطيع أن أكون ماركسيا ولا أؤمن بالصراع الطبقي والمادية الجدلية وديكتاتورية البروليتاريا.

الشيوعيون فى الدولة الإسلامية

«الأنباء» : سؤالنا بالتحديد.. هل تسمحون للاشتراكيين بالعمل فى إطار منظم فى ظل دولة إسلامية؟

د. أبو المجد : بالتأكيد.. ومن وجهة نظر إسلامية يمكن القول..

د. السعيد : «مقاطعا» لقد قلت د. أبو المجد إن هناك أكثر من مدرسة في تفسير النصوص.. وأنا أقول إن هناك أكثر من عشرين مدرسة ترفض مفهوم الدولة الإسلامية وترى ضرورة وجود دولة مدنية لكل المصريين تستمد دستورها وقوانينها من رؤية المصريين جميعا على اختلاف دياناتهم .هل..

د. أبو المجد .. أنا لا أرى أن هذا يخرج عن الرؤية الإسلامية.

د. السعيد : عظيم.. ولكن السؤال هل من حق هؤلاء أن يتداولوا السلطة مع أصحاب الرؤية الإسلامية؟ هذه هي القضية.

د. أبو المجد : هذه مسألة تكتيكية خالصة.. صحيح أننا لانصنف الأغلبية والأقلية على أساس ديني إنما في أي حزب نجد أن هناك مسيحيين ومسلمين.. حزب الوفد على سبيل المثال.. ومن الممكن جدا أنني كدولة إذا سمحت بإنشاء حزب ينادي بتطبيق الشريعة الإسلامية فسوف أجد أقباطا يقبلون على الانضمام له .

ويجب على كل من يدخل اللعبة السياسية أن يكون راضيا ومسلما بالقواعد السياسية للعبة كما نظمها الدستور والقانون.. بمعنى أنني لا أستطيع أن أقبل بوجود حزب شيوعي لأن تراثه وأدبياته كلها تؤكد أنه إذا جاء فإنه لن ينسحب أو يتنازل راضيا عن السلطة لمن تنتخبه الجماهير.. ومن رضي بقواعد اللعبة أهلا به..

د. السعيد: بمناسبة حديث د. أبو المجد اسمحوا لي أن أروي لكم ماحدث عند مناقشة وثيقة الوفاق الوطني بين أحزاب وقوى المعارضة المصرية استعدادا للانتخابات البرلمانية المقبلة في نوفمبر.وقد تمت دعوة حزب التجمع مؤخرا وحضرنا الاجتماعات.. وحضر من جماعات الاخوان المسلمين نائب المرشد المستشار مأمون الهضيبي ومن نقابة المهندسين الدكتور أبو العلا ماضي.. وفوجئنا بالاستاذ الهضيبي بعد أن وافق على نص الوثيقة يقوم برفضها وقال إن لدي ملاحظات عليها وانسحب من الاجتماع وأرسل لنا د. حلمي مراد الأمين العام لحزب العمل مفوضا عنه، وفوجئت

بأن المستشار الهضيبي يطالب بحذف كلمة «الديمقراطية» من الوثيقة ..

د. أبو المجد «مستغربا» : ..أنني أستفز للغاية من أي محاولة لحذف كلمة الديمقراطية.

د. السعيد : «مستكملا حديثه».. وعندما سألت لماذا يطالبون بحذف كلمة الديمقراطية قال د. حلمي مراد لأنها تفهم أحيانا فهما خاطئا.. وأضاف إذا أردتم الإبقاء عليها يجب أن يتم تحديد مفهومها حصرا واقترح أن يكون معناها التعددية وتداول السلطة.. فسألته : وهل هي لاتعني وجود انتخابات حرة لمجلس تشريعي يضع قوانين وضعية؟

فأجاب: هذا ما نرفضه؟!!

كذلك أثارت عبارة بشأن المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق جدلا بيننا وبينهم حيث ردوا بأن ذلك كفر..

د. أبو المجد : من قال هذا ؟

د. السعيد : د. حلمي مراد.. أنا أقول هذ وأعنيه وربما قرأه.. د. مراد والمستشار الهضيبي . المهم.. سألتهم لماذا.. فقالوا إن القول بأن مساواة الرجل بالمرأة يعني أن يكون من حق المرأة المسلمة أن تتزوج مسيحيا مثلما من حق الرجل المسلم أن يتزوج امرأة مسيحية، واقترحت إضافة عبارة المساواة في الحقوق المشروعة فوافقوا.،.. وأخيرا أثاروا نقطة مهمة اعتبروها المأخذ الحقيقي على الوثيقة وهي : أن الإسلام لم يرد في تلك الوثيقة وطالبوا بوضع كلمة الإسلام في جملة مفيدة واقترحت إضافة عبارة تقول :«الإسلام ديانة سماوية محترمة يدين بها أغلبية السكان» فرفضوا واعتبروها نكتة سخيفة.

وقالوا : نضيف في نهاية الوثيقة كلمة الإسلام لعبارة تقول إن الموقعين على هذه

الوثيقة مهتدين بالتراث والتقاليد والدستور وكذا و«الإسلام» فطالبت بإضافة كلمة وسائر الشرائع السماوية فرفضوا.. وهنا رفضت أنا أيضا وهددت بانسحاب التجمع من الوثيقة..

د. أبو المجد: وعلام استقر الأمر فى النهاية؟

د. السعيد: وافق الاخوان المسلمون فى النهاية على الوثيقة وقلنا لهم وقعوا. قالوا نتشاور أولا!!

إذن فإننى أريد أن أقول إن أبسط الأشياء أصبحت ملتبسة وغامضة وغير مفهومة لدى هذه الجماعات.

د. أبو المجد: أتصور أن هذا الموقف من الاخوان يعد موقفا سياسيا يستهدف الحفاظ على قواعد معينة.

د. السعيد: «متدخلا».. وعلى علاقات معينة.

د. أبو المجد: لا أدرى هذه العلاقات وماذا تقصد بها؟

د. السعيد: أنا واثق أن هذا الكلام لايتفق مع منهاج حزب العمل.

د. أبو المجد : ولا مع منهاج الاخوان المسلمين كما يتصوره الاستاذ مأمون الهضيبى.. فهو مستشار درس القانون، ولا مع تاريخ الاخوان المسلمين فى الممارسة..

د. السعيد: اتفق معك تماما..

المحتويات



رقم الايداع : ٩٦/٥٨٨٢
الترقيم الدولى : 8-0908-19-977

الأمل للطباعة والنشر ت: 3904096

